

جامعة الكويت

مجلة
العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية

تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي
د. رياض النقيب

الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات
د. إسماعيل صبري مقلد

الثورة السلوكية في العلوم السياسية
د. أحمد بدر

التكامل الاقتصادي العربي
الدوافع والطموح والمتغيرات
مع إشارة خاصة لدول الخليج
د. ابراهيم صقر

تقارير الأداء، وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير
د. علي عبدالرحيم

مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي
في مجتمعات الخليج المعاصرة
د. محمد الرميحي

العدد الثاني - السنة الثالثة - ديسمبر ١٩٧٥





مجلة

العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية

العدد الثانى / السـنة الثالثة / ديسمبر ١٩٧٥ .

مجلة

العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة الكويت

توجه جميع المراسلات باسم سكرتير التحرير على عنوان المجلة

جامعة الكويت
كلية التجارة والاقتصاد
والعلوم السياسية
ص.ب. / ٥٤٨٦ — الكويت

الاشتراكات

	للافراد	للمؤسسات
فى الكويت	٧٥٠ر. دينار	٠٠٠ر٢٥ دينار
للطلاب فى الكويت	٥٠٠ر. دينار	
البلاد العربية	٠٠٠ر١ دينار	٠٠٠ر٢٧ دينار
للطلاب فى الوطن العربى	٧٥٠ر. دينار	
فى الخارج	٠٠٠ر٢ دينار	٠٠٠ر٣٠ دينار
	أو ما يعادلها	أو ما يعادلها

جميع الاراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها ،
ولا تعكس بالضرورة راي المجلة .

أبحاث العدد

صفحة

- **الافتتاحية** ٧
- **بحوث بالعربية**

١ ـ تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربى : د. رياض النقيب ١١

٢ ـ الوفاق الدولى ودبلوماسية الازمات : د. اسماعيل صبرى مقلد ٢٢

٣ ـ الثورة السلوكية فى العلوم السياسية : د. احمد بدر ٣٥

٤ ـ التكامل الاقتصادى العربى : الدوافع .. والطموح والمتغيرات مع اشارة خاصة لدول الخليج : د. ابراهيم صقر ٥١

٥ ـ تقارير الاداء وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير : د. على عبد الرحيم ٦١

٦ ـ مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج المعاصرة : د. محمد غانم الرميحى ٧٧

- **مراجعات الكتب**

١ ـ الحدود الامنة والمعترف بها : عبد الرحمن فايز ٩١

- **ملخصات البحوث بالانجليزية** ٩٧
- **بحوث بالانجليزية** ١٠٣

الافتتاحية

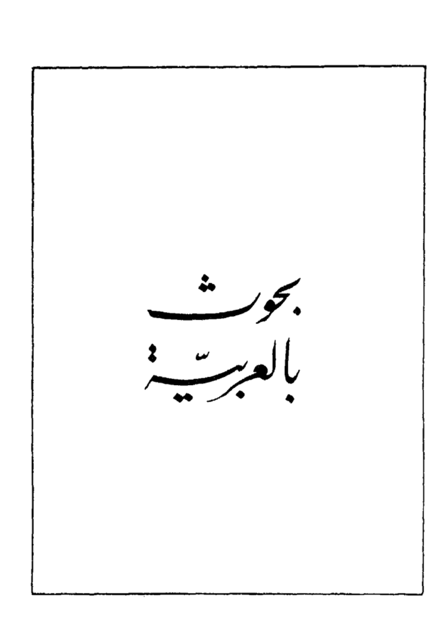
دأبت « مجلة العلوم الاجتماعية » منذ أول أعدادها علـــى تقديم الابحاث والابواب العلمية الجديدة التي يمكن أن تكون في مجموعها اضافات ولو بسيطة الى الموضوعات التي تعالجها المجلة • وبالتالي فقد أسهمت ــ ضمن حدودها ــ في ابراز أوجه الترابط بين مختلف العلوم الاجتماعية •

وقد كانت المرحلة السابقة من عمر المجلة محاولة لاعطائها طابعا خاصا يميزها عن سواها من المجلات العلمية المتخصصة ، وقد نجحت في ذلك الى حد معقول ، وكانت أبحاثها وأبوابهـــا المختلفة فرصة لتفاعل والتقاء المفكرين في الوطن العربي وخارجه من المتخصصين في العلوم الاجتماعية • الامر الذي يوضحه تزايد عدد الباحثين الذين ساهموا في مادة المجلة سواء مـــن الوطن العربي أو خارجه ممن استقطبتهم المجلة في المرحلة السابقة •

واذا كانت بحوث المجلة ــ سواء منها العربية أم الانجليزية ــ قد اعتبرت اسهاما علميا من أجل تطوير «علوم اجتماعية عربية» فان دعوتنا هي تتكرر لتجاوز أدوات التحليل التقليدية في دراسة الواقع العربي ، واعتماد أدوات جديدة تنطلق أساسا من ذلك الواقع.

ومع أن المجلة قد استطاعت أن ترسخ وجودها بين المجلات المتخصصة في الفترة الماضية : الا أننا نطمح أن تكون المرحلة القادمة مرحلة جديدة في حياة هذه المجلة العلمية تؤدي الـــى مساهمة أكبر عدد من المتخصصين في العلوم الاجتماعية في مادتها ليس في الوطن العربي فحسب ، بل في أجزاء كثيرة من العالم •

« سكرتير التحرير »


بحوث
بالعربيّة

تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي

د. رياض النقيب ●

مقـــدمة

ان ما يعرف الان بالعالم العربي أو الشرق الادنى ليس غريبا عن التقاليد العمرانية ولا تنقصه هذه التقاليد . وفي الواقع فان هذه المنطقة الجغرافية هي مهد ليس لاقدم الحضارات مثل الحضارة [المصرية] ، حضارة ما بين النهرين والحضارة الفينيقية والاسلامية فقط ... بل ان الحضارات الحثية واليونانية والتركية والغربية تركت آثارا لا تمحى على معالمها . وقد دعيت هذه المنطقة من قبل العديد من المؤرخين « مهد » الحضارة الانسانية وهي غنية بالمدن وتقاليد المدن .

وجدير بالذكر أن ابن خلدون العربي كان أول عالم اجتماعي يعالج المدينة وبنيتها ومشاكلها الاجتماعية بالاضافة الى نواحيها السكانية بطريقة علمية . ولعله اول عمراني تطرق لعلم الاجتماع وجغرافية المدن بالمعنى المعاصر . وتعتبر « المقدمة » عملا هاما في التصنيف العمراني والبيئة العمرانية .

وللمدينة العربية طابعها الخاص كالمدينة الاوروبية في العصور الوسطى ولقد تراجع هذا الطابع أسوة بمدينة القرون الوسطى أمام قوى التوسع في الثلاثين أو أربعين سنة الماضية .

ولسوء الحظ فان الانسان العربي اليوم لم يستوح تراثه في توسيع مدينته لاعطائها وحدة وشخصية . ولكن وقوع المدينة العربية عرضة لتاثيرات السياسة والاستعمار والنفط والتجارة فقط اصبحت المدينة العربية ضحية للقوى الاجتماعية والاقتصادية المقترنة بالمضاربة والاستغلال من الداخل والخارج وتقهقرت أمام المدينة النموذجية للسيارات ، فبدلا من الانسجام والتناغم لا يوجد اليوم الا مجموعات وتراكمات مختلفة للابنية والسيارات والناس .

لقد تركت المدينة العربية تنمو وتنتشر بسرعة وذلك على حساب تدمير مظاهرها المميزة الهامة . وتمثل بيروت وبغداد والكويت الازمات المعاصرة في مجال التخطيط والهندسة المعمارية والازمة الثقافية التي تواجهها المدينة العربية اليوم . لقد أسيء فهم الثقافة بصورة عامة وجعلت تستسلم لمفهوم مغلوط للحضارة . لقد كان يجب أن يتعلم العرب من التجارب المريرة التي تعرضت لها العمرنة الغربية بعض الدروس القيمة لكن هذه التجارب لم تحظ باهتمام بناة العمرنة العربية .

ومن الاسباب الرئيسية التي أثرت على نمو معظم المدن العربية وبالتالي كان لها تاثير عكسي بحيث أنها أعاقت نمو المدن الاخـرى :

١ ـ لقد ادت القومية الى استقلال البلاد العربية وكان لا بد من اعداد تطوير العواصم كمراكز للحكومة والادارة والتمثيل الدبلوماسي والتجارة ولكن على حساب المدن الاخرى .

٢ ـ التوسع العمراني بعد اكتشاف الموارد البترولية مما ادى الى توسع عمراني لا مثيل له في السعودية وليبيا والكويت والعراق ومنطقة الخليج ككل .

٣ ـ سرعة تدفق الاموال من دول النفط الى الدول العربية الاخرى المستفيدة مما ادى الى تاثير مباشر على سرعة نمو مدن البلدان المستفيدة .

٤ ـ مشكلة اللاجئين بعد استعمار فلسطين وتشريد أكثر من مليون من سكانها الى المناطق المجاورة .

٥ ـ أن النمو العمراني في الدول العربية لا يسير وفقا للانماط المحلية بل وفقا لديناميكية المقتضيات السياسية .

٦ ـ الهجرة الواسعة من الارياف الى المدن وذلك بسبب اهمال الريف والمناطق الزراعية . والى آخره من الاسباب .

● عميد كلية الهندسة والبترول ـ جامعة الكويت

ان شكل وبنية المدينة العربية في المستقبل اذا ما بقي بعيدا عن مؤثرات التخطيط العلمي والشامل ليس بالامر المبهج . ولا بد من انّ نصحو لندرك أن مدينة المستقبل العربية تحتاج الى الابداع المرهف والجراة والعلم والفن لتوجيه تطورها . وهذا النوع من التوجيه والارشاد سوف يتصدى عندئذ للحتميات الجغرافية والطبوغرافية والفلسفية والايكولوجية .

ان سرعة التطور والتنمية التكنولوجية التي يمر بها الانسان المعاصر تفوق حدود تخيلاته وامكانياته لمعالجة المشاكل التي تنتج من جراء هذه السرعة وان الحقبة الزمنية التي نعيشها الان تعتبر بدون مبالغة أهم حقبة في تاريخ البشرية على الاطلاق . ويمكن اظهار ذلك اذا قسمنا « الخمسين الف » عام الماضية الى أجيال طول كل جيل منها « اثنان وستون عاما » تتكون مجموعة الاجيال التي عاشت الى حد الآن هي (ثمنمائة جيل) . عاش منها الانسان (ستمائة وخمسون جيلا) في الكهوف . وفقط خلال (سبعين جيلا) بعد ذلك استطاع الانسان أن يجد طريقه للتفاهم بها (كالكتابة) . وفقط خلال (الستين جيلا) الماضي استطاع الانسان أن يرى (كلمة مطبوعة) وفقط خلال الاربعة أجيال الماضية استطاع الانسان ان يقيس وقته بدقة وفقط خلال الجيلين المنصرمين استطاع أن يستخدم الانسان بها المحرك الكهربائي وكل الاكتشافات والاختراعات الاخرى التي نعرفها اليوم وجدت خلال هذا الجيل المعاصر .

بل ان (٩٠٪) تسعين بالمئة من جميع علماء الحضارة الانسانية لا زالوا على قيد الحياة يحدثون التطور والتغير بصورة مذهلة وعنيفة . (١)

ولا بد هنا من التساؤل مرة أخرى . هل الانسان العربي مستعد لمجابهة مثل هذا التطور والتحرك بالمستوى الذي يعيشه الان ؟ الاجابة مع مزيد الاسف كلا . أن التطور والتحرك لا يستطاع شرائه بالثروات المتدفقة على هذه المنطقة من الدول الاجنبية . بل لا بد من ايجاد قاعدة تعليمية لتقبل مثل هذه التطورات التكنولوجية .

وبما أن هذا الافق يسهب الكلام فيه فاود أن أخصص كلامي عن التطور المديني والعمراني حيث هو مجال اختصاصي .

يهدف التخطيط في كل أشكاله الى زيادة رفاهية الامة . ونحن جميعا نقول بانه يجب أن نخطط للانسان . لذا فالانسان يجب أن يكون نقطة الانطلاق وبغض النظر عن نوع التخطيط الذي نمارسه فان كل أنواع التخطيط تتشابك لتكيف بيئة الانسان ولتزيد من رفاهيته .

هنالك سببان هامان يدعوان البلدان العربية لتقوية نشاطاتها في ميدان تخطيط المدن والاقاليم . أولا : أن البلدان العربية تسير نحو التحديث بسرعة فائقة تفوق معرفتها لتطبيق حركة التخطيط اللازمة . ثانيا : أن معظم البلدان العربية تنفق الكثير على الاساس الهيكلي (Infra Structure) ، وبالرغم من أن التدفق المستمر للخبرة الفنية أمر أساسي لنجاح التخطيط من أجل التنمية . غير أن النجاح المرتجى في هذا المجال لن يتحقق الا عندما تدرب المخططونّ في بيئة وطنهم التي كيفت لتسد حاجات واقعهم الاجتماعي — الاقتصادي والثقافي والسياسي .

ان التثقيف التخطيطي الشامل والسليم في العالم العربي أمر ملح . فالجامعات العربية لا تكاد تعرف شيئا عن هذا المضمار . ان عالمنا العربي الذي يشتمل على حوالي ١٥٠ مليون نسمة ويضم مساحة تقارب ٩ ملايين ميلا مربعا ، تمتد من الخليج العربي الى شمال أفريقيا على طول البحر الابيض المتوسط ، ان هذا العالم يحتاج الى أكثر من الحلول المؤقتة التي تقدمها المستشارون الدوليون الذين لا بد لخبرتهم بالمعضلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الشعب العربي من أن تكون محدودة . اننا نعيش في فترة حاسمة . ان على المؤسسات التعليمية في العالم العربي واجبا هاما في اعداد المخططين من ابنائه كما وكيفيا وفي تطوير برنامج تعليمي سليم يتناسب مع واقعه .

ان الدور الرئيسي لتخطيط المدن والاقاليم هو تحسين فعالية عملية التحديث كدافع للتطور الاقتصادي والوصول الى الثقافة العصرية اللازمة لها . ففي هذا الاطار نجد أن دور أخصائي التخطيط يجب أن يكون مبدعا أكثر من أي وقت آخر في العالم العربي . وهذا يبرر الحاجة الى طريقة تربوية ترى بوضوح الدور الخلاق الذي يطلب من أخصائي التخطيط ضمن الاطار العام للبلدان العربية .

---

1 Alvin Toffler, **"Future Shock"** (New York; Random House Inc., 1970) P. 12-14

من اجل تدارك قلة الفنيين يتوجب على البلدان العربية أن تختار سياسة متوازنة من بين عدة استراتيجيات . ان ايفاد طلابهم الى الخارج والاستفادة من خدمات المخططين الاجانب استراتيجية تكلف كثيرا ، وكثيرا ما تكون غير مجدية اذا ما قورنت باستراتيجيات البلاد النامية الاخرى التي قامت بتدريب ابنائها في معاهد محلية للتخطيط . وفي هذا البحث القصير سيحاول المؤلف التعريف بضرورة التخطيط ، ليس كوظيفة حكومية فحسب ، بل كموضوع للدراسة تتبناه الجامعات العربية لاعداد المخططين من ابنائها .

في هذا الاستعراض سنؤكد على تطور مفهوم التثقيف التخطيطي في الولايات المتحدة الامريكية . وسبب ذلك بسيط . اذ أن حوالي ٩٠٪ من مخططي البلدان العربية القلائل والبلدان النامية يتلقون تعليمهم الرسمي في الولايات المتحدة الامريكية . ان الوضع المتغير لهذه المهنة وعملية اعادة النظر المستمرة فيها يبدو أن أكثر وضوحا وديناميكية منهما في أي بلد متطور آخر . وأخيرا بما أن التثقيف التخطيطي يكاد لا يكون معروفا في العالم العربي . فان الولايات المتحدة لعبت بالفعل دورا هاما عن طريق ارسال الخبراء وتدريب معظم المخططين من البلاد العربية والبلاد النامية . لهذه الاسباب سنستعرض هذا الموضوع ونتناوله بالتقويم ، وحيثما تسنح الفرصة ، نجعله يمت الى ظروفنا بصلة وثيقة .

تخطيط المدن والاقاليم كعلم :

ان تخطيط المدن قديم قدم الحضارة المدينية . ولقد نشأت مهنة التخطيط الحالية استجابة للنمو السريع والتغير المستمر والمشاكل العويصة الناجمة عن التطور المديني في القرن العشرين . ومن خلال هذه النشأة اكتسب التخطيط مجموعة من الاساليب والطرق المتميزة ، واكتسبت نظرته الشاملة لحياة المدن ومشاكلها واكتسب أخلاقيته المهنية وأيديولوجيته المسيرة له . وبعد أن أصبح تخطيط المدن مؤسسة رسمية في الحكومة المدينية ازداد التصاق مخططي المدن في وظائف الحكومة الواسعة ، مثل تامين الخدمات الاجتماعية واعداد ميزانيات العواصم وبرامج الاسكان . وكان من جراء هذا التفاعل أن تغيرت أساليب التخطيط مباشرة ، عن طريق اشراك ممارسي عمل التخطيط في تلك الاعمال . وهكذا فان توطد التخطيط بصورة رسمية وخاصة في الحكومة المحلية قد أثر على تطور هذا العالم .

وكذلك فان تخطيط المدن ، بدوره ، قد أدى الى تطوير اعمال التخطيط في فروع الحكومة الاخرى وفي المشاريع الخاصة . فالخريجون المختصون ببرامج تخطيط المدن والاقاليم يعملون في المدن والجامعات وفي القطاع الخاص .. الخ . ومؤهلاتهم تجعلهم يعملون كمستشارين ومحللين ومتنبئين يضعون البرامج والمخططات ويقومون بالاعمال الادارية الحكومية .. الخ . ومن اجل الاعداد للقيام بمثل هذه المهمات يتوجب على المخطط في المستقبل أن يمارس اسلوبا صعبا في استراتيجيته وأن يمارس عملية اطلاق احكام القيمة وأن يوسع قدرته المهنية بحيث تتجاوز حل المشكلات الى تحديد القضايا الرئيسية وأن يطور قدرته على تصور الامور بالاستناد الى معرفة واسعة .

تعريف مفهوم تخطيط المدن والاقاليم :

أن « التخطيط » مصطلح مبهم غارق في العموميات وخاضع لادعاءات مبالغ فيها . ونتيجة لاستعمال هذا المصطلح الى حد بعيد بطريقة تعوزها الدقة فان هذا المصطلح محاط بالغموض من حيث التخطيط هو نفسه عملية متميزة او كمجرد ناحية أو مظهر كل نوع من أنواع النشاط . (٢)

بالاستناد الى بعض المفاهيم التي كثيرا ما يستعملها علماء التخطيط النظريون ، يمكن تحديد « التخطيط » بانه عملية مستمرة وعقلانية تتوخى المستقبل وكطريقة لصياغة سياسات عقلانية وتنفيذها بقصد تحقيق هدف مخطط له . وبما أن التخطيط لا يجري أبدا في الفراغ فان هذا المفهوم العام ليس له معنى عمليا الا اذا نظر اليه ضمن اطار عملية أو نظام محددين مثل عملية تخطيط المدن والاقاليم .

يبدو مفهوم « تخطيط المدن والاقاليم » محاطا بشيء من الالتباس ، وكثيرا ما وصفت حالة الالتباس في الكتابات الاختصاصية . ويرى البعض الحالة الراهنة على أنها علامة تشير الى ميدان في طور النمو . ويرى

2/ Journal of the American Institute of Planners, 18:1 (Winter 1952) 2-3.

آخرون أنها مهنة متقدمة غير ثابتة ومتعددة الوجوه ، حتى أطلق عليها البعض اسم Schizophrenia حالة متقدمة من انفصام الشخصية المتعددة . (٣)

ويمكن تبرير هذا الوضع بان نقول ان التغييرات التكنولوجية والثقافية لم تصاغ نظريا بالسرعة التي حدثت بها . فبالنظر لانعدام وجود أساس نظري فقد تطور التخطيط بطريقة عملية . وكما يرى ميرد وديوك فان هذا التطور لا يقتصر على التخطيط وحده :

« هناك وقت يمر فيه تطور كل علم من العلوم بمرحلة ينمو فيها وسطه الطبيعي والمظاهر التي يعالجها العاملون في هذا العلم ، فتتعقد وتزداد مسؤولياتها وتتكاثر الى حد يفوق امكانية احتوائها . هذا الوقت يمر به المخططون حاليا . (٤)

والمشكلة تشير الى الحاجة لزيادة فهم المجموعات البشرية ومعرفتها من اجل تعميق الاسس النظرية لتخطيط المدن والاقاليم . ولقد قام عدد من الباحثين في السنوات الاخيرة بدراسة عمليات تخطيط المدن والاقاليم ومنهم ميرد ويبرد فريدمان وبنفيلد وغيرهم . وبالرغم من تاثر نظريتهم فان آرائهم مجزأة لدرجة انها لا تحتوي على نظرية مركبة لتطور (تخطيط) المدن والاقاليم ويبقى التعريف الشامل لتخطيط المدن والاقاليم غير موجود .

يبدو ان الاهتمام تركز حديثا على اطلاق المفهوم العام « للتخطيط » على تطوير المدن والاقاليم . وهذا يثير الاسئلة التالية : هل التخطيط عملية مستمرة أم هو فكرة سابقة مستمرة تتعلق باحداث يرتجى حدوثها في المستقبل ؟ وهل يحدد المخطط الاهداف أم أنه يقبلها كما هي ؟ وما هو دوره في عملية اتخاذ القرارات ؟ هل يسعى لتحسين البيئة الاجتماعية ام البيئة الطبيعية أم كليهما ؟ وما هو بالضبط مجاله المحصور به ؟ تلك هي قضايا الساعة التي يعالجها العاملون في التخطيط . ويبدو في الوقت الحاضر أن التعريف آنف الذكر التخطيط بحيث يتمركز على النـــاحية الطبيعية . وبالرغم من أن هذا التركيز يبدو محددا فانه يغـــلق

هذا ولا يعرف معهد التخطيط الامريكي تخطيط المدن والاقاليم . بل يسجل موقفه كما يلي :

« ان التخطيط الذي يهتم به المعهد هو التطوير الموحد بسكان المدن وبيئاتهم

3/ John F. Kain, "Rampant Schizophrenia: **A Case of City and Regional Planning,"** **Journal of the American Institute of Planners,** 32:1 (January 1966) 3.

4/ Richard L. Meir an Richard D. Duke, "Gaming Simulatdion for Urban Planning," **Journal of the American Institute of Planners,** 32.1 (January 1966) 3.

والولاية والاقاليم والامة كما عبر عنه تحديد الترتيب الشامل لاستعمالات الارض وشغل الارض وانظمتها . » (٥)

ان هذا التخطيط ضيق . فهو يتجاهل ما يحدث بالفعل اليوم ضمن اطار التخطيط . فهو يضيق مجال التخطيط بحيث يتمركز على الناحية الطبيعية . وبالرغم من ان هذا التركيز يبدو محددا فانه يغلق في وجه التخطيط الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة .

ان تعريف تخطيط المدن والاقاليم يجب ان يأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الحديثة ، والمشكلات الجديدة التي يتعرض لها المخططون بصورة متزايدة . وبهذا الخصوص فقد لاحظ هاريس أن التمييز التقليدي حسب المناطق يختفي تدريجيا ليحل مكانه المعالجة المباشرة الشاملة لمجموعات المشاكل (مثل مزيج الدخان والضباب والفقر والبطالة و... الازدحام) . (٦)

عندما تتعرض مهنة ما لتغير مستمر فما هي المعايير التي يجب ان توجه اختيار تعريفها في دراسة تمتد عبر مدة من الزمن ؟

ان الانسجام وعدم التناقض الداخلي يتطلب أن يتبنى الوضع الذي كان سائدا اثناء القسم الاعظم للفترة موضوع الدراسة . فمن هذه الناحية ، وباستثناء القسم الاخير من الستينات التي تميزت بالاهتمام بالسياسة الاجتماعية فان مهنة التخطيط ، على الاقل في أمريكا الشمالية ، تعمل بالاستناد الى المقالة التي احتوى عليها تعريف معهد التخطيط الامريكي المذكور آنفا .

تطور عملية اعداد تخطيط المدن والاقاليم في أمريكا الشمالية :

جرت في السنوات الخمس عشرة الاخيرة دراسة حالة الاعداد المهني للتخطيط وكتب عنها الكثيرون واخص منهم بالذكر آدمز وبرلوف في الولايات المتحدة الامريكية وباركر وويلز في كندا وفيوليخ في أمريكا اللاتينية وفغيل في الهند وشوستر وترافيس في انجلترا وودوى والاتحاد الدولي للعالم كله(٧) . ولقد أعطت كتابات هؤلاء معلومات قيمة حول نقاط التشابه والاختلاف في طرق الاعداد المهني للتخطيط في مختلف البلدان وحول كثير من القضايا المحيطة بها .

ان التعميم الذي يستند الى نظرة مقطعية أمر صعب ولكنه يوحي بالشيء الكثير . فاذا نظرنا الى تطور الاعداد المهني للتخطيط من وجهة نظر التأكيد المتناقص على المظاهر الطبيعية ذات الابعاد الثلاثة فان القسم الاكبر من الاعداد المهني للتخطيط في العالم يقع على الجبهة اليسرى في حين أن معظم برامج أمريكا الشمالية ستكون الى يمين برامج بقية أنحاء العالم . وهذا قد لا يعني أن أمريكا الشمالية في المقدمة فيما يتعلق بالتأكيد على النواحي الاجتماعية – والاقتصادية . وهذا يعني ان التثقيف التخطيطي يتأثر بصورة متزايدة وبدرجات متفاوتة بالحاجة الى تحسين الشروط الاجتماعية للمجتمع بدلا من الحاجة الى تحسين البيئة الطبيعية وحدها .

يتأثر التخطيط في كل مكان بمستوى التحديث والتغيرات التكنولوجية والاجتماعية وبالقضايا الرئيسية في فترة ما . هذه العوامل تتغير مع الزمن ولا تزال عملية التثقيف تتبنى هذه التغيرات في نظام التعليم والتعلم . وتطور عملية التثقيف من حيث اتساع مجالها والتغيرات في اسلوبها بواسطة عمليات التكيف تلك . ويمكن توضيح ذلك بأن نربط بين تطور التخطيط في أمريكا الشمالية وبين تطور عملية التثقيف التخطيطي نفسها .

5/ This statement appears on the back cover of each issue of The Journal of the American Institute of Planners.

6/ Britton Harris, "Some Problems in the Theory of Intra-Urban Location," Journal of Operation Research, 9 (September-October, 1961) 695-721.

7/ Francis Violich, "Planning in South America: Status of Educators", Journal of American Institute of Planners, 23:3 (1957) 11?-125.

أولا ــ حركات المدينة الجميلة والمدينة العملية :

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الاولى مباشرة برزت مظاهرة مزعجة للتحديث على المسرح الاوربي والامريكي . فقد أصبحت البيئة الطبيعية القبيحة من حيث التسهيلات الاسكانية العامة من حيث المناطق الصناعية الشغل الشاغل للتنظيم المدني وخصوصا في الولايات المتحدة الامريكية حيث كان التركيز على المظهر الخارجي على تجميع المدينة . واستجابة لهذه المشاكل سنت قوانين في العشرينات . وطورت المراكز البلدية والحدائق العامة ومناطق الترفيه . ولقد أبرز تبني مفهوم هوارد لمدينة الحدائق (من بريطانيا العظمى) في مجتمع ردبورن اهتمام الهيئات البلدية بالنواحي الجمالية المرئية للمدينة .

وفي أواخر العشرينات ازداد الطلب على الخدمات العامة وعلى القاعدة الاقتصادية للمدينة . ولقد شعر مجتمع المدينة الجميلة بالحاجة الى عمل المدينة الفعال . غير أن مهنة تخطيط المدن كان يسيطر عليهـا المهندسون المعماريون والمهندسون المدنيون والمهندسون (المساحون) . وهم الذين قدموا الارشادات الاولى وطوروا تخطيط المدن ليصبح ميدانا جديدا .

كانت استجابة المؤسسات للمشاكل خلال مرحلة « المدينة الجميلة والمدينة العملية » استجابة فعالة . ففي الفترة الواقعة بين ١٩١٠ ، ١٩٣٠ أدخلت ٣٢ جامعة ٥٥ مقررا قام بتدريسها ٤٨ استاذا . ولقد ادخلت هذه المقررات كجزء من مناهج الهندسة المعمارية والهندسة المدنية . (٨) وكان يفترض أن المهندس المعماري أو المهندس المدني الذي يدرس مقررا في التخطيط يمكنه أن يعمل في المستقبل كمخطط محترف للمدن . ولقد كان لجامعة هارفرد دور رائد في ابعاد هذا المنطق المحدود جدا وكانت أول جامعة تنظم برنامجا مستقلا في تخطيط المدن في عام ١٩٣٣ واعترفت أيضا بقيمة مواضيع الميادين الاخرى لاغناء ميدان تخطيط المدن المهني .

كانت الفترة بين ١٩٠٠ ، ١٩٣٠ فترة رائدة بالنظر لاثرها الذي تركته على المهنة وعلى عملية الاعداد المهني للتخطيط .

ثانيا ــ مرحلة ما بعد التدهور الاقتصادي :

لقد نقل التدهور الاقتصادي الذي حدث في الثلاثينات اهتمام الهيئات البلدية من مظاهر المدنية المرئية الى القضايا الاقتصادية . فقد اخذت الحكومات المحلية تخطط مدنها وتديرها . فاصبحت المدينة ينظر اليها في اطار اقليمي أوسع . وجاء تشجيع خاص في هذا الاتجاه من مجلس تخطيط الموارد الوطنية الذي شكل عام ١٩٣٣ .

لم يقدم التدهور الاقتصادي والحرب الاسباب لفتح مدارس تخطيط مهنية ولكنهما خلقا مواضيع جديدة ادت الى اعادة النظر في المناهج القائمة . وبرز اهتمام جديد بقضايا السياسة الاقليمية والعامة . وهكذا يقول جون. م. جاوس بعد أن قام بدراسة لمدارس التخطيط في عام ١٩٤٥ :

> « .... ان تطور مشاكلنا والتغيرات في مؤسساتنا وبيئتنا ورد الفعل الذي حدث بعد فترة التدهور الاقتصادي والحرب ــ لعل هذه هي الاسباب الرئيسية ولقد كانت العوامل ذاتها نشطة في انحاء العالم ، ولذا فان التجارب الاجنبية منشطة في المستقبل . » (٩)

الا أن هناك تناقض ظاهري ، اذ انه في حين أن الظروف الاجتماعية كانت مسلما بها في هذه الفترة فان التخطيط الاجتماعي لم يكن مقررا جامعيا حتى افساح برنامج جامعي للتخطيط عام ١٩٤٨ ، حيث اكد تاكيدا كبيرا على الاسس النظرية للتخطيط ومبادئه وطرقه المستقاة من العلوم الاجتماعية .

8/ Fredrich J. Adams and Gerald Hodge, "City Planning Instruction in the United States: The Pioneering Years (1900-193
0)", Journal of the American Institute of Planners, 31:1 (February 1965) 43-51.

9/ John M. Gaus, "Education of Planners: A commentary on Some Projects," Journal of Land Public Utility Economics, 21:4 (November 1945) 307.

ثالثا ـ التطـــور المعـــاصر :

عندما أدركت حكومة الولايات المتحدة ان برامج الاسكان العام وتحسينات العاصمة في الاربعينات لم تكن متناسبة الى حد كاف مع مجموعة المشاكل المدينية أخذت تشجع تبني التخطيط الشامل فمثلا جعل مرسوم الاسكان الوطني للولايات المتحدة الصادر في عام ١٩٥٤ مخطط الجماعات « الشامل » شيئا اجباريا لكي تستفيد من المعونة الفدرالية في مشاريع تجديد المدن .

وقد دعمت برامج التطور المترابطة بدراسة اجتماعية ـ اقتصادية . وحدث ذلك نتيجة للحاجة التي شعر بها المخططون لتنسيق برامج مختلف الوكالات الوظيفية والاجتماعية ... مجلس المدرسة ومجالس الحدائق ودوائر الطرقات ... ضمن اطار للتنمية .

وهكذا فقد وجه الاعداد المهني للتخطيط انتباهه الى هذا النوع من المعرفة المبنية على البحث العلمي في التطوير المترابط في السنوات الخمس عشرة الاخيرة . غير أن مهنة التخطيط تواجه بعض المشاكل : كيف توجه القوى الاجتماعية ـ الاقتصادية نحو نموذج واقعي للتطوير ؟ هل تعالج القضايا الراهنة المتعلقة بالفقر والتدهور العمراني « على التبيؤ » على حدة ضمن اطار نظام واحد ؟ أم هل يجري ابداع اطار عام تعالج فيه هذه القضايا ضمن اطار شامل أو اجتماعي ؟ ما هو دور مخططي المدن والاقاليم في هذا الاطار المتغير ؟ مثل هذه الاسئلة موضع أخذ ورد بين المخططين .

هذه التطورات تبين أن تخطيط المدن والاقاليم المهني في حالة من التبدل الدائم . ومع ذلك تبقى الحاجة الى التخطيط والمخططين ماسة وملحة . وتتحدث الجمعية الامريكية للمخططين عن وجود ثغرة بين العرض والطلب فيما يتعلق بالمخططين المختصين .

هنالك حركة هامة في العشرين سنة الاخيرة نشأت نتيجة لاضافة البعد الدولي المتزايد الى برامج التعليم في الكثير من مدارس التخطيط المهنية . وهذا نتيجة لاهتمام كل من كندا والولايات المتحدة الامريكية في تطوير اقتصاد الدول النامية في أنحاء العالم . (١٠) وقد ساهم البلدان برأس المال والخبراء من أجل هذه الغاية . لقد مضى على المخططين المختصين بعض الوقت وهم يذهبون الى تلك البلدان ويعودون بالخبرة والمعرفة المشتقاتين من بلاد اخرى واناس اخرين . كذلك فان اعدادا متزايدة من طلاب تلك البلدان قدمت الى معاهد امريكا الشمالية ، ...ر٢٥ في ١٩٥٤ الى ...ر١٠٠ في ١٩٦٩ في الولايات المتحدة الامريكية) التي تشمل مدارس التخطيط المهنية . فبسبب هذه الظواهر يزداد مجال الاعداد المهني للتخطيط اتســاعا ويكتسب حتى طابعا دوليا .

نظام تعليم التخطيط في البلاد النامية :

هنالك نقاط تشابه بارزة في البيئة الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية في البلاد العربية النامية وبما ان جميع البلاد العربية هي بلاد نامية فقد يكون من الافضل معالجة نظام التعليم هذا على مجال أوسع .

والسبب الاخر الذي يدعونا لدراسة نظام تعليم التخطيط على مجال أوسع هو ان الجامعات العربية تكاد تكون تجاهلت هذا الموضوع الحيوي .

أن عدد مدارس التخطيط التي تعد المختصين في التخطيط قليل جدا اقل من ٣ لمائة مليون نسمة في البلاد النامية مقابل ٤٠ في أمريكا الشمالية و٧٥ر فقط في العالم العربي . ولقد قامت هذه المدارس القليلة في السنوات الخمس عشرة الماضية بمعدل اخفض بكثير من المطلوب تجاه حركة التحديث المتزايدة . ان هذا يدعو الى قيام جهود فورية لزيادة عدد مدارس التخطيط ، سواء منها الوطنية او الاقليمية (لتغطي منطقة هامة في العالم) وذلك باسرع من الاتجاهات الحالية .

10/ "The Progress of Urban Renewal in Canada. A Critical Evaluation," **Planning School Study of the University of British Colombia,** Vancouver, Canada, (December 1965), 12-13.

وإذا كان تقدير الطلب الفعال لمدارس التخطيط يجب ان يبنى على متطلبات القوى العاملة وطاقة الامتصاص في اقتصاد ما ، فان التقدير الاني قد يكون ذا مغزى . ان النسبة الحالية ٢ر٦ مدرسة تخطيط لمائة مليون نسمة في البلاد النامية يقابلها نسبة وسطية قدرها ٢١ مدرسة للبلاد المتطورة . واذا اعتبرنا الرقم الاخير هدفا يجب الوصول اليه ، فمعنى ذلك ان العالم العربي سيكون بحاجة الى ٢٠ مدرسة تخطيط . وتدل الاتجاهات السابقة ان الوصول الى نصف هذا الرقم عبارة عن معجزة (ولكن لا بد ان نؤكد أن الحل المثالي الوحيد لوضع حد لعملية التدهور في المدن العربية اثناء تطورها) ... غير انه — كما قال أوبرلاند — يمكن أن نحقق الكثير اذا ما حولت الموارد التي تنفق حاليا في الخارج لتدريب مواطني البلاد النامية لدعم التخطيط الوطني . (١١)

لقد رسمت الدراسات التجريبية الحديثة صورة قاتمة لما « نعنيه » هجرة الادمغة من البلاد النامية الى البلاد المتطورة . فبالنسبة للمهندسين ، وهم في هذا مثل المخططين الى حد ما ، وجد ساسكيند وشيل أن ٣١٪ من حملة شهادة الماجستير و٦٣٪ من حملة شهادة الدكتوراه من الطلاب الاجانب الذين درسوا في جامعة كاليفورنيا لم يعودوا الى بلادهم(١٢) . وبغض النظر عن الاسباب التي تدعو هذا العدد الكبير من الطلاب الى الهجرة للبلاد المتطورة ، فان استراتيجية التخطيط للبلاد النامية يجب أن تأخذ هذه الظاهرة بعين الاعتبار . وقد يقال بحق أن التدابير الفعالة والواقعية في تعليم التخطيط في البلدان النامية من شأنها أن تخفف الى حد كبير من الخسائر الممكنة عن طريق تشجيع الطلاب على الدراسة في بلادهم بكلفة منخفضة . ان الامر يتعلق بالاموال والمواهب والمهارات وهذه لا يمكن تجاهلها بتجاهل فوائد اقامة وزيادة التعليم التخطيطي في العالم العربي .

وأهم من الزيادة الكمية في مدارس التخطيط هو تحسين نوعية هذا النوع من التعليم في البلاد النامية . هذا التحسين نقيض فلسفة عامة متكاملة لتعليم التخطيط تكون مبنية بصورة واضحة على حركة التطور العصري . وكما حذر « ويتون » واذا لم يكن تفكيرنا مهتما بعملية التطوير العصري كلها فاننا سنقصر عن بلوغ اية أهداف معقولة في تصورنا . (١٣)

انه لا وجود للحلول الطبيعية البحتة لمشاكل التطوير وان الاتجاهات المعاصرة في تخطيط التنمية تجعل من المحتم على مدارس التخطيط في البلاد النامية ان تحول اهتمامها الشديد بنواحي التطور الطبيعية الى النواحي الاجتماعية الاقتصادية من التخطيط المحلي « المستهلك للموارد » الى التخطيط الاقليمي « المنتج للموارد » ومن المهارات الروتينية الى المعرفة المبدعة والطرق المتجددة . هذا الاهتمام والتأكيد عليه من شأنه أن يحقق تبدلات تؤدي الى التطور العصري .

وعندما يفهم الاساس الفلسفي لتعليم التخطيط فان القائمين على اعمال التربية والتعليم والاخصائيين في البلاد النامية ممن يشغلون مراكز قيادية لا بد ان يقوموا بتغييرات ايجابية مثل التغييرات التي سبق ذكرها . وبما أن النظم التعليمية ومتطلبات القوى العاملة والموارد المتوفرة تختلف من بلد الى آخر ، فان وضع صيغة محددة لبنية مدارس التخطيط لجميع البلاد النامية عملية فاشلة وكاننا نقلد برنامجا تعليميا من بلد آخر .

11/ H. Peter Obarlander, "Planning Education for Newly Independent Countries", **Journal of the American Institute of Planners,** 28:2 (May 1962) 116-123.

12/ Charles Susskind and Lynn Schell, **Exporting Technical Education,** (New York: Institute of International Education, 1968), 17.

13/ William L. C. Wheaton, "Planning Education for Development," in **Urban Planning in the Developing Countries,** ed. by John D. Alfred and P. Van Huyck (New York. Fredrick A. Praeger, (1918), 113.

الاختيارات الاربعة :

ان الكاتب يتفق مع قول أوبرلاندر :

« في العقد الاخير جاء الى مدارس التخطيط في أمريكا الشمالية عدد متزايد من الطلاب الاجانب طلبا لتدريب مهني . ويبدو أن تجربة بعض المدارس تشكك في قيمة مثل هذه العملية او صواب تطبيق تعليم التخطيط المطبق في أمريكا الشمالية . على الظروف الثقافية والاجتماعية او الاقتصادية للبلاد التى نالت اقتصادها حديثا . وبالرغم من مختلف الجهود لتكييف البرامج التعليمية المتوفرة في الجامعات الامريكية مع حاجات الطلاب الاجانب ، فان اقامة برنامج مناسب للتعليم والتدريب « في الوطن لا بد أن يكون افضل للطلاب وسيكون له نتائج جانبية هامة وطويلة المدى . » (١٤)

لقد اكد ما يزيد عن اثنى عشر مؤتمرا اقيمت في مختلف أنحاء العالم تحت رعاية الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية واللجنة الكاريبية ومؤتمر الاسكان الافروآسيوي على الحاجة لخبراء في تخطيط التنمية في البلاد النامية . وقد أثارت هذه الاجتماعات بالاضافة الى توضيح دور المخططين وطرق تدريبهم المختلفة ، اهتمام كثير من حكومات البلاد النامية لهذا الموضوع . فقد أدرك المسؤولين الرسميون في هذه البلدان النقص الفادح في الاختصاصيين الذين يستطيعون أن يصيغوا ، او يساعدوهم في صياغة سياسات من شأنها أن تجنى اكثر قدر ممكن من الفوائد الناجمة عن استخدام الموارد النادرة في سياق المدن والاقاليم . فمن أجل تخفيف حدة النقص يتوجب على البلاد النامية أن تدرس وتقيم اربعة طرق للعمل بدرجات متفاوتة :

١ ــ التعاقد مع مستشارين في التخطيط من البلاد المتطورة على ان يكون لديهم المعرفة والادراك اللازمين للتطبيق في البلاد النامية .

٢ ــ ايفاد الطلاب للحصول على شهادات عالية في تلك البلاد المتطورة التي تتيح الفرص أن هذا الحل معقول للبلاد العربية بالنسبة لعدد محدود من الطلاب الذين يرغبون أن يصبحوا أعضاء في هيئات التدريس وباحثين ميدانيين .

٣ ــ ويضاف الى ذلك تاسيس مدارس تخطيط وطنية لتقوم باعداد المخططين . وأن هدف الكاتب الرئيسي في هذا البحث هو التاكيد على حاجة البلاد العربية الى هذا الحد الثالث ودعمه .

٤ ــ الجمع بين الطرق الثلاثة السابقة .

ان الاختيار الاول ، استقدام الخبراء الاجانب ، هو الاختيار الوحيد طالما انه لا يوجد خبراء محليون او طالما انه في معظم الاحيان لم تؤسس المدارس المحلية . ولقد كان ولا زال هذا حال البلاد العربية كلها تقريبا وكذلك الحال بالنسبة للبلاد النامية الاخرى حتى أوائل الستينات وفي معظم البلاد حتى الان . غير ان هذا الطريق له سيئاته الكامنة . أن مستشار التخطيط يعين ليخدم فترة تتراوح من بضعة أشهر الى بضعة سنين وليقوم بمهمات محددة . وفي معظم الاحيان تكون المدة قصيرة بحيث لا تسمح له آن يفهم الانظمة غير المألوفة ويسهم بشكل فعال وبعيد المدى .

14/ Oberlander, Ibid; footnote (10)

قال أحد المخططين الامريكيين من ذوي الخبرة الدولية الواسعة في تقديم المشورة الفنية « يجب أن تتحول المعرفة الفنية الى معرفة عملية متكيفة مع الظروف التي تستخدم فيها » . (١٥) ويشمل هذا على درجة عالية من تعليم المهارة والفن في تقديم المشورة الفنية . ولكن القليل من الخبراء الذين يعينون في البلاد النامية هم الذين يعملون بها . وبالنظر الى أن مدة انتدابهم قصيرة ولا تمكنهم من الحصول على هذه المعرفة الهامة فان مشورتهم قد لا تكون فعالة . هكذا لاحظ الونسورو لوجور :

> « ان الصعوبة تكمن في أن الخبير الاجنبي غالبا ما ينقصه ليس المعلومات فحسب بل أيضا المعرفة الهامة التي يصعب الحصول عليها بالظروف المحلية لذا فهو يقوم باعداد مخطط سهل يتقبل بامتنان ويحفظ فورا ... أو أسوا من ذلك فانه يشوه نتيجة لسوء الفهم والتاكيد على الاشياء الضخمة . (١٦)

ولكن بالرغم من هذه الصعوبة فانالمعلومات والافكار الجديدة تتسرب من المستشار الاجنبي للموظفين المحليين والعكس بالعكس . وخلال عملية نقل المعلومات هذه يحصل الطرفان على فوائد هامة في ميدان التخطيط . الا أنه بسبب الكلفة الكبيرة فان البلاد النامية لا تستطيع ان تبقى معتمدة على الخبراء الاجانب لفترة غير محدودة .

اما الخيار الثاني بان يجري تدريب ابناء البلاد النامية في البلاد المتطورة التي تملك تسهيلات تعليمية متقدمة ، فانه يؤمن بعض الخبراء الدائمين ولكنه غير كاف من جميع الوجوه لعدة أسباب :

أولا : أن نتيجة مثل هذا التدريب في الخارج بطيئة لان على البلد الموفد أن ينتظر عودة مبعوثية .

ثانيا : ان هذا التدريب اذا لم تموله المساعدات الدولية فانه يبقى باهظ الكلفة .

ثالثا : ان عدد المخططين الذين يرجى اعدادهم في الخارج قليل بالمقارنة مع العدد الكبير من الخبراء اللازمين في المراحل الحاسمة الاولى من تطور بلد ما .

رابعا : قد يختار الكثيرون من موفدي البلاد النامية أن لا يعودوا لاوطانهم .

واخيرا : وهذا هو أهم الاسباب ، فان التدريب والادوات التي يتلقاها طلبة الدول النامية في البلاد الاخرى غالبا ما تكون غير متناسبة مع الظروف الموضوعية لبيئتهم وذلك بسبب الفوارق الاجتماعية — الثقافية والسياسية — لذا فان أبناء البلاد النامية الذين يعودون من الخارج يجدون صعوبة بالغة في تطبيق ما تعلموه من مهارات على الاوضاع المحلية ويضاف الى ذلك أن كلفة هذه الطريقة ونتائجها الجانبية تجعلها غير واقعية .

لذلك لا بد من حل اقتصادي وبعيد المدى . وهذا يتحقق في الخيار الثالث : تاسيس مدارس وطنية للتخطيط . فمثلا يمكن الاستفادة من الاموال التي تدفع لخبير اجنبي واحد ، أو تستطيع حكومة بلد متوسط الحال من البلدان النامية (الدخل الفردي السنوي ١٠٠ دولار) أن تقدم المعونة المالية لاكثر من ٣٠ طالبا ينخرطون في برنامج تدريبي مدته سنتان . ثم انه يمكن تخريج عدد اكبر من الاخصائيين في التخطيط يكون تدريبهم مرتبطا ارتباطا مباشرا بالظروف المحلية . وهكذا كما يقول أحد المتحمسين لهذا الخيار تحقق هذه الطريقة « اسهاما حيويا في اقامة عملية تخطيط وطنية فعالة وتامين استمرارها ونموها . » (١٧)

وبالنظر للفوائد الاقتصادية والثمرات التي تجنى في المدى البعيد نتيجة لتاسيس مدارس التخطيط فان البلاد العربية اقل نموا من البلاد النامية بهذا المضمار لان الكثير من البلدان النامية قد قامت بالخطوات اللازمة في هذا المجال . وللاسف انه حتى عام ١٩٧٥ لا يوجد جامعة عربية واحدة تدرس مقررا لتعليم التخطيط بوضع لمواجهة حاجاتها وواقعها .

15/ John Friedman, Urban and Regional Planning Development in Chile: A Case Study of Innovative Planning; (Santiago: The Ford Foundation Urban and Regional Development Program in Chile, 1969) 79.

16/ W. Alonso and F. W. Ledger, "Education of Town and Regional Planners in Developing Countries, "Journal of the American Town Planning Institute, 51:9 (November 1965) 364.

17/ Oberlander, Ibid, footnote (10).

ان التخطيط « عملية مستمرة لتنسيق وتنظيم النشاطات الانسانية بغض النظر عن تنوعها وابعادها . فاذا طرحنا السؤال : من هو المخطط ؟ يكون الجواب واضحا وبسيطا من لا يخطط فلا يوجد مرحلة تنتهي عندها عملية التخطيط وليس له زبون محدد . لذلك اذا ارادت أية جامعة عربية ان تقيم برنامجا لتعليم التخطيط فيجب أجراء دراسة جدية للظروف الاجتماعية والاقتصادية لخلق بيئة تواجه حاجات شعبها وواقعه . ان النظام التعليمى العربى اليوم يحتاج الى التقييم الدقيق لكى يتبين اذا كان حقا يعكس حاجات المجتمع أو حتى الحاجات الانسانية الاساسية .

يرى المؤلف أن طالب الجامعة المهتم بالتخطيط كمهنة له يجب عليه أولا أن يحصل على تعليم ليبرالي (واسع) وأن يعمل اذا أمكن فى مكتب للتخطيط في أوقات الفراغ وفي فترات الصيف تحت الاشراف المباشر لاخصائي ناضج فى التخطيط . ان الجمع بين التعليم الاكاديمي والعمل الفعلي يغني التجربتين معا .

يتوجب على الحكومات والجامعات العربية ان توسع تفكيرها المديني والاقليمي وهذا التفكير يجب أن يقتصر على المشاكل اليومية لمدننا والسعي لايجاد حلول قصيرة المدى لها مثل استقدام الخبرات الاجنبية لايجاد حلول قصيرة المدى لان هذا النوع من التفكير لا بد أن يفشل اذ أن مشاكل القومية ليست مشاكل ذات طابع مادي فحسب بل هي أيضا ذات طابع اجتماعي واقتصادي وسياسي وجمالي . هذه كلها عوامل تحتاج الى تفكير عميق لايجاد الدواء الناجع على المدى البعيد . ان التخطيط الشامل ، وليس فقط تخطيط المدن « بحد ذاته » سيوجد التوازن المادي والاجتماعي والاقتصادي بين ميادين متشابكة مثل الزراعة والمواصلات ونماذج تطور المدن وتطوير المياه والطاقة والتصنيع والصحة العامة وتلوث الجو والمحـــافظة على النواحي الجمالية والتاريخية والمناطق الطبيعية . وبالاختصار فان التفكير الاقليمي يوسع ميدان رفاهية الانسان العامة الى أبعد الحدود . ومرة أخرى يؤكد المؤلف على فكرة اقامة مدارس وطنية للتخطيط مع الاستفادة من التجارب الحيوية للبلدان المتطورة . هذا من شانه أن يقصر الطريق في الوصول الى الهدف وهو اعداد المخططين كميا وكيفيا وذلك لحل المشاكل العديدة التى تصادفها مدننا واقاليمنا .

ثم أن تخطيط المدن والاقاليم لا يجب أن ينظر اليه كتخطيط مادي . ولقد كان لهذه الفكرة ما يبررها تاريخيا ولكنها لم تعد صالحة فى وقت أصبح فيه من الضروري ايجاد التكامل بين المعرفة والتكنيك من أجل المعالجة الفعالة للمشاكل الواسعة التي تحيط بسكان المدن العرب . أن هذا الموقف المادي فى التخطيط العربىاليوم لا يكتسب قيمة الا حين يرى من حيثالتاثيراتالاجتماعية والاقتصادية والنفسية والفيزيولوجية والجمالية على مختلف المستفيدين من التخطيط . أن هذا الموقف من تعليم تخطيط المدن والاقاليم أمر ضروري جدا فى عالمنا المتجه نحو التحديث . وأنا بصفتى مخطط مختص يهتم بجعل الحياة المدينية أكثر جمالا وابداعا وعدلا ، بصفتي هذه لا يوجد لدي الا القليل لاقوله . ان واجبنا هو اعداد جيل من المخططين للمستقبل يتجاوزنا في قدرته على رسم حياة المدينة في المستقبل .

الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات

د. اسماعيل صبري مقلد *

من الامور التي اضحت في حكم المستقرة أن ادارة الازمات الدولية ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بطبيعة أنماط السلوك الدولي المسيطرة ، وما اذا كانت هذه الانماط ترتكز في أساسها على مفاهيم التناقض والصراع بما تدفع اليه تلقائيا وبالضرورة من تكثيف لحدة العنف في المجابهات التي تنشب بين القوى الرئيسية الكائنة في المجتمع الدولي ، أو كانت ترتكز من الناحية المقابلة على مفاهيم التعايش السلمي أو التنافسي التي ترفض التطرف في الاحتكام الى العنف — ان لم تكن ترفض مبدأ العنف المسلح اصلا — كاداة لفض الازمات الدولية وتهدئة التناقضات التي تشكل القوى المحركة لها ، وتركز بدلا من ذلك على وسائل التسوية الدبلوماسية السلمية وعلى اعتبار ان ذلك هو بمنطق المخاطرة البديل الافضل ، ان لم يكن الحتمي ، ككارثة الحرب التي لم تعد تعني في ظروف الحرب النووية سوى الدمار الشامل والانتحار المتبادل لكافة أطرافها على اختلاف انظمتهم وقناعاتهم المذهبية .. الخ .

ولقد حظيت دراسة الازمات الدولية في العصر النووي بقسط وافر من اهتمامات المحللين السياسيين الذين انصبت تحليلاتهم حول الكيفية التي يجب أن تدار بها هذه الازمات ، وطبيعة الضوابط التي يجب ان تحكم عملية تصعيدها حتى لا يكون في تسيبها وتداعي آثارها ومضاعفاتها مدعاة لفقدان السيطرة عليها وانفجارها بطريقة غير محسوبة وضد ارادة الاطراف المشاركة فيها ، ونوع الادوات التي يمكن لاطراف الازمة العمل من خلالها على تطويقها واحتوائها ، وكذلك المستويات المختلفة لهذه الازمات من حيث درجات الخطورة والتهديد النسبي وما يحتمل ان يتركه ذلك على مواقف اطرافها من ميل الى التطرف والاندفاع والتصلب ورفض التساوم ، أو الميل ، على العكس من ذلك ، الى التعقل وضبط النفس واظهار المرونة والرغبة في المهادنة ، ثم هناك الجانب المتصل بعنصر المساومات الدبلوماسية ، مقرونا بوسائل الردع أو الضغط المتبادل ، الذي يظهر في سياق كل مرحلة من مراحل تطور الازمة الدولية ويؤثر في محصلة تسويتها النهائية بصورة أو أخرى ، وأخيرا وليس آخرا ، تبحث هذه التحليلات السياسية في تأثير مواقف الاطراف الثالثة على مدى التحكم في مجريات الازمة والسيطرة عليها بواسطة أطرافها الاصليين . (١)

وعلى سبيل المثال ، فان من أبرز الهيئات المهتمة بدراسة الازمات الدولية في الولايات المتحدة : مركز الابحاث الخاص بتسوية الصراعات الدولية التابع لجامعة ميتشيجان Research on Conflict Solution وغيره من المراكز المتخصصة في العديد من الجامعات ، بالاضافة الى مؤسسة راند ، وبمعهد هدسون ، ومجموعات البحث التابعة لكل من البنتاجون ووزارة الخارجية الامريكية ، ومجلس الامن القومي الامريكي ، وبخاصة اللجنة المنبثقة عنه والمعروفة باسم Washington Special ActionGroup وتقوم هذه الهيئات بتحليل خصائص ومقومات العديد من الازمات الدولية ، القائمة والمحتملة ، وحصر كل منها في مختلف ابعادها الاستراتيجية والسياسية والنفسية ، ومحاولة التعرف على مضاعفاتها القريبة والبعيدة على المصالح الامنية الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها ، ثم اقتراح نماذج من

---

* أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة بجامعة أسيوط .

القرارات البديلة Alternative Decisions التي يمكن للرئيس الامريكي وأجهزته المعاونة أن يفاضلوا من بينها في ظروف الازمات الدولية الحقيقية التي تقع ، وتكون الولايات المتحدة طرفا فاعلا ومهما فيها(٢) . وقد حدث ذلك بالفعل في عدد من الازمات الدولية التي نشبت في السنوات الاخيرة ومنها : القرار الخاص بالتدخل الامريكي العسكري في كمبوديا في ابريل سنة ١٩٧٠ ، والقراران اللذان اتخذا في مواجهة كل من أزمتي الاردن في سبتمبر ١٩٧٠ ، والحرب الهندية الباكستانية في ديسمبر ١٩٧١ .

وثمة حقيقة مبدئية يجدر التنويه بها ، وهي أن ادارة الازمات الدولية قد اختلف جذريا من حيث الطبيعة والاسلوب في مرحلة الانفراج والوفاق الدولي عنه في مرحلة الحرب الباردة فالتغيرات الاساسية التي تناولت مضمون العلاقات الدولية في كل جانب من جوانبها السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية والعسكرية بل وحتى المذهبية ، بفعل عوامل ومتغيرات عديدة أعظمها تأثيرا وبلا منازع المتغير التكنولوجي ، هي التي بلورت سياسات الوفاق الدولي في ابعادها ومستوياتها الراهنة ، وهي التي غيرت بدورها من تصور التكتلات والقوى النووية الكبرى للتحديات التي تخلقها الازمات الدولية التي تثور بينها من وقت لآخر ، ومن ثم فقـد اختلفت المنطلقات التي تم من خلالها التعامل مع هذه الازمات ، وعلى النحو الذي سنبينه بدرجة اكبر من التفصيل والتحديد في سياق هذا التحليل .

أولا — في تعريف الازمة الدولية عموما

هناك عدة تعريفات للازمة الدولية منها تعريف تريسكا Triska الذي يصفها بانها التكثيف الشديد لطاقات الاختلال وعدم الاستقرار داخل النظام الدولي (٣) . وفي رأي كينيث بولدنج Boulding فان الازمة الدولية هي بمثابة نقطة تحول أو حد فاصل بين وضعين(٤) وتبعا لوينر Wiener وهيرمان كاهن فان الازمة الدولية تشتمل على قدر ضخم من النزاع الدولي ، القائم أو المحتمل ، والذي قد ينبثق الى الواقع في صورة غير مألوفة ، أو على مستوى أعلى من الخطورة المفاجئة وغير المتوقعة(٥) . ويعتـــبر تعريف أوران يونج Young من اشمل هذه التعريفات اذ ينظر الى الازمة الدولية على انها مجموعة من الأحداث التي تتطور بصورة متلاحقة وبالشكل الذي يضاعف من التاثيرات الاختلالية لبعض القوى التي تتفاعل داخل مجموعة الانظمة الدولية الفرعية المنبثقة عنه Subsystems وذلك على نحو غير طبيعي وبما يرفع من احتمال انفجار الموقف باي درجة من درجات العنف (٦) .

ويلاحظ فيما سبق أن الكثير من تعريفات الازمة الدولية تربط بينها وبين النظام السياسي الدولي القائم ، فمن الامور المتفق عليها ان النظام الدولي لا يخرج في صميم تكوينه عن كونه مجموعة من الاطراف الفاعلة Actors (سواء كانت على شكل دول أو منظمات دولية) التي تتعامل مع بعضها في نطاق انماط سلوكية مستقرة ومتعارف عليها ومن خلال كيانات ومؤسسات تنظيمية اقامتها بمحض ارادتها لتحقيق هذا الغرض .

وفي داخل كل نظام دولي توجد مجموعة من المتغيرات الاستراتيجية أو المتغيرات الحرجة كما يطلق عليها Cuitical Variables التي يتعين الابقاء على تفاعلاتها وتاثيراتها التبادلية ضمن اطار معين كمطلب أساسي لاحباط نزعات الاختلال أو عدم الاستقرار ، وهي النزعات التي قد يؤدي فقدان المقدرة على احتوائهــا أو تطويعها بما يضمن استمرار التوازن بين مختلف مكونات النظام الدولي القائم ، الى انهياره في النهاية موسعا الطريق بذلك أمام انبثاق نظام دولي جديد في نطاق من التكوين والخصائص الكيفية المغايرة (٧) ، ومن ثم ، فان الازمة الدولية تاسيسا على المفهوم السابق ، هي الموقف الذي يؤدي الى انتاج تغيير مفاجيء في واحد أو أكثر من هذه المتغيرات الحرجة التي يرتهن استمرار النظام الدولي ، بملامحه ومكوناته الاساسية القائمة ، بمدى المقدرة المتاحة للاطراف الفاعلة فيه على التحكم فيها والحيلولة دون خروجها من دائرتها المفترضة في العمل والتاثير .

واذا أخذنا النظام الدولي الراهن على سبيل المثال ، فانه يستطيع أن يصور بجلاء الحقيقة السالفة الذكر . فالعلاقات العسكرية بين القوى العظمى الاطراف في هذا النظام — وهي العلاقات التي تبنى في أساسها على امتلاك أسلحة استراتيجية بالغة الخطورة وكذلك امتلاك المقدرة على الردع النووي المتبادل — يشكل واحدة من أخطر المتغيرات الحرجة المتحكمة في توازن هذا النظام واستقراره . وانطلاقا من ذلك ، فان أي تغيير مفاجيء من شانه أن ينتقص من المقدرة الرادعة لاي من هذه القوى العظمى ، سيحدث لا محالة أزمة في داخل النظام . واذا كان من غير المحتمل من الناحية الفعلية او الواقعية — ان تؤدي أزمة ردع

طارئة الى الانهيار الفوري والكامل للنظام الدولي بكل مكوناته وخصائصه الحالية ، الا أن ذلك الاحتمال يبقى صحيحا من الناحية النظرية البحتة (٨) ، ومن أمثلة ذلك ، أن أزمة فجوة الصواريخ Missile Gap التي ظهرت في سياق التسابق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول انتاج الاسلحة الاستراتيجيه الهجومية في أواخر الخمسينات ، لم تنسف مقومات الردع الاستراتيجي المتبادل بين الطرفين وبالتالي اندلاع الحرب النووية ، وانما أمكن تجاوزها عن طريق التصحيح اللاحق لمعادلة التسليح الاستراتيجي بينها وتثبيتها عند نقطة التكافؤ النووي Nuclear Parity ومن هنا ، فان هذا المتغير الاستراتيجي أو الحرج ظل محتفظا بكامل تأثيراته الرادعة ودون أن يسيء الى استقرار النظام الدولي باي درجة من الاهمية .

على أن مدى قدرة النظام الدولي على مقاومة ضغوط الازمة المفاجئة التي يتعرض لها بحيث يتجاوزها أو يستسلم لها ، أنما يتوقف على طبيعة هيكله العام الذي هو في حقيقة الامر بمثابة عموده الفقري ، وكذلك بحسب طبيعة الضوابط التي تهيمن على عملياته وتحدد صورة أنماطه التفاعلية . فأحيانا تكون الحساسيه الدولية لضغوط الازمة واضحة بدرجة عنيفة وفي حالات أخرى تكون هذه الحساسية محدودة أو منخفضة وبالتالى تتوقف التأثيرات النهائية التى تتركها الازمة على النظام الدولى ككل بحسب هذا التفاوت فى معدلات الحساسية الدولية من الازمة والتي هي في حقيقتها بمثابة قوة ضاغطة في اتجاه الاستجابة على هذه الصورة أو تلك . (٩)

ويدلل بعض اساتذة العلاقات الدولية على صحة الافتراض السابق بقولهم أنه اذا أقمنا مقارنة بين نظام القطبية الثنائية Bipolar System والنظام الدولي القائم على تعدد الاقطاب Multipolar System فسنجد أن النظام الاول يتميز بوجود ضغوط مستمرة مما يدفع الى حدوث الازمات على نحو متكرر (قدرها دين راسك وزير خارجية امريكا الاسبق بسبعةٍ وأربعين أزمة دولية في الفترة بين ١٩٦١ و١٩٦٦) (١٠) ، وهو ما لا يمكن أن يتواجد في النظام الاخر بنفس الصورة ، وهم يعللون ذلك بقولهم أن نظام القطبية الثنائية يقوم من حيث هيكله العام على وجود محورين أو قطبين يناصبان بعضهما العداء المستمر . ومن ثم فان أي بادرة تصدر عن احد هذين القطبين لدفع الاوضاع القائمة الى نقطة الازمة سوف تواجه على الفور برد فعل مضاد من قبل القطب الاخر ، أى أن الحساسيات العدائية المتبادلة فى مثل هذا النظام تكون مرتفعة جدا(١١) .

أما في ظل نظام متعدد الاقطاب ، فان المسلك المتشدد لاحد الاقطاب في موقف من المواقف قد لا ينتج عنه بالضرورة استثارة الازمة أو تصعيد النزاع الى نقطة المواجهة الحرجة بين مراكز القوى الدولية المختلفة التي يتشكل منها النظام الدولي في صورته تلك . (١٢)

هذا عن طبيعة النظام الدولي من حيث هيكله العام ، وارتباط هذا الهيكل بمدى شيوع الازمات الدولية وتكرارها . أما عن الناحية الاخرى المتعلقة بموضوع الضوابط التي تسيطر على الكيفية التي يعمل بها النظام الدولي وكذلك على الانماط التفاعلية التي تجري في نطاقه ، فحيث تكون هذه الضوابط ضعيفة أو غير مستقرة فان حدوث أزمه دولية واحدة قد يؤدي الى نشوب الحرب . اما حيث تكون هذه الضوابط قوية ومستقرة فان النظام الدولي يكون في وضع يمكنه من امتصاص ضغوط العديد من الازمات وتجاوزها دون ان يفلت الزمام في أي منها وبالشكل الذي يحول دون تصاعدها الى نقطة الحرب . بل يذهب التحليل الى ما هو أبعد من ذلك فيقول انه حتى لو اندلعت الحرب النووية في طورها المبدئي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، فان امتلاك كلٌ منهما لمقدرة هائلة على الابادة والدمار ستكون من بين أقوى الضوابط المتاحة لديهما لاسترجاع سيطرتهما على الازمة والحيلولة دون تفاقمها الى نقطة الدمار الكامل والنهائي للنظام الدولي القائم . (١٣)

فاذا انتقلنا الى البحث في الكيفية التي تؤثر بها الازمة الدولية في أجهزة اتخاذ القرارات داخل الدول التي تعنيها الازمة فسنجد الاتي :

ا ــ أنه كلما تعاظم الخطر الناتج عن الازمة في تهديد المصالح القومية كان اتخاذ القرار المتصل بمواجهة الازمة أو بمعالجتها على أعلى المستويات المسئولة .

ب ــ أن المعلومات والحقائق التي تبنى عليها قرارات مواجهة الازمة غالبا ما تكون غير مكتملة بسبب ضيق الوقت الذى لا يسمح بتجميع كل ما هو ضرورى ومطلوب منها ، يضـيف الى ذلك عدم وجود بيـانات جاهزة نتيجة عدم التنبؤ أو التوقع المسبق لحدوث تلك الازمات .

جـ ــ أن عدم اكتمال صورة الحقائق المطلوب التعرف عليها عن الازمة ، يدفع باجهزة اتخاذ القرارات

في مثل هذه الاحوال ، الى اجراء مقارنات بين الازمة التي يتعين عليها ان تواجهها بقرار ما وبين المواقف الدولية المماثله التي حدثت في الماضي ، وقد يتلازم مع هذا الاجراء الاعتماد على الاحكام السابقة عن أطراف الازمة الاخرين من حيث درجة عدائيتهم أو صداقتهم للدولة صاحبة القرار .

د ــ أنه بالمقارنة مع الاستجابات التي تحدث ازاء المواقف الدولية العادية ، فان استجابة أجهزة اتخاذ القرارات في ظروف الازمة الدولية تنحو لان تكون أقوى من اللازم أو اضعف من اللازم . (١٤)

ثانيا ــ العلاقات الدولية من الحرب الباردة الى عصر الوفاق الدولي : الاطــار العــام

لكي نتعرف على الخصائص المميزة لمرحلة الوفاق الدولي ، والكيفية التي يؤثر بها هذا الوفاق في دبلوماسية الازمات ، فانه يصبح من الضروري استرجاع خصائص مرحلة الحرب الباردة ولو بشيء من الايجاز ، وذلك لكي نتبين مدى التغيير الذي لحق باستراتيجية ادارة الازمات الدولية في الماضي عنه في وقتنا الحاضر .

فقد تميزت المراحل الاولى من تطور الحرب الباردة بوجود مناخ عالمي يمتليء بكل أسباب الصراع المذهبي ، والتوتر السياسي ، والتهديد الدبلوماسي ، والحرب النفسية والدعائية ، والضغوط الاقتصادية ، وتصاعد اخطار سباق التسلح بشكل لم يسبق له مثيل ، وتفجر العديد من الحروب المحلية أو المحدودة في مناطق عديدة من العالم مثل كوريا والهند الصينية والشرق الاوسط .. الخ ، وهي الحروب التي وقف الخوف المشترك لكل من الكتلتين الغربية والسوفيتية من الاخطار التدميرية الهائلة للحرب النووية ، حائلا بينها وبين التصاعد الى مستوى الحرب العامة بين الطرفين .

وقد تمخضت الحرب الباردة ، بكل خصائصها السابقة عن عدد من الاوضاع التي أثرت في البناء العام للعلاقات الدولية يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ ــ انبثاق النظام الذي عرف بالقطبية الثنائية والذي المحنا اليه باختصار فيما سبق ، ومضمونه وجود مركزين متفوقين من مراكز القوى في السياسة الدولية ، ويحيط بكل مركز قوى عدد من الدول التابعة والاقل كثيرا في امكانات القوة ومقدراتها ، ويكون حق التوجيه ورسم السياسات واتخاذ القرارات الهامة شبه احتكار للدولة المسيطرة في داخل كل واحد من هذين المحورين الدوليين . ويلاحظ ان الاساس في عملية الاستقطاب الثنائي بشكلها السابق ، كان يتحدد بمعيار الانتماء الى ايديولوجية اي من الطرفين ثم يكون التخطيط لاستراتيجية كل من الكتلتين ولمصالحهما في أطار هذا التصور بل هذا الالتزام العقائدي المشترك وقد نتج عن هذا الوضــع زيادة حدة التصلب في علاقات الكتلتين المتبــــــادلة ، وانتهاج الكثير من المواقف والسياسات المتعارضة التي كان يظن أنها أقدر على دعم كيان كل منهما في مواجهة التهديد الذي يمثله نظام الاخرى ومعتقداتها بالنسبة لها . (١٥)

٢ ــ أن هذه الصراعات العقائدية وتناقضات المصالح في نطاق نظام القطبية الثنائية أدت الى افقاد نظام الامن الجماعي الذي تحملت الامم المتحدة مسئولية تطبيقه ، لكثير من أسباب قوته وفعاليته حيث بات من المتعذر التوصل الى اتفاق حول اتخاذ تدابير دولية مشتركة يكون في مقدورها احباط العدوان وتأمين هيكل التوازن القائم ضد اخطار الاختلال ، فضلا عن الاسراف الواضح في سوء استعمال حق الفيتو مما شل من سلطة مجلس الامن واظهره بمظهر العاجز في العديد من المواقف عن أن يمارس دوره بالقوة المطلوبة . وقد كانت النتيجة المحتمة لذلك التوسع التدريجي في اقامة الاحلاف العسكرية وبخاصة من جانب الولايات المتحدة التي اتخذتها اداتها الرئيسية في تنفيذ سياسة الاحتواء التي طبقتها في مواجهة الكتلة السوفيتية . (١٦)

٣ ــ أن السباق الرهيب في قطاع الاسلحة النووية ، والاسلحة الاستراتيجية الهجومية بالذات ، قد خلق مقوما جديدا للتوازن الدولي يقوم على فكرة الردع النووي المتبادل بكل حساباته اللاموضوعية والمتناهية التعقيد ، وكان معنى فشل الردع انهيار التوازن الدولي من أساسه ، وتلك أيضا حقيقة سبقت الاشارة اليها . وبذا انتقلت مسئولية الابقاء على توازن القوى العالمي بمفهومه الجديد ، أو ما اطلق عليه توازن الرعب الذري ، من الاجهزة والمؤسسات الدولية التي وكل اليها المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب مباشرة مسئولية تطبيق نظام الامن الجماعي كما ذكرنا ، الى القوتين العظميين ، وأصبح لهذا الوضع الجديد

مخاطره الرهيبة التي لا يمكن انكارها فيما يتعلق بقضية الحرب والسلام في المجتمع الدولي .

على أن هذه النزعات المتصلبة ، بكل الاخطار والمضاعفات التي انتهت اليها ، بدأت تلين وتدخل طور الاعتدال والواقعية منذ أواخر الخمسينات بفعل العوامل والاسباب الاتية :

(أ) التحورات الاساسية التي طرأت على نظام القطبية الثنائية بتأثير نحو النزعات الاستقلالية داخل الكتلتين الغربية والسوفيتية ، مما انتهى الى تعدد مراكز القرارات في داخل كل منهما بعد أن كانت هــــذه السلطة احتكارا للقوة الاعظم فقط ، وبذا انتقلت القطبية الثنائية من الطور التقليدي الجامد الى الطور الهش . كما تحقق أيضا عن هذا التغيير أن اصبح للدول الصغرى والمحايدة صوت مسموع في الشئون الدولية وبدرجة لم تكن لتتحقق فيما لو لم تنكسر هذه الهيمنة الثنائية الكاملة على النظام الدولي .

(ب) تراجع الاتحاد السوفيتي عن مبدأ حتمية الحرب واقراره بامكانية التعايش السلمي بين النظامين الشيوعي والراسمالي وهو ما كان يعني انتقال العلاقات بين الكتلتين من طور الصراع الى طور التنافس .

(ج) التدهور الواضح في أهمية الاحلاف والتكتلات العسكرية بفعل التطورات التكنولوجية الهائلة التي الغت دور هذه الاحلاف كقواعد وسيطة في الحرب ، وبذا اصبحت الاحلاف العسكرية مجرد رموز أو أدوات تؤكد اكثر ما تؤكد على معنى التضامن السياسي بين الدول المنضمة اليها .

(د) حرص القوتين العظميين على المشاركة في تدابير واجراءات مشتركة تستهدف تجميد عملية الانتشار النووي كضمان نحو تضييق احتمالات وقوع الحرب النووية ، وذلك بالاضافة الى مشاركتهما في موضوعات حيوية أخرى تؤثر في نظام الامن الدولي الى أبعد حد مثل مباحثات الحد من الاسلحة النووية الاستراتيجية ، ومؤتمر الامن والتعاون الاوربي ، ومباحثات الخفض المتبادل والمتوازن للقوات في منطقة وسط اوربا .. الخ .

(هـ) ادراك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أنه كلما تكثفت الاتصالات بينهما وتعمقت مصالحهما المتبادلة ، كلما كان ذلك في مصلحة السلام العالمي .

(و) التطلعات التكنولوجية المتزايدة للاتحاد السوفيتي ، وحيث استحوذت عليه في السنوات الاخيرة الرغبة في الافادة من التطبيقات التكنولوجية المتقدمة في الغرب ، وبخاصة في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية في قطاع التنمية الصناعية ، وبما يحقق له معدلات أكبر في النمو الاقتصادي والتطور الصناعي .

(ز) تصاعد اخطار الصين كقوة نووية ، وادراك القوتين العظميين لمضاعفات عدم الاتفاق بينهما في مواجهة هذا التحدي الجديد . ولعل هذه الحقيقة بالذات هي التي حدت بالولايات المتحدة الى خلق فرص للحوار والتقارب بينها وبين الصين بعد فترة من الخصومة والعداء الشديدين كما أدت من ناحية ثانية الى اجتذاب الصين الى دائرة المشاركة الفعالة في النظام السياسي الدولي بعد أن ظلت معزولة — قسرا — عنه قرابة ربع قرن .

لقد كانت المحصلة الاخيرة لتفاعل العوامل والمتغيرات السابقة هي ظهور تلك المرحلة الجـــديدة في العلاقات الدولية التي اصطلح على تسميتها بمرحلة الوفاق الدولي ، هذا الوفاق الذي أصبح يمثل بكل مقاس قمة الثورة على سياسات الحرب الباردة . (١٧)

ثالثا — الحرب الباردة والوفاق الدولي ومظاهر الاختلاف في معالم دبلوماسية الازمات

اذا جئنا الى تحليل السمات البارزة لدبلوماسية الازمات في مرحلة الحرب الباردة ، أو بالاحرى في ظل هذا النمط التصارعي للعلاقات الدولية ، فنجد انها كانت تتمثل في الاتي :

(١) تصور الازمات الدولية من منظور عقائدي : فقد دابت القوى الكبرى الاطراف في الازمات الدولية التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة على النظر اليها من الزاوية العقائدية وعلى اعتبار أن تلك الازمات لم تخرج في صميمها عن كونها تحديات بين عالمين نقيضين ومنفصلين من المبادىء والمعتقدات والقيم ، وان هذا التناقض في الايدولوجيتين الماركسية والرأسمالية كان يشكل القوة المحركة الرئيســـية للصراعات الدائرة بين النظامين .

وسواء كانت هذه الذرائع الايديولوجية التي استخدمت في تبرير مسلك كل من الكتلتين ازاء الازمات التي تقع بينهما ، حقيقية أو مبالغا فيها ، فانها كانت عند هذه المرحلة من تطور العلاقات بينهما تمثل مصدرا أساسيا من مصادر التصلب في تصرفاتهما ، وعاملا مهما من عوامل تسخين الازمات الدولية ، ومضاعفة حدة التوترات الكامنة فيها .

(٢) الاثارة الدعائية : ايضا فانه من العناصر الثابتة والملحوظة بوضوح في استراتيجية ادارة الازمة الدولية في مرحلة الحرب الباردة ، التركيز على اسلوب الاثارة الدعائية المكثفة التي حاولت الاطراف الكبرى في تلك الازمات أن تحيط بها تحركاتها . وتتمثل الخطوة الرئيسية لمثل هذا النوع من الانماط الدعائيـــة غير المنضبطة في ادارة الازمات الدولية ، في ما كان يمكن أن تخلقه من انطباعات زائفة او مشوشة في اذهان أطراف الازمة المعنيين حول نواياهم ودوافعهم واهدافهم في مواجهة بعضهم ، وهي كلها اعتبارات بالغة الاهمية عند اتخاذ قرارات مواجهة الازمة ، ويكون الناتج النهائي لذلك المناخ المتلىء بكـل عوامل الاثارة الدعائية ، هو اضعاف مقدرة أطراف الازمة الرئيسيين على التحكم في زمامها ، وبالتالي يرتفع احتمال اتخاذ قرارات إنفعاليه لا تعبر بدقة عن تحديات الازمة كما هي في الحقيقة والواقع .

(٣) التركيز على وسيلة التهديد بما يصاحبها من تضييق دائرة الاختيارات وتصعيب مهمة التفاوض الدبلوماسي : لقد تلازم مع الاسلوب السابق ، شيوع نغمة التهديد المتبادل بين أطراف الازمات الدولية في مرحلة الحرب الباردة ، وكانت الفكرة المسيطرة هي أن مثل تلك التهديدات كانت اداة فعالة ومؤثرة من أدوات الردع Deterrence أو الابتزاز Blackmail ولانها على حد اعتقادهم كانت هي وحدها القادرة على نقل الانطباع وتعميقه بان سياسات كل طرف في مواجهة الازمة كانت تدار من مركز القوة .

ومن هنا ، وبمنطق سياسات مراكز القوى ، فان التهديدات المتبادلة ، وكثير منها كان يتم على سبيل التهويش — غالبا ما كانت تؤدى الى تضييق دائرة الاختيارات المفتوحة أمام أطراف الازمة المعنيين ، وافقاد مهمة التفاوض الدبلوماسي ذلك القدر الضروري من المرونة اللازمة لادارة الازمة والسير بها في طريق حل تقبل به كل هذه الاطراف . ومن هنا أيضا ، فان المخرج من ورطة الطرق المسدودة في حل الازمة ، كان يتحقق في أكثر الحالات أما بانصياع أحد هذه الاطراف للضغط تحت تبرير أنه فعل ذلك طواعية وبمحض ارادته وذلك انقاذا لماء الوجه أو تجميد الازمة لفترة من الوقت (تمييع الحل) ، مع ادراك أطرافها انها ستعود الى التفجر وربما بصورة أعنف في مرحلة لاحقة (من أمثلة ذلك أزمة برلين وازمة مضايق كميوي) ، أو ترك الازمة تتداعى على شكل صراع محدود مع تجنب أن تكون كل القوى الرئيسية أطرافا مباشرة فيها درءا لاحتمالات التصاعد ، ومن أمثلة هذا الوضع الاخير : الازمة الكورية وازمة السويس والازمة الفيتنامية حيث امتنع الاتحاد السوفيتي عن التدخل عسكريا في كل الحروب المحدودة التي تفجرت بسبب هذه الازمات .

(٤) السعي الى تحقيق ميزات استراتيجية وسياسية على حساب التوازن القائم بين الكتلتين : فما دام ان اسلوب التهديد والابتزاز كان من ابرز العناصر التى اعتمد عليها مسلك كل من الكتلتين في ادارة الازمات الدولية الناشبة بينهما ، فقد كان من الطبيعي أن يحاول كل منهما تحقيق ميزات استراتيجية وسياسية على حساب التوازن القائم بينهما ، طالما أن ثمن هذه المحاولات كان دون الدخول في حرب نووية عامة أو محدودة نظرا لما كانت تعنيه هذه بالنسبة له من مخاطرات كانت بالقطع فوق طاقته على احتمالها .

اذن لم يكن الهدف هو التنسيق المشترك بقصد احتواء الازمة الدولية والاتفاق حول التدابير المناسبة والمقبولة لتسويتها ، وانما استغلال الازمة لحساب طرف على حساب الاخر ، وقد اتضح ذلك بجلاء ابان الازمة الكورية عندما أرادت الولايات المتحدة أن تستغل وجودها العسكري من خلال الامم المتحدة هناك لكي تزيح النظام الشيوعي القائم في كوريا الشمالية ، وازمة السويس حين أرادت بنظرية الفراغ ومبدأ ايزنهاور أن تبني لها قاعدة أوسع للسيطرة على منطقة الشرق الاوسط ، والازمة اللبنانية سنة ١٩٥٨ حينما أرادت بوسيلة الانزال البحري الضخم للاسطول الامريكي السادس في بيروت أن تحول دون انهيار نظام الحكم الداخلي وبالتالي التحام لبنان بتيار التحرر الوطني في أعقاب الوحدة المصرية السورية (فبراير ١٩٥٨) ، وثورة العراق (يوليو ١٩٥٨) والذي كان من الممكن ان يخلق مناخا سياسيا جديدا في المنطقة فسرته الولايات المتحدة بانه كان مضادا للمصالح الغربية ، ثم كانت هناك الازمة الفيتنامية التي أرادت الولايات المتحدة بتدخلها العسكري فيها أن تقضي على النظام الشيوعي في هانوي . ونفس الشيء ينطبق على مسلك الاتحاد السوفيتي خلال أزمة حصار برلين في عام ١٩٤٨ حينما أراد أن ينسف الوجود الغربي في برلين الغربية ، وفي

أزمة الكاريبي حينما أراد أن يستغل قواعد صواريخه في كوبا لتهديد الامن الامريكي واتخاذ ذلك بالتالي كأداة للتهديد المباشر ضد الولايات المتحدة وخلق مركز قوة جديد له في نصف العالم الغربي .

(٥) أن المبدأ الذي سيطر على مسلك أطراف تلك الازمات الدولية هو أن الشرعية الدولية كانت شرعية الامر الواقع ، أو بتحديد أكثر فان أي تغيير يحدث في مضمون الامر الدولي القائم لمصلحة أحد الطرفين كان يحاول أن يكسبه ثوب الشرعية الدولية ، ويحمل الاخرين على التسليم بكافة آثاره ، وعدم مقاومته بدعوى أن تلك المقاومة انما كانت تخلق أوضاعا مضادة للسلم والاستقرار الدوليين .

وتبدو هذه الصورة جلية ابان الازمة التشيكية الاولى (في سنة ١٩٤٨) التي ادت الى انفلات تشيكوسلوفاكيا من قائمة الديمقراطيات الليبرالية ـ بفعل الانقلاب الذي نفذته الاقلية الشيوعية ـ وتحولها الى المعسكر الشيوعي . فقد قاوم الاتحاد السوفيتي رد الفعل الغربي ، وطلب من الدول الغربية التسليم بشرعية الامر الواقع . ثم تكرر نفس المسلك السوفيتي خلال أزمتي برلين (١٩٥٨ و ١٩٦١) حينما أراد من خلال التعرض لمركز الغرب في برلين الغربية أن يفرض الامر الواقع الذي يخدم مصالحه ، وأن يخلع على هذا المسلك مسحة من الشرعية القانونية (التحلل باتفاقيتي يالتا وبوتسدام) ، وتعطي أزمتا المجر وبولندا في عام ١٩٥٦ مثالا واضحا آخر لهذه الحقيقة التي اقترنت بازمات الحرب الباردة .

أما الكتلة الغربية فهناك أمثلة كثيرة تبرز الحقيقة السابقة ، ومنها المسلك الامريكي في الحرب الكورية حيث حاولت أن تتستر وراء المنظمة العالمية لكي تبدل جذريا في مضمون الامر الدولي القائم في تلك المنطقة ، وأزمة السويس التي أرادت فيها بريطانيا وفرنسا احتلال مصر وتغيير معالم الخريطة السياسية للمنطقة بحجة مقاومة اجراء تأميم قناة السويس ووضع اتفاقية القسطنطينية (١٨٨٨) بشأن حرية الملاحة الدولية في القناة موضع التنفيذ ، وهكذا .

(٦) ضعف دور الامم المتحدة في مواجهة الازمات الدولية وتعذر تنفيذ ترتيبات دولية مشتركة لاحتوائها وتطويقها :

كان واضحا ابان مرحلة الحرب الباردة ، انه فيما عدا الازمات الدولية التي وجدت فيها القوتان العظميان نفسيهما ، بحكم الظروف أو ضغوط الواقع ، في اتجاه واحد ، مثلما حدث في المراحل النهائية من أزمة السويس (١٩٥٦) وبالتحديد بعد التدخل الانجلوفرنسي المسلح في مصر ، فان الامم المتحدة كادت تماما أن تفقد فعاليتها كوسيط دولي في تلك الازمات ، وبالتالي فان الحلول كانت تتقرر دائما خارج نطاق المنظمة العالمية .

وبالطبع ، فانه ليس من الصعب تفسير أسباب هذا الوضع غير الطبيعي ، وبخاصة مع منظمة عالمية أقامتها كل الدول وأعطتها اعترافا شرعيا دوليا اجماعيا واوكلت اليها سلطة حل نزاعاتها وتسويتها بما يتفق ومبادىء وأحكام القانون الدولي وربما يصون السلم الدولي ضد ما يتهدده من أخطار . فالامم المتحدة كانت قد تحولت الى ساحة واسعة بصراعات القوى الكبرى وضغوطها ومناوراتها ، وهي كلها حواجز قسمت المنظمة العالمية على نفسها وحالت تماما بينها وبين تنفيذ تدابير دولية فعالة في مواجهة الاكثرية الساحقة من الازمات الدولية التي وقعت خلال المرحلة التي يشملها التحليل . ومن هنا ، فان حلول الازمات الدولية تقررت بطريقة أوتوقراطية في اطار الهيمنة الامريكية السوفيتية شبه الكاملة على النظام الدولي ، وبما يبعد بها تماما عن روح المشاركة الدولية الواسعة والمسئولة في نفس الوقت .

(٧) أن عملية الاستقطاب الثنائي التي مارستها الكتلتان المتصارعتان أدت الى ارتفاع تأثير الاطراف الثالثة على الاطراف الرئيسيين في الازمات الدولية ، والمقصود بالاطراف الثالثة ليس الاطراف المحايدة وانما الاطراف المنحازة لاي من الجانبين . فهذا التأثير الجانبي كان يعقد من الكيفية التي تدار بها الازمات الدولية وعائقا في طريق تسويتها بطريقة مقبولة وفي نفس الوقت فانه كان يضاعف من احتمالات اتخاذ قرارات غير معبرة عن القناعات الذاتية للقوى الكبرى ، وذلك على سبيل ارضاء نزعات هذه الاطراف الثالثة وتلبية توقعاتها ، وابقاء على الانضباط داخل المحالفات التي تنظم الدول التابعة لكل من الجانبين .

وهناك العديد من الامثلة التي تصور الوضع السابق : فمسلك الولايات المتحدة من أزمة مضايق كيموي التي نشبت بينها وبين الصين الشعبية في عام ١٩٥٨ ، لا يمكن عزله عن تأثير دولة صغرى مثل فرموزا التي كانت لها ادعاءات سيادة على الاراضي الصينية كلها وبما يتعارض والسلطة الشرعية لنظام

الحكم القائم في بكين . ونفس الشيء حدث بالنسبة لتأثير كوريا الجنوبية على الولايات المتحدة طيلة الفترة التي استغرقتها أزمة الحرب الكورية في أوائل الخمسينات كما ينطبق ذات الوضع على تأثير دولة صغرى مثل البانيا في أزمة العلاقات الصينية السوفيتية في مطلع الستينات . » وهكذا (١٨)

تلك كانت اجمالا أهم ملامح دبلوماسية الازمات في مرحلة الحرب الباردة ، التي اختلفت كثيرا في مرحلة الوفاق الدولي وتحورت على النحو التالي :

(أ) استحالة مواجهة الازمة الدولية بوسيلة الحرب النووية العامة : فمن أبرز جوانب الاتفاق المشترك التي بلورتها سياسات الوفاق ، وبخاصة بين القوتين العظميين ، اقرارهما باستحالة الالتجاء الى وسيلة الحرب النووية العامة في مواجهة الازمات الدولية التي تقع ، أياما كانت درجة خطورة هذه الازمات ، أو ما تواجه به أطرافها من تحد أو تهديد .

وتستند هذه القناعة المشتركة على مفهوم محدد مؤداه أنه طالما أن توازن الرعب النووي هو الذي يحكم العلاقة بين القوى النووية الرئيسية في المجتمع الدولي ، فانه يصبح من غير الواقعي بالمرة تصور أن الاهداف التي تشتمل عليها صراعات تلك القوى النووية ـ بالغا ما كانت اهميتهـا ـ يمكن أن تبرر الاثارة المتعمدة أو المدبرة للحرب النووية لعى المستوى الاستراتيجي العام ، ذلك أن الفجوة أو بالاحرى الاختلال بين عنف الحرب النووية وبين اي هدف للسياسة الخارجية ، هو من الاتساع بحيث ان دفع الصراع الى نقطة الانفجار النووي يعد عملا من أعمال الجنون (Irrational) . فالردع يعتمد أساسا ليس فقط على كمية الدمار التي تستطيع الدولة النووية المثيرة للحرب امتصاصها ، ولكن أيضا على ما تتوقع الحصول عليه من عوائد أو مزايا بالمقابل . ولما كانت الحرب النووية الاستراتيجية هي حرب دمار عنيف لمختلف أطرافها وبالشكل الذي تتضاءل أمامه كثيرا اية مزايا يمكن أن تتحقق لهذا الطرف أو ذاك ، لذا فان التهديد باثارة الحرب النووية العامة لارغام احدى القوى النووية الكبرى على الاذعان لضغوط الطرف الاخر واجابتـــــه لمطالبه ، لا يمكن أن يكون موضع تصديق (١٩) ، وهذه الحقيقة يطلق عليها هيرمان كاهن Nuclear Incredulity (٢٠)

لقد أصبحت وظيفة القوات الاستراتيجية النووية لكل من الدولتين العظميين ، تتمثل أساسا في الردع ، وليس الدخول في حرب نووية استراتيجية مدبرة من قبل أي منهما .

وبالاضافة ، وكما يقال ، فان التدعم المستمر والمتعاظم لقدرات هذه القوات الاستراتيجية النووية على كلا الجانبين ، يثير شكوكا كثيفة حول ما يتخيله البعض نظريا بامكانية خوض القوى النووية الكبرى لحروب محدودة دون أن تستخدم فيها قواتهما الاستراتيجية الثأرية Retaliatery Forces Strategic

فأي حرب محدودة من هذا القبيل حتى ولو كانت بالاسلحة التقليدية ، تحمل في طياتها احتمالات تصـاعدها الى المستوى الاستراتيجي ، وفي ظل توازن الرعب النووي ، فان المحصلة الاخيرة لمثل هذه الحرب المحدودة ستكون سهلة بالنسبة لكل من الطرفين ، ويزيد من خطورة ذلك الوضع أن التصاعد حتى وان لم يكن متعمدا Deliberate فانه قد ياتي بطريقة غير محسوبة او لا ارادية . Inadvertent . (٢١)

وهذه الخطوات الانتحارية للتصاعد بالصراعات والحروب المحدودة الى مستوى الحـــروب النووية الاستراتيجية أو العامة ، وسواء كان هذا التصاعد محسوبا أو غير محسوب ، هي التي تجعل من البدء بالمخاطرة ـ مهما كانت محدودة ـ أمرا بالغ الجدية والتهديد ، وهذا هو ما يسمى بالردع الذاتي Self-Deterrence الكامن في الردع المتبادل Mutual Deterrence بين القوى النووية الكبرى . (٢٢)

وهذا الاطار العام للتحليل لم يتغير حتى مع اقدام كل من الدولتين العظميين على اقامة نظم للدفاع بالصواريخ المضادة ABM ، اذ لا يزال توازن الرعب النووي بينهما مرتكزا في الاساس على امتـــلاك كل منهما لامكانيات هجومية نووية جبارة قادرة على تمكينه من الحاق الدمار بخصمه حتى وان لم يكن هو البادىء بالضربة النووية الاولى ، ويعرف هذا الوضع في قاموس التوازن الاستراتيجي او الردع النووي المتبادل الراهن بين الطرفين بالقدرة على التدمير بالضربة الثانية Second Strike Capability . (٢٣)

ولا يبدو أن ايا من الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة بصدد امتلاك دفاعات محكمة وشاملة ضد خطر الهجوم عليها بالاسلحة النووية ، ويرجع ذلك اما الى قصور تكنولوجي في وسائل الدفاع ضد الحرب النووية

الهجومية ، او الى التكاليف الخيالية لتنفيذ مثل تلك النظم الدفاعية ، ثم أن الضوابط التي تحاول الدولتان فرضها على سباقهما في قطاع التسلح الاستراتيجي من خلال المفاوضات المعروفة بسولت التي انتهت مرحلتهما الاولى بالتوقيع على اتفاقية توسكو في مايو ١٩٧٢ ، ولا تزال مرحلتهما الثانية مستمرة وان كانت ثمة بوادر كثيرة تشير الى قرب انتهائها(٢٤) .

ولعل ما سبق هو السبب في أن القوتين العظيميين في مواجهتهما للازمات التي تنشب بينهما يتوخيان منتهى الحذر ، وهما ينطلقان من المفهوم الذي يقول أن رد الفعل اللين Underretaliation افضل على اي حال من رد فعل انتقامي مبالغ فيه Overretaliation (٢٥)

ويخلص البعض من ذلك الى قولهم انه حين تصبح مخاطر الحرب انتحارية أو قريبة من ذلك ، فان الحرب أو التهديد بالحرب يصبح حلا مرفوضا من كافة الاطراف ، ومن ثم يتجه التركيز الى الحلول الوسط . (٢٦)

هذه هي اولى عناصر استراتيجية ادارة الازمة الدولية في مرحلة الوفاق . رفض الحرب النووية بحسم كمنطلق للحل ، والبحث عن الحلول الوسط التي تقبلها مختلف الاطراف المعنية كمخرج من الموقف الذي تجد نفسها كلها متورطة فيه .

(ب) تأسيسا على ما سبق فان الحلول لم تعد تفرض من مراكز القوة Positions of Strength كما تم التراجع نهائيا عن منهاج سياسات الحافة (Brnikmanship)فى مواجهة الازمات الدولية ومن ثم فقد أصبحت هذه الحلول تأتى وهى أكثر انصياعا لمقتضيات الواقع الدولى بكل أبعاده ودلالاته ، أو بتحديد أدق فان حلول الازمة لم تعد تخرج عن كونها التعبير المباشر عن مختلف الحقائق الاستراتيجية والسياسية التى تتحكم فى التوازن العام للنظام الدولى القائم .

لم تعد المسالة اذن مسالة التصعيد المتبادل لاخطار الازمة الدولية الى نقطة قريبة من الانفجار واتخاذ ذلك كمؤشر لقوة اطراف الازمة وصلابة مواقفهم في مواجهة بعضهم ، كما كان يحدث في مرحلة الحرب الباردة ، وانما تجاوزت القوتان العظميان هذا النمط الاستفزازي وغير المنضبط والذي يتميز بالعصبية الزائدة في ظروف الازمات ، الى نمط اكثر تعقلا واكثر تشبعا بروح المسئولية الدولية ، وايضا اكثر تعبيرا عن التزامهما المشترك تجاه قضية السلم والامن الدوليين في عصر حروب الدمار النووي المتبادل .

(ج) يكمل المعنى السابق ويتلازم معه ، ان اجراءات مجابهة الازمة الدولية لم تعد بعيدة بحال عن مستوى توقعات الراي العام العالمي ، وبذا اضمحلت النزعة الاوتوقراطية القديمة التي حركتها دوافع المصلحة الذاتية للقوى الكبرى الاطراف فى تلك الازمات بغض النظر عما كانت تخلفه هذه التصرفات من ردود فعل دولية .

فالمواجهة الامريكية السوفيتية في الكاريبي في عام ١٩٦٢ ، والمعروفة بازمة الصواريخ الكوبية ، قامت على محاولة فرض حل أمريكي للازمة وارغام الاتحاد السوفيتي على الاذعان له ، وهو ما كاد فعلا أن يصل بتلك المواجهة الى نقطة الانفجار على شكل حرب نووية عامة بين الكتلتين ، وعندما خططت الولايات المتحدة لمسلكها العنيف هذا ، فانها لم تقم وزنا ذا بال لرد الفعل الذي سيثيره تصرفها على المستوى العالمي .

ولكن ذلك كله تغير فيما بعد ، ولم يحدث في اي أزمة دولية لاحقة أن تكرر مثل هذا المسلك العدواني المتطرف من جانب اي من الطرفين ، وتشهد على ذلك أزمة الشرق الاوسط في عام ١٩٦٧ ، والازمة الهندية الباكستانية في عام ١٩٧١ ، والحرب العربية الاسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣ ..... الخ .

(د) أن الشرعية الدولية لم تعد شرعية الامر الواقع ، كما كان الحال في فترة الحرب الباردة ، ويكمن التبرير المنطقي لهذا التحول في انه طالما أن سلوك القوى النووية الكبرى لم يعد انعكاسا لسياسات القوى في صورتها الفجة القديمة ، وما دام أن التوازن بينها اصبح مرتكزا على عدد من الحقائق والمقومات الاساسية المستقرة ، وما دام أن قوة الردع النووي المتبادل هي التي تحمي المصالح المشروعة لكل الاطراف في مواجهة بعضهم ، وما دام ان النمط التصارعي القديم في علاقات الكتلتين قد تلاشى بمختلف مظاهره العنيفة السابقة ، وحل محله نمط في التعامل ينبني على التعاون والتنسيق ، فانه لم يعد مقبولا بحال ان يستمر المنطق القديم الذي يقوم على النظر الى الشرعية الدولية على انها شرعية الامر الواقع ، اذ ان استمراره لم يكن يعني سوى تخريب الكيان العام المتطور لعلاقات الكتلتين وتحويلها من جديد الى صراعات قوى مجردة ، وذلك

فضلا عن انه غير ممكن في ظل توازن الرعب النووي ، فان الرغبة المشتركة في الافادة من ثمار التعاون الذي وسعت افاقه سياسات الوفاق ، أصبحت ترفض هذا المنطق الذي لم يعد يتلاءم وحقائق عصر المتغيرات الكبرى في السياسة الدولية .

ولتصوير هذا الوضع بالشواهد والاثباتات العملية يمكن الرجوع الى ازمتين دوليتين بارزتين حدثتا في أواخر الستينات ، وهما أزمة الشرق الاوسط في سنة ١٩٦٧ والازمة التشيكية في سنة ١٩٦٨ .

ففي الازمة الاولى ، وبالرغم من علاقات التحالف والارتباطات المصلحية الكاملة بين الولايات المتحدة واسرائيل ، فان الولايات المتحدة لم تعترف بشرعية الاثار التي ترتبت على احتلال اسرائيل للارض العربية كنتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ ، وايدت قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، كما قامت فيما بعد بوساطة دبلوماسية ايجابية لتنفيذ هذا القرار ، واذا قارنا هذا الاتجاه بالاتجاه الامريكي في سنة ١٩٤٨ عندما اغتصبت الصهيونية العالمية فلسطين وانشأت فوقها الكيان الاسرائيلي ، لتبين لنا بوضوح كيف تحولت الولايات المتحدة عن المبدأ السابق الذي يقول بأن الشرعية الدولية هي شرعية الامر الواقع . واذا كان الاتحاد السوفيتي قد اتخذ هو الاخر اتجاها يقوم على الاعتراف بشرعية الامر الواقع من نفس المشكلة في سنة ١٩٤٨ فانه ندد بقوة بعدم شرعية الاثار الدولية الناتجة عن الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية في سنة ١٩٦٧ ، والقى بثقله كاملا وراء مجلس الامن المذكور .

أما عن الازمة التشيكية التي تدخلت فيها قوات دول حلف وارسو لاسترجاع الامور الى نصابها ، فان الولايات المتحدة لم تشأ — ومن ورائها دول حلف الاطلنطي أن تستغل الوضع السياسي المتدهور هناك وتتدخل في الازمة لتعرض من جديد شرعية الامر الواقع الذي يناسب مصالحها ، ومن ثم سويت الازمة التشيكية بما يحفظ للاتحاد السوفيتي مصالحه في هذه الدولة الشيوعية بعيدا عن التهديد .

(هـ) تضاؤل تأثير الاطراف الثالثة على مسلك القوى الكبرى في تعاملها مع الازمات الدولية ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى التناقض الواضح في الحساسيات التي سبق أن اقترنت بعمليات الاستقطاب الثنائي في مرحلة الحرب الباردة ، ومن ثم ، فان استجابة القوى الكبرى للضغوط الجانبية التي تتعرض لها من اطراف ثالثة منحازة اليها ، لم تعد تتم على نفس المستوى السابق من القوة ، أو بعبارة اخرى ، فان استقلال القوى الكبرى في اتخاذ قرارات مواجهة الازمة الدولية — من واقع ادراكها الكامل لكل الحقائق والمتغيرات التي تحيط بالعلاقات الدولية في مرحلة الوفاق — اصبح بالمقارنة أكبر منه فيما مضى .

والحق أن ذلك يعتبر من بين عناصر التغيير الايجابي في استراتيجية ادارة الازمة الدولية ، وذلك لانه يركز في القوى الكبرى الاحساس بمسئوليتها الدولية ، ويعزل تصوراتها وافتراضاتها والتقييمات التي تجريها عن تداخل التأثيرات السلبية أو الانفعالية لهذه الاطراف الثالثة ، وهو ما يجعلها بالتالي اقدر على اتخاذ القرارات الاكثر اتفاقا وطبيعة الازمة .

ولعل من أبرز الامثلة التي تصور هذا التحول ، المسلك الامريكي ازاء الباكستان خلال الحرب الهندية الباكستانية التي انتهت بانفصال الاقليم الشرقي من باكستان وقيام دولة بنجلاديش الجديدة في ديسمبر سنة ١٩٧١ . فعلى الرغم من ان الباكستان ترتبط مع الولايات المتحدة بروابط تحالف وثيقة في حلفي جنوب شرقي آسيا وبمنظمة المعاهدة المركزية ، الا أنها لم تتدخل على أي نحو فعال الى جانب حليفتها لانقاذها من الخطر المحقق الذي كان يتعرض له كيانها الاقليمي تحت ضغط التفوق العسكري للهند التي كانت ترتبط هي الاخرى مع الاتحاد السوفيتي بمعاهدة صداقة وعدم اعتداء (اغسطس ١٩٧١) .

وكذلك فانه على الرغم من ارتباط الاتحاد السوفيتي مع مصر بمعاهدة صداقة وعدم اعتداء منذ مايو ١٩٧١ ، فانه امتنع عن تزويدها بالسلاح الذي تحتاجه للدخول في حرب هجومية ضد اسرائيل ، واستمر هذا الحظر قبل وبعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ . وكان تصوره ان مثل هذا السلاح الهجومي كان سيعمل على تصعيد الازمة الى مستوى أعلى من الخطورة والتهديد ، وهو الشيء الذي كان يعارضه ويقف ضده تخوفا من مضاعفاته العالمية .

(و) أن تفاعل الاعتبارات السابقة كلها تبلور عنه ما يمكن ان نسميه بالاستراتيجية الجديدة لتطويق الازمات الدولية بوسيلة الاتفاق بين القوى الكبرى المسئولة . ففي كل الازمات الدولية التي وقعت في مرحلة الوفاق ، نلاحظ انه كان هناك باستمرار عنصر الاتصال والتشاور والتنسيق في موضوع التدابير والاجراءات

الدولية المضادة للازمة ، سواء تم ذلك داخل الامم المتحدة أو خارجها ، وهي ظاهرة لم تعرفها بالمرة دبلوماسية الازمات في مرحلة الحرب الباردة .

والامثلة على ذلك كثيرة منها انه حين اندلعت حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ في الشرق الاوسط سارع اليكسي كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي بالسفر الى الولايات المتحدة حيث رأس الوفد السوفيتي في اجتماعات الدورة الطارئة للجمعية العامة للامم المتحدة التي انعقدت لمناقشة أزمة الشرق الاوسط كما عقد مع الرئيس الامريكي ليندون جونسون لقاء القمة المعروف في جلاسبوره بنيوجرسي للتباحث في كيفية مواجهة الازمة ، كما اجرى كوسيجين اتصالات شخصية مماثلة مع الرئيس الفرنسي شارل ديجول حول نفس الموضوع وذلك بعد ايام قليلة من وقوع الحرب .

وايضا فانه حين وقعت حرب ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، سافر هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية الى الاتحاد السوفيتي لاجراء مباحثات مباشرة مع ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي ، واليكسي كوسيجين رئيس الوزراء ، وأندريه جروميكو وزير الخارجية ، تستهدف وضع حد للحرب في الشرق الاوسط .

ولا شك في أن تكثيف عمليات الاتصال والتشاور والتنسيق على مستوى القمة بين القوى الدولية الكبرى ، وتنويع قنوات الاتصال التي تربط بين مختلف مراكز صنع القرارات المؤثرة في سير تلك الازمات الدولية ، ليشكل هو الاخر واحدا من أبرز واهم معالم التغيير في دبلوماسية الازمات في عصر الوفاق الدولي . فاتصالات القمة تقلل من احتمالات الوقوع في خطأ تقييم نوايا هذه الاطراف الكبرى ازاء الازمة وبالتالي يكون تحليل الموقف على مستوى اعلى من الدقة والواقعية . والتشاور بدوره يخفف كثيرا من الحساسيات التي يخلقها الانطباع الخاطيء بأن بعض أطراف الازمة يحاولون استغلالها وتوجيه مسارها بما يخدم مصالحهم وحدهم على حساب غيرهم ، وقد يكون ذلك من دواعي تعقيد الازمة وعرقلة حلها بلا مبرر . اما التنسيق فتتمثل قيمته الاساسية في انه متى أتفقت القوى الكبرى على طبيعة التدابير والاجراءات المشتركة التي ستنفذها في مواجهة الازمة ، فان ذلك سيدفع بها على أرجح الاحتمالات الى أن تضع وراءها كل ثقلها لاكسابها كل ما هو مطلوب لها من فعالية وتاثير . وتلك كلها أمور على أكبر قدر من الاهمية لانها تزيد من احكام الضوابط التي توجه ادارة الازمة ، وبالتالي فانها تشكل ضمانة اساسية من ضمانات السير بها في طريق الامان .

رابعا ــ ادارة الازمات الدولية في عصر الوفاق : استنتاجات اخيرة

بعد أن حللنا قوى وعوامل التغيير التي وصلت بدبلوماسية الازمات الدولية في عصر الوفاق ، من حيث الخصائص والاساليب ، الى ما وصلت اليه ، تبقى لنا عدة ملاحظات أخيرة نوجزها في الاتي :

(١) أن احتواء الازمات وتطويقها بالاجراءات والتدابير المشتركة التي تتوصل اليها القوى الدولية الكبرى في سياق عمليات الاتصال والتشاور والتنسيق التي تتم بينها في ظروف الازمة ، انما يساعد على تاصيل السوابق كما يقنن لهذه القوى الدولية توجيهات محددة يمكن أن يسترشد بها سلوكها خلال الازمات الدولية المماثلة ، أو اذا شئنا الدقة أكثر ، فبالامكان القول بان الحصيلة الناتجة عن تجارب القوى الكبرى في ادارة الازمات الدولية في ظل متغيرات الوفاق ، تجعل هناك باستمرار منطلقات أولية جاهزة للتعامل مع الازمات التي تنشب في المستقبل ، ويوفر ذلك قدرا مهما من الجهد أو الوقت الذي يضيع في البداية الى أن تصل هذه القوى الدولية الى تحديد نقطة البدء المناسبة في معالجة الازمة ، وقد يكون أنقاذ هذا الوقت أو الجهد الضائع مدعاة الى حل الازمة على نحو أفضل .

وربما يثور اعتراض على هذا المنطق من واقع ما يردده بعض خبراء العلاقات الدولية من أن مواقف الازمات الدولية لا تتكرر أو هي غير قابلة للتكرار ، استنادا على أن لكل ازمة خواصها المميزة التي تنفرد بها على غيرها (Element of Uniqueness). ولكن ردنا على ذلك والذي نتفق فيه مع تشارلس هيرمان Hermann الخبير البارز في دراسة الازمات الدولية ، هو أن مواقف الازمات يمكن تصنيفها عموما على شكل مجموعات متميزة وذلك بمقياس الخصائص والاهمية والنطاق ... الخ ، ثم حين تقع أزمة فانه يصبح بالامكان تناولها بالتحليل والمعالجة من قبل كافة اطرافها المعنيين في ضوء انتمائها الى هذه الفئة أو تلك .

ويرتكز هذا ، الرأي الاخير على افتراض واقعي مؤداه ان اجهزة اتخاذ القرارات المسئولة في داخل هذه القوى الدولية الكبرى لا تخطط لقراراتها في فراغ ، وانما على ضوء الخبرة الفنية المتخصصة التي تبذلها لها أجهزة ومجموعات البحث والدراسة المعاونة . (٢٨) .

(٢) أنه فضلا عن النتيجة الايجابية السابقة ، فان دبلوماسية الازمات في عصر الوفاق بكل الدروس المستفادة منها ، انما هي بمثابة انضاج لسلوك القوى الكبرى وتعميق لتجاربها ودعم لخبراتها في واحد من اخطر قطاعات السلوك الدولي على الاطلاق ، الا وهو القطاع المتعلق بكيفية كبح جماح الازمات الدولية وامتصاص توتراتها وتصميم الحلول المتوازنة والمقبولة لها .

(٣) واخيرا ، فان نجاح هذه القوى الكبرى في معالجة الازمات بنمط دبلوماسي اتفاقي ، انما يساعد على توسيع آفاق التعاون بينها وانجاح اهدافه في مختلف مجالات التعامل العادي والبعيد عن جو الازمة بمفهومها السابق .

مراجـــع البحث

Herman Kahn, On Thermonuclear War, (The Free Press, New York, 1969, PP 290-295.

Jerome D. Frank, Sanity & Survival: Psychological Aspects of War and Peace, (Vintage Books, New York, 1967), PP. 165-191.

E. Pasternak, US Concepts of Crisis Diplomacy, **International Affairs,** (Moscow), June 1972, PP. 96-98.

J. F. Triska, and D. D. Finely, Soviet Foreign Policy, (The Macmillan Company, New York, 1969), P. 317.

K. E. Boulding, Conflict and Defense, (Harper & Row, New York, 1963), P. 250.

A. J. Wiener and H. Kahn (eds), Crisis and Arms Control, Hudson Institute, Advanced Research Projects, No. SD-105, 1963, P. 12.

O. R Young, The Intermediaries: Third Parties in International Crises, (Princeton University Press, Princeton, 1967), P. 10.

R. N. Rosencrance, Action and Reaction in World Politics, (Little & Brown, Boston, 1963).

Charles F. Hermann, International Crisis as a Situational Variable, in, James Rosenau, (ed), International Politics and Foreign Policy, (The Free Press, New York, 1969), P. 411.

Ibid, P. 412

Ibid, P. 410

K. N. Waltz, The Stability of A Bipolar World, **Deadalus,** XCIII, 3 (1964) P. 883.

Ibid

Charles Mc Clelland, The Acute International Crisis **World Politics,** XIV, 1 (1961), PP. 187-188.

Raymond Aron, Peace and War, translated by R. Howard and A. B. Fox, (Doubleday and Company, Inc., Garden City, 1966), P. 565.

C. F. Hermann, The International Crisis as a Situational Variable, **op cit,** PP. 416-417.

John H. Herz, International Politics in the Atomic Age, (Columbia University Press, New York, 1959), PP. 111-167.

Policy Patterns: Alliances and Collective Security, in Charles P. Schleicher, International Relations: Co-operation and Conflict, (Prentice Hall of India, New Delhi, 1963), P. 304.

Klaus Knorr, on the Uses of Military Power in the Nuclear Age, (Princeton University Press, New Jersey, 1966), P. 89.

Herman Kahn, On Escalation: Metaphors and Scenarios, (Praeger, New York, 1965). P. 89

Qlaus Knorr **op. cit,** P. 90

Ibid, P. 90

Ibid, PP. 102-103

Karl Deutsch, The Nerves of Government, (The Free Press, New York, 1963), P. 194.

Kalus Knorr, **op. cit,** P 114

Raymond Aron, What Is A Theory of International Relations? **Journal of International Affairs,** XXI, 2 (1967), P 188

C. F. Hermann, International Crisis as a Situational Variable, **op. cit,** P. 411.

الثورة السلوكية في العلوم السياسية

دكتور أحمد بدر *

تقـديم :

لقد تعرضت العلوم السياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر ، لثورتين أساسيتين أولهما الثورة السلوكية التي اهتمت باستخدام المنهج العلمي في البحث ودراسة السلوك الانساني بالطريقة العلمية وثانيهما تلك الثورة التي جاءت في أواخر الستينيات ، مع زيادة أزمات العصر في المجالات السياسية والاجتماعية ، ومع الحاجة لجعل علم السياسة أكثر ارتباطا بهذه الازمات وأكثر التصاقا بالسلوك السياسي الفعلي Relevance and Action وهي ما يطلق عليها بالثورة ما بعد السلوكية . (١) Post-Behavioral Revolution

وسنركز في دراستنا هذه ، على الثورة او الاتجاه السلوكي في العلوم السياسية ، تاركين دراسة الثورة ما بعد السلوكية لبحث قادم باذن الله .

ويمكن أن نتناول دراسة تأثير الثورة السلوكية في العلوم السياسية في النقاط التالية :
أولا : طبيعة المعارف السياسية ونطاقها ومصطلحاتها .

ثانيا : المنهجية السياسية وتأثرها الحديث بالدراسات الاجتماعية والنفسية .

ثالثا : الاتجاه السلوكي ومقوماته وارتباطه بالمنهج العلمي في البحث .
رابعا : تقييم ومصير الحركة السلوكية .

خامسا : بعض أمثلة من الدراسات والاعمال التي تبنت الاتجاه السلوكي .

أولا ــ طبيعة المعارف السياسية ونطاقها ومصطلحاتها :

هل دراسة السياسة تدخل ضمن « العلم » أم ضمن « الفلسفة » . ؟؟ .. أم أن طبيعة هذه الدراسة تشمل كلا من العلم والفلسفة ؟ ان الاجابة على هذا التساؤل تتصل بمشكلة التعريف ذاتها للعلم اولا ، كما أن طبيعة المعارف السياسية نفسها تشير الى أنها تحتوي على « الافكار » فضلا عن « الحقائق » .

الاجابة اذن تعتمد على التعريف للعلم بصفة أساسية .... فاذا عرفناه بانه « الجسد المترابط للمعرفة المنظمة المنهجية المبنية على الحقائق والتي يتم الوصول اليها بالمناهج الامبيريقية ، ويتم التعبير عنها بالقياسات على قدر المستطاع » ، فان علم السياسة هو علم حقا شأنه في ذلك شأن بقية العلوم الاجتماعية الاخرى

اما اذا نحدد تعريفنا للعلم بامكانية تحكم الباحث في المواد التي تتم دراستها وامكانية اجراء التجارب عليها ، بحيث يستطيع الاخرون تكرار هذه التجارب تحت نفس الظروف بالاضافة الى امكانية التنبؤ بنتائجها فان مصطلح العلم في هذه الحالة سوف لا يكون التعبير الدقيق .

وعلى كل حال فهناك فريق من العلماء السياسيين ــ خصوصا أولئك الذين يعتقدون بامكانية الوصول الى علم للسياسة لا ارتباط له بالقيم Value-Free Science يصرون على أن الحدود بين الفلسفة

---

* د. أحمد بدر ، أستاذ بجامعة القاهرة ، أستاذ منتدب لتدريس مادتي طرق البحث العلمي والرأي العام والاعلام بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة الكويت سابقا .

الســـــياسية وعلم الســــــياسة هي حدود واضـــــحة الى حد كبير ذلك لان الفلسفة الســــــياسية تهتم بصفة اساسية بالافكار السياسية عبر العصور وتتبع فى دراســـــتها المنهج التاملى الاســـــتنباطى المنطقي بينما يعتمد علم السياسة في دراسته على الحقائق الموضوعية والدليل الذي يركز على التعبير الكمي لا الكيفي كما أن علم السياسة يهتم بالتعرف على الانتظامات Regularities في السلوك السياسي واستخلاص النتائج « السليمة » من المعلومات والبيانات المجمعة ...

ولكن هذه الجهود العلمية السلوكية قد لقيت معارضة جدية في أواخر الستينيات ، فقد رفض العديد من العلماء والفلاسفة السياسيين هذا الاتجاه ، اذ أحسوا زيادة خضوع الاختيارية والقيم الانسانية للحتميات في كل وجه من وجوه الحياة . وعلى الرغم من ان علم السياسة قد طور اساليب دقيقة للقياس الكمي للمعلومات السياسية ، فليس هناك اتفاق مسلم به على نطاق علم السياسة . وبالتالي فان النتائج التي تبنى على فروض اساسية لبؤرة علم السياسة تختلف اختلافا كبيرا . اي ان هذه النتائج ستختلف ، اذا افترضنا ان بؤرة علم السياسة هي القوة ، الحكومة ، الدولة ، النظام ، العملية ، اتخاذ القرارات ، وضع السياسة .... أو غير ذلك . وبالتالي فان عدم تحديد هوية علم السياسة قد ساعد على اكتشاف طرق عديدة للبحث ، ولكن الوصول الى نظرية عامة موحدة تشرح لنا السلوك السياسي ، ويتفق عليه معظم الباحثون ما زال أمرا مفتوحا للدراسة والبحث .

ان مشكلة البحوث والمعارف السياسية لا تعود الى طبيعة تلك المعارف من حيث كونها تدخل ضمن العلم أو الفلسفة فحسب ، ولا تعود هذه المشكلة الى عدم تحديد هوية علم السياسة ونطاقه فحسب ، ولكن هذه المشكلة تتصل ايضا بعدم دقة المفاهيم الاساسية في علم السياسة .

واذا كان صحيحا ان قوة العلم من قوة مفاهيمه ، فان كثيرا من المفاهيم السياسية ما زالت غامضة .. فالديكتاتورية ، والطبقية ، والسيادة والمسئولية ، وغيرها من المصطلحات تحمل معاني عريضة مما قد يؤدي بكثير من دارسي السياسة الى استخدامها لشرح الظاهرة الاجتماعية نفسها او في الواقع لشرح أشياء مختلفة عن بعضها اختلافا كبيرا .

ومن ناحية اخرى فهنالك مصطلحات مثل الحرية والمساواة والحقوق الديموقراطية وغيرها . وهذه المصطلحات تضيف صعوبة جديدة لانها تحمل معاني بعضها واقعي وحقيقي وبعضها الاخر تقييمي Evaluative وان كان بعض الباحثين يريدون اخضاعها للبحث الامبيريقي .

ان عدم دقة المفاهيم يشرح لنا الى حد كبير — اسباب الاختلافات الواضحة في التعميمات السياسية . فهذه التعميمات نفسها تصبح عريضة جدا ومصاغة بطريقة غامضة . فقد يذهب بعض علماء السياسة مثلا الى ان التخطيط والديكتاتورية متلازمان ويمكن ان يدلل بعض علماء السياسة الاخرين على عكس ذلك . وقد يذهب البعض الى ان الفصل بين السلطات من شانه ان يؤدي الى وجود الضوابط على استخدام السلطة السياسية ، بينما يستطيع آخرون ان يثبتوا ان هذا الوضع من شانه ان يؤدي الى الممارسة غير المسئولة للسلطة ... وهكذا .

ثانيا — المنهجية السياسية وتأثرها الحديث بالدراسات الاجتماعية والنفسية :

هناك ارتباط وثيق بين الدراسات التاريخية والسياسية ... ذلك لان التاريخ يزود علم السياسة بالمواد والاشخاص والاحداث التي يخضعها للتحليل ، وعلم السياسة بصورته التحليلية هذه يتميز عن مجرد الوصف التاريخي للظواهر والاحداث . هذا ويفيد علم السياسة من المنهج الوثائقي او التاريخي ، الا أنه في تطوره الحديث يعتمد على كل من الاستنباط والاستقراء ، بل هو يميل الى المناهج الاستقرائية كالمسح ودراسة الحالة بل والتجارب ، وهناك محاولات ايضا للتعبير عن دراساته بالطرق الاحصائية والرياضـــــية المتطورة .

كما كان لعلم السياسة ارتباط بالقانون ، ذلك لان هناك ومنذ القرن السادس عشر ارتباط وثيق بين الدولة والقانون على يد الفيلسوف الفرنسي جين بودين Jean Boin وذلك في نظريته عن السيادة والتي افترضت الوجود الضروري في كل دولة لسلطة تصنع القوانين ... ولقد سادت النظريات القانونية عن الدولة في فرنسا بسبب تدريس علم السياسة في كليات القانون تحت اسم « القانون الدستوري » .

ولكن بؤرة الدراسات السياسية ، قد انتقلت ــ خصوصا منذ القرن التاسع عشر ــ من مجرد الوصف القانوني للمؤسسات وتطورها التاريخي ، الى الدراسة الموضوعية للحقائق الاجتماعية .. وتاثرت الدراسات السياسية بعلم الاجتماع وعلم النفس أكثر من غيرهما من العلوم (٢)

ولعل انتقال بؤرة الدراسة فى علم السياسة ، من مجرد الدراسات الاستاتيكية الى دراسة الحقائق الاجتماعية ، يرجع الى كتابات الكثيرين ومنهم اثر بنتلي Bentley-Arthur ، الذي الف كتابه عن عمليات الحكومة عام (١٩٠٨) Government-Process ، وأصر في كتاباته التي كان لها أعظم التاثير فى الثلاثينيات والخمسينيات من هذا القرن ، اصر على ان الدراسة الصحيحة للسياسة ، هي في دراسة الحقائق التي يمكن ملاحظتها ، وفي تقليد العلوم الطبيعية ..

وعلى الرغم من جهود بنتلي فى تطوير الدراسة السياسية بطريقة موضوعية (تعتمد على التحليل البعيد عن القيم) ، الا ان حركات أخرى في نفس الاتجاه ، كانت اكثر نجاحا ، وأهم تلك الحركات جاءت من مدرسة شيكاغو فى أمريكا ، فى منتصف العشرينيات وما بعدها .. وبقيادة شارل ميريام Chanls Menian الذي نشر عام (١٩٢٥) كتابه بعنوان « الجوانب الجديدة في السياسة » New Asgects of Politics حيث اتجه في كتابه هذا الى الدعوة الى اعادة بناء منهج وطريقة البحث في التحليل السياسي .. كما دعى الى استخدام الاحصاء استخداما اكبر ،وذلك كمساعد للملاحظات الامبيريقية والقياس .. كما كانت فكرة (الاتجاه) Attitude مسيطرة على منهجه .. وبالتالي فقد اعتمد على بعد نظر علم النفس في فهم السياسة (٣)

واذا كانت مدرسة شيكاغو سالفة الذكر ، قد أعلنت باصرار اهتمامها بتطوير علم للسياسة يكون متحررا من القيم Value-Free فان أعمال هذه المدرسة ، كانت تتميز بالاهتمام « بقيم » النظام الديمقراطي الامريكي ، ومحاولاتها الحثيثة لتحسينه عن طريق المؤلفات والدراسات التي وضعها كتاب تلك المدرسة .

ثالثا ــ الاتجاه السلوكي ومقوماته وارتباطه بالمنهج العلمي في البحث :

يمكن ان نعتبر الاتجاه السلوكي تاريخيا كحركة تمرد أو اعتراض داخل علم السياسة فقد ارتبطت دراسات السلوك السياسي والاتجاه السلوكي بالعديد من علماء السياسة الذين كانوا غير راضين عما حققه علم السياسة التقليدي عن طريق الاتجاهات التاريخية والفلسفية والوصفية للمؤسسات ، ويذهب العلماء السلوكيون الى انه من الممكن تطوير وتبني مناهج واتجاهات جديدة ، تزود علم السياسة بفروض امبيريقية ونظريات نسقية يمكن اختبارها بطريقة مباشرة تكون اكثر دقة مع امكانية الوصول الى مرحلة متقدمة من الملاحظات المحكومة للاحداث السياسية .

واقل ما يمكن ان يجمع السلوكيون هو شكهم في الانجازات الفكرية الجارية لعلم السياسة ويجمعهم ايضا تعاطفهم مع اساليب البحث والتحليل « العلمية » . (٤)

ولكن هل هناك اتفاق على تعريف الاتجاه السلوكي ؟ وما هي العوامل التي ساعدت على نموه وهل نستطيع أن نميز بين السلوكية في علم النفس وعلم السياسة ؟ وما هو الفرق بين الاتجاه السلوكي والسلوك السياسي ؟ وأخيرا فما هي مقومات الاتجاه السلوكي وقواعده الفكرية خصوصا فيما يتعلق بالوحدات الاساسية في التحليل وفي نظرته للقيمة ؟ يمكن أن نتناول هذه النقاط بشيء من التفصيل فيما يلي :

١ ــ عن تعريف الاتجاه السلوكي :

هو اتجاه يهدف الى تحليل وشرح الظواهر السياسية وقد يطلق على هذا الاتجاه أحيانا السلوكية Behavicralism وعلى الرغم من ان هذا المصطلح قد استخدم بحرية فى كتابات علم السياسة الا ان هناك غموضا بل وتناقضا في بعض الاحيان عند استخدامه فقد يستخدمه البعض على انه مجال للدراسة أو على انه منهج للبحث او على أنه اتجاه Approach كما أن مصطلح السلوكية قد انسحب على دراسات ذات اتجاهات متباينة كدراسات تالكوت بارسونز Talcott Parsons ودافيد ترومان David Truman وكارل درتش Karl Deutsch وغيرهم .

ويمكن ان نشير فى هذا المجال الى ان هاينز ايلو Heinz Eulau في كتابه عن الاستمالة السلوكية فى السياسة (١٩٦٣) قد قال ان الاستمالة السلوكية تهتم بالافعال السياسية للانسان وتهتم بالمعاني والمفاهيم

التي يضعها الانسان لوصف هذه السلوك .

أما روبرت داهل Robert Dahi فقد قال ان السلوكية هي « مزاج » Mood أو حتى نظرة علمية Scientific Outlock فالمصطلح الوصفي « السلوكي » اذن يمكن أن يعبر مجرد اصطلاح له خواصه المميزة وله وزنه وقيمته لفترة معينة فقط وذلك نظرا لان هذا المصطلح يشير بالدرجة الاولى الى مرحلة السنوات الخمس والعشرين التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث كان هناك اهتمام واضح بالدراسات الامبيريقية في السياسة .. وكانت هذه الحركة السلوكية حركة قوية احتلت مكانها الى جوار الاتجاهات التقليدية وان كان بعض المتحمسين للاتجاه السلوكي قد ذهبوا بعيدا الى القول بان عملهم هذا قد جعل الاتجاهات التقليدية اتجاهات عفى عليها الزمن .

وخلاصة هذا كله أن الاتجاه السلوكي يعبر عن رفض الصياغات والمناهج التي تتبعها المدارس الفلسفية والقانونية والتي سيطرت على الدراسات السياسية قبل الحرب العالمية الثانية . كما أن هذا الاتجاه يرفض اي تعريف لعلم السياسة يحصره في مجرد دراسة « الدولة » .

وليس معنى ذلك ان الاتجاه السلوكي يرفض امكانية وضع النظريات الشاملة التي تتصل بشرح الظواهر السياسية ولكن المشتغلين بالاتجاه السلوكي يرون أن هذه النظريات يجب ان تؤسس على الشرح الموثوق به ، والذي لا يتصل بالدرجة العالية للعمومية ، ومما يزيد مشكلة التعريف تعقيدا ان ممثلي المدرسة السلوكية البارزين مثل روبرت داهل ودافيد ايستون وهاينز ايلو وغيرهم يفضلون عادة ــ عندما يسألون عن طبيعة الاتجاه السلوكي ــ أن يوضحوا الجوانب التي لا يشملها هذا الاتجاه . مثل التأمل الفلسفي والدراسات التاريخية والقانونية والاعتبارات الاخلاقية ولكنهم لا يحددون بصفة مباشرة نطاق الاتجاه السلوكي .

وعلى كل حال فالاتجاه السلوكي ذو طبيعة رافضة للاتجاه الكلاسيكي القديم وان كانت طبيعة تعريف الاتجاه السلوكي غير محددة وغير دقيقة في صياغاتها مما أدى ببعض الباحثين الى القول بان هذه الصياغات الرافضة والنقدية غير الدقيقة يمكن استخدامها كذلك للتعبير عما قام به العديد من الفلاسفة السياسيين المحدثين من ميكيافيلي الى كارل ماركس ، ذلك لان هؤلاء قد ارادوا ايضا ان يكونوا اكثر (واقعية) Realistic ممن سبقوهم .

٢ ــ عن الاسباب التي ادت الى النمو السريع للاتجاه السلوكي :

يمكن اجمالها فيما يلي :

١ ــ الجهود العلمية لمدرسة شيكاغو السياسية .

٢ ــ هجرة عدد كبير من العلماء الالمان والاوروبيين للولايات المتحدة في الثلاثينيات وقد كانت لهؤلاء العلماء خلفيات في علم الاجتماع الاوروبي وهم الذين ركزوا على ارتباط الاجتماع بالسياسة .

٣ ــ انتقال وحركة كثير من علماء السياسة الى المناصب الادارية والسياسية في الحكومة خلال الحرب العالمية الثانية .

٤ ــ تاثير مؤسسة فورد وتمويلها للبحوث في مجال السلوك السياسي .

٥ ــ زيادة تطور منهج المسح في دراسات سياسية عديدة مثل سلوك الناخبين .

٦ ــ جهود مجلس بحوث العلوم الأجتماعية الامريكي والذي كانت قيادته تميل للسلوكية .

٣ ــ هل مصطلح الاتجاه السلوكي مرادف للسلوك السياسي ؟

الواقع أن الاتجاه السلوكي يدلنا على مجموعة من الاجراءات وطرق التحليل ، والاتجاه السلوكي بذلك غير محدد فقط بموضوعات السلوك السياسي . ولكن ما هي هذه الموضوعات ؟ يمكن ان نقول بان دراسات السلوك السياسي تهتم بتلك الجوانب من السلوك الانساني التي تتم داخل التركيب السياسي (أي داخل الدولة أو غيرها من المجتمعات السياسية) وذلك بهدف أو بدافع سياسي . وبؤرة الدراسة السياسية السلوكية هي الانسان الفرد ــ كناخب أو قائد أو كثوري او كعضو في حزب او قائد رأي .. الخ وليست بؤرة الدراسة هنا تتركز في الجماعة أو النظام السياسي .. ولكن من المتفق عليه والضروري كذلك

أخذ هذه المؤسسات (اي الجماعة أو النظام السياسي) في الاعتبار كدراسة تأثيرها على السلوك الفردي .. ودراسة أساليبها في اتاحة الفرصة له في المشاركة السياسية والفعل السياسي . كما تهتم الدراسة أيضا بدراسة اثار الثقافة السياسية على اتجاهات الفرد وعاداته السياسية .

ولقد اهتم علماء السياسة في دراستهم للسلوك السياسي بالتاثيرات النفسية والاجتماعية على السلوك ، وبالتالي فتحتل المجالات التالية أهمية وأولوية في دراستهم : التنشئة الاجتماعية السياسية ، الايديولوجيات السياسية ، اتجاهات وآراء الافراد ، العلاقة بين الافراد ـــ كممثلين سياسيين ـــ والجماعات التي ينتمون اليها ، النشاط السياسي كالتصويت واشكال المشاركة السياسية الاخرى ، القيادة ، اتخاذ القرارات ، العنف السياسي ... الخ ، وكذلك طرق الاتصال السياسي التي يستخدمها الافراد وعلاقة السلوك الفردي بالنظام السياسي وبالوسط المحيط به ... وكثير من هذه الدراسات تتصل بمجالات علمية يعتمد بعضها على بعض او تحتاج لقطاع مستعرض من علوم جديدة .
Inter disciplinary and Ircss disciplinary Research

٤ ــ العلاقة بين النظرية السلوكية في علم النفس Behaviorism والاتجاه السلوكي السياسي Behavioral Approach

الواقع ان العلماء السياسيين السلوكيين يحاولون التمييز بين الاتجاهين على اعتبار أن مدرسة النظرية السلوكية في علم النفس قد قام بتأسيسها جيمس واطسن ورفاقه الذين حاولوا حل النزاع الخاص بمحتوى وتركيب وعمليات الوعي الانساني Human Consciousness عن طريق تجنب جميع المسائل المتعلقة بمحتوى الصندوق الاسود الصغير (الذى يشمل الروح والوعى الباطن .. ويشمل ايضا الغرائز والجهاز العصبى) وبدلا من ذلك فان علم النفس قد قيل بأنه يعتمد ببساطة على العلاقة بين المثيرات والدوافع عندما تؤثر على الصندوق الاسود ، والصندوق الاسود كما يتفاعل مع تلك المثيرات والدوافع . (٥)

اما اليوم فان أحد العلماء السياسيين البارزين وهو هاينز ايلو Heinz Eulan يؤكد ـــ على خلاف علم النفس المعتمد على الصندوق الاسود ـــ ان النظرية السلوكية في علم السياسة Behavioralism تهتم بالعمليات المعرفية وبالشعور بتقييم الوعي الانساني . وان كان ذلك لا يوضح الصفات الاساسية للاتجاهات السلوكية كذلك ، ولعل ما يقوله هاينز ايلو يكون مقنعا اذا افترضنا ان معايير ومقاييس علم النفس وعلم السياسة متشابهة . وعلى كل حال فان العلاقة بين النظرية السلوكية في علم النفس ، والنظرية السلوكية في علم السياسة ليست بعيدة عن الاخرى كل البعد .

٥ ــ بعض مقومات الاتجاه السلوكي وقواعده الفكرية ؟

يمكن أن نتبين ذلك في طبيعة الافتراضات ، والاهداف التالية والتي تميزه عن الاتجاهات التقليدية القديمة :

ا ــ دراسة السلوك السياسي للافراد :

ما يميز المدرسة السلوكية عن غيرها من الاتجاهات التقليدية هو بعدها عن الدراسات المؤسسية Institutions ومحاولة التعرف على السلوك السياسي للافراد .

ويكاد يتفق رواد السلوكية (داهل وايستون وايلو) على ذلك ويعتبر ايلو ان المؤسسات « نظم للسلوك السياسي» فهو يقول في كتابه عن الاستمالة السلوكية Behavicoral persuasion تعتبر المؤسسات السلوكية نظما سلوكية أو نظم اتخاذ القرار والفعل وكما أن هذه المؤسسات لا تعيش منعزلة عن الاشخاص الذين يكونون هذه المؤسسات ذاتها ، فان السلوك السياسي لا يعيش منعزلا عن شبكة العلاقات الشخصية المتداخلة وهي التي يمكن أن نسميها المؤسسات السياسية . (٧)

ومع ذلك فلا بد لنا أن نوضح رؤية علماء السياسة السلوكيين الى المؤسسات ذاتها فهم يهتمون ببحوثهم في هذا المجال بالسلوك التشريعي وبالسلوك القضائي وبالسلوك الانتخابي والسلوك الاداري كانتظامات موضوعية للسلوك السياسي داخل اطار مؤسسة معينة اي ان السلوكية تركز على اعتبار الفرد كوحدة التحليل الامبيريقية ، ولكن ليس هناك اتفاق على الوحدة النظرية الاساسية
Basic Theoretical Unit

ولقد برز خلال السنوات الماضية اتجاهان على الاقل هما :

الاتجاه الاول يشير الى الطبيعة الاجتماعية الاساسية للانسان ، وبالتالي فهذا الاتجاه يرى مجموعة العلاقات والتفاعلات بين الافراد — والتي يعبر عنها باصطلاح او مفهوم الدور Role كنقطة الانطلاق النظرية ..

اما الاتجاه الثاني — المتاثر بالاقتصاد الكلاسيكي — فهو لا يرى الفرد كوحدة للتحليل الامبيريقي فحسب ، لكنه يراه ايضا كوحدة للتحليل النظري كذلك على اعتبار أنه يمثل النموذج العقلاني ، صاحب المصلحة والمنفعة .

والاتجاه الاول — الاجتماعي — يرى السياسة كمجموعة من العلاقات المنظمة بين الناس ، بينما يرى الاتجاه الثاني — الاقتصادي — أن السياسة هي مجموعة قواعد او استراتيجيات يستطيع بها الافراد أن ينظموا علاقاتهم ... ومن الواضح أن الاتجاهين ليسا منفصلين بعضهما عن بعض .

ب — الوصول الى نظريات امبيريقية نسقية : Empirical Systematic Theories

والان ماذا عن النظريات التي ينبغي على علم السياسة أن يتضمنها من اجل تقدمه ؟ وهل هناك امكانية لالتقاء مختلف الافكار والنظريات لتشمل مختلف وجهات النظر ؟ يقول هاينز ايلو Heinz Eulau أن البحث عن نظام شامل فى العلم السلوكى السياسي هو محاولة للبحث عن شبح Phantom لا وجود له . كما أنه يضيف الى ذلك شكه في امكانية تطور علم للسياسة عن طريق الحوار — القائم على اسس نظرية بحتة — لبعض « الافكار المنظمة المحورية » كالنظام System، والقوة Power ، والاتصال Communication وصناعة القرارات Decision-making وانه من العسير دمج هذه الاتجاهات الجزئية فى كيان بحثي واحد ملموس ذلك لان العلم يتقدم بالاكتشافات البحثية المحسوسة وليس بالاطر الفكرية والنماذج والنظريات وحدها . وهذه الاشياء اذا اضيفت الى المناهج والادوات تعتبر أساليب للبحث العلمي فحسب ، وتظهر صحتها العلمية في البحوث الواقعية الامبيريقية .

وليس معنى ذلك أن البحث الامبيريقي على مستوى السلوك الفردي يجب أن يتقدم دون توجيهات نظرية ذات علاقة بالاهتمامات الماكروكوزمية Macro Concerns لعلم السياسة بل على العكس من ذلك ، فالبحث السلوكي على مستوى الميكرو ، اذا لم يوضع فى اطار معين نظري ، له علاقة بالعمليات والمواقف ذات النطاق الواسع ، فانه لن يسهم فى حل المشاكل ذات الدلالة السياسية .
وهناك أعمال وبحوث تنطبق عليها تلك الاوصاف مثل البحوث التالية :

Arnold, Gabriel, A. et al. **The Civic Culture.**
Agger, Robert E. **The Kulers and The Ruled.**
Key, V. C. **Public Opinion and American Democracy.**
Dahl, R. **Who Governs?**
Lame, R. **Political Ideology.**
Campbell, Angus. **The American Voter.**
Wahlke, John. **The Legislative System.**
Eldersveld, Samuel. **Political Parties. A Behavioral Analysis.**

وعلى الرغم من النهضة فى دراسة السياسة خلال العشرين سنة الماضية فان الانتاج الفكري للاعمال الامبيريقية الخلاقة ما زال ضئيلا وخصوصا في مجالات السياسة الدولية والمقارنة ...

وعلى ذلك فما سيجعل دراسة السياسة « علمية » ليس مجرد النظرية ولكن التمسك بقواعد المنهج العلمي في تجميع الدليل والتحرك بعد ذلك نحو الاستدلال والاستنتاج « السليم » Inference
ويرى هاينز ايلو أن النزاع بين التقليد والتحديث يظهر فى التحليل الوظيفى النسقى وذلك على مستوى الظاهرة الماكروزمية ... ولما كان العمل الانساني هادف ومحدد الغرض عادة ، فان امكانية وجود علم سياسي سلوكى ايجابى بصفة كلية يعتبر امرا مشكوكا فيه .. كما اننا اذا قمنا برد او ربط الاهداف والاغراض الى النظم والكليات Systems or Wholes فان معنى ذلك — من وجهة النظر السلوكية — تجاهل الصفة التحليلية البحتة لهذه المفاهيم .

ولعل مفهوم النظام ككل . System as Whole يستحوذ على اهتمام الدارسين في مجالات السياسة الدولية والمقارنة ... ذلك لان الدولة القومية Nation-state ستظل وحدة التحليل الرئيسية .

وخلاصة هذا كله انه ينبغي الوصول الى بحث نسقي ، حيث يتلاحم البحث والنظرية ضمن جسد المعارف الانسانية .. فالبحث الذي لا يتضمن النظرية ربما يثبت انه بحث هامشي ، والنظرية التي لا تدعمها

البيانات تصبح نظرية لا جدوى من ورائها ، أي انه لا بد من وجود التفاعل والاتصال المتبادل بين البحوث الواقعية الامبيريقية والتطوير المنهجي .

ج ـ المنهجية العلمية : (٨)

اي أن الاتجاه السلوكي يتضمن خطوات المنهج العلمي في البحث وهي خطوات تكاد تكون الية من تحديد للمشكلة وتجميع للمعلومات ووضع للفروض ثم اختبارها بالدليل الذي يعتمد على الحقائق ثم استخلاص النتائج .. والمنهجية بذلك تتضمن الجوانب التالية :

الانتظامات Regularities

هناك انتظامات في السلوك السياسي يمكن اكتشافها والتعرف عليها . وهذه الانتظامات يمكن التعبير عنها في تعميمات أو نظريات لها قيمة تنبؤية أو توضيحية .

التحقق Verfication

ان صحة هذه التعميمات يجب أن تخضع للاختبار ـ من ناحية المبدأ ـ وذلك بالرجوع الى السلوك المتعلق . فضلا عن الاهتمام بالتحقيق العلمي المقارن .

الاساليب الفنية

وهذه تتضمن الوسائل والادوات التي يمكن الحصول بها على البيانات وتفسيرها ويحرص الاتجاه السلوكي على التدقيق في اختيار هذه الادوات وذلك للملاحظة الدقيقة للسلوك السياسي وتسجيله وتحليله .

التعبير الكمي Quantification

ان الدقة في تسجيل البيانات والنتائج تتطلب القياس والتعبير الكمي ، كلما كان ذلك ممكنا ومتعلقا بالظواهر السياسية موضع الدراسة .. والمدرسة السلوكية تعي ـ الى حد كبير ـ حدود التعبير الكمي في البحوث السياسية ولكنها تتطلب التمييز الواضح بين البحوث الاساسية والتطبيقات العملية للسياسة اليومية ..

د ـ الادماج والتوحيد مع العلوم الاجتماعية الاخرى :

لما كانت العلوم الاجتماعية تتناول المواقف الانسانية بصفة متكاملة فان اهمال هذه العلوم سيضعف من صحة نتائج البحث السياسي وتعميماته .. ان الاعتراف بالعلاقات المترابطة للعلوم الاجتماعية من شانه ان يرد علم السياسة الى المجرى الرئيسي للعلوم الاجتماعية ومن هنا كان تركيز الاتجاه السلوكي على المشاركة في البحوث التي تتناول وتحتاج الى العلوم المختلفة اللازمة لفهم السلوك الانساني .

هـ ـ القيم :

ان التقييم الاخلاقي والشرح الامبيريقي يتضمنان نوعين مختلفين من الافتراضات ويجب أن يكون هذان النوعين متميزين حتى تتضح أغراض التحليل في كل منهما .. ومع ذلك فليس هناك ما يمنع الباحث في مجال السلوك السياسي من أن يضع افتراضاته في أي نوع من هذه الانواع على حدة أو أن يجمعهما سويا ما دامت جهوده واضحة .

وعلى كل حال فهناك ميل لدى السلوكيين نحو خلق علم للسياسة يكون متحررا من القيمة Value free وفي الواقع فان ((الحياد الاخلاقي)) يعتبر بالنسبة لبعض العلماء الاجتماعيين أمرا فكريا مرغوبا فيه ، ويرد هؤلاء موقفهم الى الاستحالة المنطقية لاستخلاص القيم من الحقائق ، وليس لانهم لا يعباون بالقيم وبالاهداف .

أما ليو ستروس ـ وهو من مؤيدي الفلسفة السياسية ـ فانه يري أن ((الحياد الاخلاقي)) يعكس غيبة الفكر الثاقب وعدم الفهم السليم ، ومع ذلك فيتفق كثير من الدارسين على أن اتهام العلماء الاجتماعيين

بالعدمية مرة وبالتوافق والمادية مرة أخرى لا يبدو مقنعا .

لقد فشل ستراوس فى الحقيقة فى اقناع الكثيرين خارج دائرة مريديه واتباعه — بالنسبة لمواجهة ومعارضة السلوكية في علم السياسة .. لقد فشل في ذلك نظرا لان طريقته في الوصول الى الحقيقة لا تعترف بالحقائق الواقعية الامبيريقية .

ولقد عبر جبرائيل الموند Gabriel Almond عن الموقف السابق بقوله « اذا كانت هناك حقيقة تقول بأن العلم لا يستطيع أن يخلق قيمة « فان ذلك لا يستتبع بالضرورة عدم استطاعة العلماء البحث فى مجال القيم اذا أرادوا ذلك ، كما أنه لا يستتبع بالضرورة أن يبعد العلماء عن الاهتمام بالبدائل والاختيارات السياسية وانه لا يستتبع بالضرورة أيضا أن يصبح هؤلاء العلماء مشاركين فى لعبة (أو كفاح) السياسة (٩) وهناك — على ما يبدو — اتفاق بين السلوكين بالنسبة للقيمة على ما يأتي :

— على السؤال الذي يقول : هل يمكن أو هل يجب دراسة القيم بطرق العلم ، والاجابة على ذلك بدون تحفظ هي نعم . وتلك هي الاجابة أيضا على السؤال الذي يدور حول مقدرة العلم السلوكي على تقييم نتائج اختيارات بدائل السياسة .

— على السؤال الذي يقول هل يمكن أن يكون هناك علم اجتماعي متحرر من القيمة ؟ Value free والاجابة على ذلك هي لا .. وذلك على الرغم من وجوب استبعاد الاعتبارات القيمية — أو التحيزات — وهي التي تشوه البحث العلمي المرغوب ..

— على السؤال الذى يطرح بشأن امكانية وصول العلم السلوكى الى احكام Judgement بشأن الخير والشر فان الاجابة على ذلك بأنه لا يستطيع .. وأن هذه الاحكام هى فى الواقع مهمة الاخلاق كنشاط أو كجانب مستقل .

رابعا — تقييم ومصير الحركة السلوكية :

يمكن أن نتناول ذلك في النقاط التالية :

١ — الارضية المشتركة بين الاتجاه السلوكى واتجاه المؤسسات :

لقد اكتشف كل من دعاة السلوكية Behavicralists ودعاة المؤسسات Institutionelists (وهم الذين يوصفون أحيانا بالتقليديين القانونيين) اكتشفوا أن هناك التزاما مشتركا بينهما وهو البحث الامبيريقي الواقعي للظواهر السياسية .. وان المؤسسات ليست شيئا مستقلا عن السلوك كما ان السلوك ليس شيئا مستقلا عن المؤسسات وتركيباتها .. واهمال أي واحد منهما سيشوه الفهم العلمي للحقائق السياسية . (١٠)

ويمكن أن نشير الى التقاء الاتجاهين (السلوكي والمؤسسات) فى التحليل السياسي بالرجوع الى دراستين هامتين فى هذا المضمار ففي الدراسة الاولى وهي : الناخب الامريكي (١٩٦٠) The American Voter

أعتبر كامبل Angus Campbell وهو القائم بهذه الدراسة ان الناخب الفرد هو وحدة التحليل ولكنه ورفاقه استخدموا هذه البيانات المجمعة على مستوى الفرد لاقتراح نظرية عن الانتخابات على مستوى النظام System فى التحليل ومن جهة أخرى ففي الدراسة الثانية وهي : النظام التشريعي The Legislative system (١٩٦٢) بدأ جون واهلك John Wahlke ورفاقه بالتركيب المؤسسي التشريعي واستطلعوا مختلف الاتجاهات والادوار ومختلف المعايير والعلاقات الخاصة بالمشرعين كافراد . ثم وصلوا الى نتيجة تصف المؤسسة كنظام System على درجة عالية من السلوك النموذجي أو النمطي . (١١)

واذا قارنا أي واحدة من هاتين الدراستين بالدراسات السابقة (سلوكية أو تقليـــدية) للسلوك الانتخابي او للمؤسسات التشريعية فان التركيز على النظرة العلمية سيكون ملحوظا على كل حال .

واذا كان السلوكيون يركزون على استخدام منهج المسح مثلا لتجميع الحقائق فانهم يعتبرون أن العمق التاريخي للمشكلة أو الظاهرة يزودهم بخلفية خصبة تجعل النتائج التي يصلون اليها اكثر ثقة .. ومعنى ذلك أنه ليس هناك من نزاع ضروري بين الطريقتين او الاتجاهين السلوكي والتاريخي بل هما طريقتان متكاملتان .

٢ ـ العالم السلوكي واشتراكه في الازمات والقضايا اليومية الملحة :

يختلف العلماء السلوكيون بالنسبة لضرورة اشتراك العالم السلوكي في القضايا الملحة ، أو عدم اشتراكه فيها . وبصدد هذا الاختلاف العميق عن طبيعة نظرتهم للعلم فهم يرون انه ليس هناك فى منطق العلم ما يجبر العالم على الالتزام بهدف معين من الاهداف العامة العديده المتعارضة .. وليس هناك ايضا فى هذا المنطق ما يحول دون التزام العالم بهدف معين .. فالالتزام أو عدمه يدخل ضمن المواقف الاخلاقية أو المعنوية ، وهذه المواقف تعكس المسئولية الشخصية للعالم بينه وبين ضميره .. والعلم والفلسفة لا يشرعان له منهاج العمل الذي ينبغي له أن يتبناه .

واذا كانت المناقشة السابقة تتصل بفلسفة التزام العالم بمشاكل المجتمع فان واقع الامر يشير الى ان معظم العلماء السياسيين في بلد معين (بما فيهم السلوكيين) يشتركون في مشاكل مجتمعهم السياسي وذلك عن طريق تكريس حياتهم للاسهام فى تربية مواطنين أكثر وعيا ، وفى تنشئة الاجيال تنشئة اجتماعية سياسية أفضل ، وبالتالي ممن العسير الا يكون لهؤلاء العلماء ارتباط بقيم وتقاليد المجتمع الذين يعيشون فيه . (١٢) وعلى الرغم من اننا نرى أن اشتراك العالم السياسي فى مشاكل بلاده السياسية أو عدم اشتراكه فيها ، أمر يرتبط بجو الحرية الذى يعيش فيه ، ويتعلق بشخصيته ومعاييره الاخلاقية التى يلتزم بها بينه وبين نفسه ، الا ان بعض الباحثين قد رأوا في ايديولوجية الاتجاه السلوكي تهديدا للروابط المقدسة للمجتمع ، فقد يعني سيطرة العلوم السلوكية تحطيم علم السياسة ذاته ، لان هذا الاتجاه قد يعني أن العلماء الاجتماعيين . وعلماء السياسة على وجه الخصوص ـ سوف لا يصبحون ممثلين للنظام العام الذي يمولهم ويمدهم بالتأييد المعنوي والمادي .

٣ ـ الاسهام المحسوس للثورة السلوكية في علم السياسة (١٣)

فى مناهج البحث وادواته :

يمكن ان يحتل المسح مكانا متميزا فى أساليب البحث الفنية المتعلقة بالاتجاه السلوكي ولا يعود ذلك الى كونه منهجا أساسيا من مناهج البحث الاجتماعي فحسب ، بل لان هذا المنهج قد تطور وحقق نجاحات محسوسة فى اتجاه تشييد نظرية شارحة قائمة بذاتها .

كما يعتبر تحليل محتوى الاتصال من بين الاساليب والادوات الفنية المتفقة أيضا مع الاتجاه السلوكي الكمي وعلى الرغم من أن بدايات تحليل المحتوى تعود الى اكثر من أربعين عاما ، الا أن أساليبه قد تطورت الى درجة تسمح بقدر كبير من الثقة والصحة في نتائجها .

في النظرية

ان مهمة تقييم تأثير الثورة السلوكية على العلوم السياسية فى مجال وضع النظرية التي تعتمد على قدر من التحقيق الامبيريقي ، يعتبر مهمة عسيرة . ولا يعود الى تعدد النظريات فى العلوم السلوكية فحسب ، ولكنه يعود كذلك الى قلة البحوث السياسية ذاتها فى هذا المجال . وبالتالي فان التعليق على هذه النقطة يبدو أنه تعليق سطحي ويتعرض للتحدي .. لقد اسهمت البحوث السلوكية في بناء النظريات وارتبطت بالنماذج والنظم وبرامج الكومبيوتر . ويمكن أن نشير الى أن هذه البحوث السلوكية قد انتجت في مجال النظرية نوعين مختلفين من الافتراضات أحدهما ضيق يهتم بالسلوك الفردى وبالتصرفات فى الجماعات الصغيرة أما الافتراض الثاني فيهدف الى شرح اكثر اتساعا وشمولا ، دون ارتباط بمؤسسات معينة .

ويبدو أن التطورات فى العلوم السلوكية قد أحرزت تقدما ثوريا فى مجال اساليب البحث اكثر من تقدمها في مجال « النظرية » الصحيحة ومن أمثلة هذا التطور الاخير دراسة السلوك الانتخابي باستخدام أساليب المسح ومن هنا كان الاهتمام بالسلوك السياسي « كمدرسة حديثة وتميزها عن المدرسة التقليدية التي تهتم بدراسة « المؤسسات » ووصفها وتطويرها والتي استمرت أيضا جنبا الى جنب مع المدرسة السلوكية » .

وعلى كل حال فمسيرة البحث العلمي باتجاهاته ومناهجه وأدواته ستستمر في التطور وسيتهم الامبيريقيون الجدد ، رواد السلوكية فى الامس القريب ، بأنهم كانوا تقليديين ضيقي الافق بينما يتوقع هؤلاء الجدد نفس المصير .

٤ — مصير الحركة السلوكية والتطورات الجارية :

ما هو مصير الحركة السلوكية باعتبارها حركة رفض القديم ؟ يجيب روبرت داهل على ذلك بقوله انني اظن أن هذه الحركة سوف تختفي تدريجيا (١٤) ولكنه لا يعني بذلك انها ستنقرض كنظرة مميزة في الدراسات السياسية .. ولكنه يعني انها ستصبح جزءا لا يتجزأ من الجسد الرئيسي لعلم السياسة .. أي أنها سوف تختفي لا بسبب فشلها بل بسبب نجاحها . لقد كان من بين نتائج الحركة السلوكية هو استعادة بعض الوحدة داخل العلوم الاجتماعية واقتراب الدراسات السياسية من النظريات والمناهج العلمية ، وكذلك اقترابها من الدراسات النفسية والاجتماعية والاقتصادية الحديثة .

واذا كانت الحركة السلوكية في علم السياسة قد ساعدت على استعادة بعض الوحدة .. فقد ادت كذلك الى تقسيم وتفتيت الخطوط القديمة للتفكير والدراسة .. وفيما يلي اجزاء خمسة — على سبيل المثال — في حاجة الى الوحدة من جديد وهي : علم السياسة الامبيريقي ، مقننات التقييم ، التاريخ ، النظرية العامة ، والتامل .

فعالم السياسة الامبيريقي يهتم بما هو كائن وليس بما ينبغي أن يكون ..وبالتالي فهو يجد من العسير عليه أن يتحمل العبء التاريخي للفيلسوف السياسي الذي يحاول تقرير وتشخيص واستخدام المقننات الاخلاقية والقيم ، في حكمه على التصرفات والنظم السياسية .

اما دارس السياسة السلوكي فهو يقوم بوصف القيم كبيانات امبيريقية . وهو يتجنب البحث عن اصول الاحكام القيمية ..

والى من يمكننا أن نتجه وان نثق بما يقول بالنسبة لتقييمنا واحكامنا السياسية .. للمدرسة الاولى او الثانية ؟ ويرى الكاتب انه ليس هناك جماعة مهنية واحدة مؤهلة للتحدث بحكمة عن جميع البدائل السياسية الهامة .. وكل ما يمكننا ان نؤكد عليه ان الحركة السلوكية خطوة الى الامام فى الدراسات السياسية وهي تفيد من الجهود التاريخية والفلسفية التي سبقتها . فالاهتمام ببناء النظرية لدى السلوكيين يضيف البعد العلمي للاتجاه التاريخي كما ان اهتمام السلوكيين بتقليد مناهج البحث في العلوم الطبيعية لا ينبغي أن يصرفهم عن استخدام التأمل الفلسفي ، ذلك لانهم بذلك انما يتيحون لانفسهم التعرف على مزيد من البدائل السياسية التي يمكن أن تغفلها الدراسة الامبيريقية .

ومن المؤكد ان التصور والخيال يعتبر علامة مميزة لذكاء العلماء الكبار .. ولعل هذا الخيال كان يسبق التطورات العلمية الهائلة في النظرية العلمية .. ومع ذلك فمن العدل ان نؤكد ايضا على أن الخيال والتصور في حياة كل من جاليلو وكبلر Kepler ونيوتن وانشتين كان مسبوقا ومحكوما بفهم عميق للحقائق الامبيريقية الصلبة التي انتجها العلم حتى عصرهم .

التطـــورات الجـــارية :

ان الجهود الحثيثة لتاسيس علم موضوعي للسياسة — بعيد عن التقيد بالقيمة — قد احرزت نجاحا ومكانا دائما في الدراسة العلمية للسياسة وقد تركزت هذه الجهود في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية .. ولكن هذه الجهود نفسها قد ادت الى ردود فعل نقدية لهذا الاتجاه .

ذلك لان معارضي « العلمية » Scientism في اواخر الستينات قد رفضوا ما احسوا به من زيادة خضوع الاختيارية والقيم الانسانية للحتميات في كل وجه من وجوه الحياة . وذهبوا الى ان علم السياسة كان احد امثلة شمولية التكنولوجيا ومحاولة الوصول للعقلانية في تركيب اجتماعي معقد . وهذا التركيب ذاته قد يوصف باللاعقلانية او عدم امكانية التحكم فيه .

وعلى الرغم مع أن علم السياسة قد طور اساليب دقيقة للبحث ، فما زالت هناك جوانب ومشاكل عديدة في حاجة الى مزيد من الدراسة ومن بين هذه الجوانب ، الافتقار للاطار النظري الذي يمدنا بفهم المعلومات والبيانات فهما مرتبطا بالحياة السياسية . وهناك مشكلة مكان وكيفية البحث والتعـــرف على مواقع القوة وتاثيراتها Locus of Power وهناك مشكلة منطقية المنهج العلمي اوالطريقة العلمية ومعايير اختيار المنهج الملائم ومشكلة المصطلحات الغامضة ، ومشكلة تبني اساليب فنية جديدة مع الوعي العميق بضرورة

معايشة الظواهر السياسية التي نقوم بشرحها .. وهناك مشكلة الارتفاع عن الافتراضات القيمية Value Premises للنظام السياسي الذي يرتضيه الباحثون السياسيون كمواطنين ، وهناك مع هذا كله مشكلة تحديد الوحدات التي تعتبر أساسية للبحث (الافراد ، الجماعات الصغيرة ، المجتمعات ، الصفوة ، الحركات الجماهيرية أو الامم بكاملها) .

خامسا ـ بعض أمثلة من الدراسات والبحوث التي تبنت الاتجاه السلوكي

هناك في الانتاج الفكري السياسي الحديث ، العديد من البحوث والدراسات الرامية الى انشاء علم للسياسة غير مرتبط « بالقيمة » (Value-Free) ومن أمثلة هذه الدراسات ما يلي :

Rice, Stuart A. Quantitative methods in Polics. (1928 reprinted 1969).

وهو كتاب يعتبر الاول من نوعه في استخدام المناهج الاحصائية لدراسة السياسة

Catlin, George, E. G. The Science and the method of Politics. (1927)

وقد ذهب كاتلين الى انه من الممكن وضع بعض القوانين في السياسة .

UNESCO. Contemporary Political Science in 1950. Truman, David. The Government Process: Political Interests and Public Opinion. (1951)

ولعل أحد الاعمال التي تعكس طرق التفكير النموذجية للمدرسة السلوكية مؤلف روبرت داهل بعنوان « مقدمة للنظرية الديمقراطية »

Dahl, Robert. **A Preface to Democratic Theory.** Chicago, University of Chicago Press, 1956.

حيث تضمن هذا المؤلف نظريات عديدة عن الديمقراطية في شكل يتلاءم مع المنطق العلمي والتحقيق الامبيريقي .

ولعل ايلو Eulau (وهو من رواد السلوكية) قد بدا كذلك بافكار مماثلة عن الصياغة الامبيريقية لبعض النظريات السياسية الكلاسيكية . ويشعر ايلو على كل حال ان المدرسة السلوكية هي استمرار للمدرسة الكلاسيكية ، وليست مجرد رد فعل نقدي لها .

فالبحوث السياسية كما يراها ايلو ـ تهتم بدراسة الاشكال والصور المميزة للسلوك على المستوى الماكروكوزمى للثقافة الكلية ، وذلك قبل محاولة اكتشاف الميكروكوزم للسلوك الفردى .

وعلى سبيل المثال ، فالسلوك التسلطي ، يمكن ان نجده في سلوك الاطفال وفي مواقف العمل المختلفة ، وفى المسجد والكنيسة ، كما نجد هذا السلوك التسلطي في السياسة الماكروكوزمية Macropolitics ايضا .

وعلى كل حال فالاتجاه الغالب لدى السلوكين ، هو الافادة من الانجازات الناجحة السابقة ، التي قام بها الفلاسفة السياسيون بل ان جرعة صحية من فلسفة العلم تعتبر ضرورية للاتجاه السلوكي ومن الدراسات الهامة التي تعكس هذا الاتجاه ما يلي :

Kaplan, Abraham. **The Conduct of Inquiry:** Methodology for Behavioral Science. San Francisco, Chandler Publishing Co., 1964.

Deutsch, Karl W. **The Nerves of Government:** Methods of Political Communication and Control. New York, The Free Press, 1963 (Ch. 3).

١ ـ في السلوك الانتخابي

ودور ممثلي الشعب :

يمكن أن نتعرف على السلوك الانتخابي واهمية منهج المسح في الدراسة التالية :

Lazarsfeld, Paul F., Bernard Berelson & Hazel Gaudet. **The People's Choice.** How the Voter makes up his mind in Presidential Campaign. (194)

وقد نشرت هذه الدراسة عام ١٩٤٤ وتناولت انتخابات الرئاسة لعام ١٩٤٠ في أمريكا ، وتلتها الدراسة ونشرت هذهThe American Voter القيمة عن انتخابات ١٩٥٦ ، والتي ظهرت تحت عنوان الناخب الامريكي The American Voterونشرت هذه الدراسة عام ١٩٦٠. وقام بها انجوس كامبل Campbell Angus ورفاقه .. وهناك دراسة موسعة لنفس الباحثين ولنفس الموضوع ويمكن الاطلاع عليها في المرجع التالي :

Stability and Change in 1960. A Reinstating Election. **American Political Science Review.** 55, 1961, 269-80.

وليس من المبالغة في شيء أن نؤكد بأن هذه السلسلة من الدراسات قد غيرت وعمقت فهمنا لسلوك المواطنين في الديمقراطية ، وتقرير كيفية اختيارهم للمرشحين ، بل تقرير رغبتهم في الانتخاب أو الامتناع عن التصويت .. وذلك بالنسبة للانتخابات التنافسية .

ودراسة ايلو Eulau التالية عن الممثلين في المجالس التشريعية للولايات الامريكية تعتبر دراسة معبرة عن هذا الاتجاه السلوكي :

Eulau, Heinz et al. **The Role of the Representative:** Some Empirical observations on the theory of EdmundBurke. **Am. Pol. Sci. Review,** 53, (Sept 1959 742-56.

وقد قام ايلو بوضع نماذج عديدة للمجتمع ، ومن أمثلة هذه النماذج المصفوفة الاجتماعية Social Matrix. للعلاقات بين الاشخاص حيث تعتبر الوحدة الامبيريقية الاساسية هي دور الفرد ..

وبحوث الراي العام يمكن ان نتعرف فيها على صور مختلفة للادوار الذاتية للمواطنين ، أو المشرعين أو أعضاء الحزب أو الناخبين ... الخ .

وفي مشروع البحث الذي قام به ايلو عن الممثلين في المجالس التشريعية فقد واجه الممثلين بنماذج الادوار المعروفة جيدا ، لكل من ادموند بيرت وروسو .. ثم سالهم عن كيفية رؤيتهم لادوارهم كممثلين .. ومن الادوار الفردية تقدم ايلو في بحثه للتعرف على الجماعات الرأسيةVertical groupsونماذج ولاءات الافراد لهذه الجماعات بالاضافة الى تاثير هذه الجماعات على اعضائها .

لقد قام ايلو بالدراسة على البعد الرأسي ، ثم اتبعها بالدراسة على البعد الافقي (وهي التي تكون طبقات Layers المجتمع) والتي تخضع بدورها للبحث الامبيريقي والدراستين التاليتين تتناولان نفس الموضوع .

Eulau, Heinz. **Class & Party in the Eisenhower Years.** New York, The Free Press, 1962.

Marvick. Dwaine (ed). **Political Decision Makers: Recruitment and Performance.** New York, The Free Press, 1961.

٢ ـ المشاركة السياسية :

وهناك مجال آخر اعتمد على النظرة العلمية وأدت الدراسة فيه الى نتائج موثوق فيها وذات أهمية كبيرة في فهم السياسة .. وهذا المجال العام هو المشاركة السياسيةPolitical participationويمكن ان نشير الى بعض الاسئلة التي طرحها / روبرت لين / في دراسته عن الحياة السياسية
Robert lane on Political Life.1959

وكانت اجابته عليها تتميز ببعض الثقة التي نطمئن اليها ، عندما نقارن معلوماتنا عن نفس هذه الاسئلة منذ سنوات قليلة مضت ، ومن أمثلة هذه الاسئلة ما يلي :

ـ من الذين يشتركون في الانتخابات وماذا يفعلون ؟

ـ من الذين يحاولون التاثير على المسئولين في الحكومة ، وكيف يفعلون ذلك .

ـ من الذى يشترك فى المناقشات السياسية ومن يتحدث الى من .. ؟

ـ لماذا يكون اشتراك الطبقات الدنيا في العملية الانتخابية اقل من اشتراك الطبقات العليا . ؟

٣ ـ الدراسات التي تهتم بالجوانب النفسية :

وهذه الدراسات تركز على التعرف على الاتجاهات والمعتقدات وفهمها وعلى فهم خصائص الشخصية ومساحة الدراسات في هذا المجال مساحة واسعة . وقد قام بهذه الدراسات علماء في السياسة وفي الاجتماع وفي علم النفس وغيرهم اي أن هذه الدراسات لا تندرج تحت علم السياسة وحده .

وفيما يلي أمثلة لهذه الدراسات :

Adorno et al. **Authoritarian Personality.**

Almond. **The Appeals of Communism.**

Stouffer. **Communism, Conformity and Civil Liberties.**

Lipset. **Political Man.** (Ch. on Working Class Authoritarianism).

وقد يذهب البعض الى أن اشتراك علماء من تخصصات متعددة في هذه الدراسات من شأنه أن يهدم الصفات المميزة لعلم السياسة ، ولكن اخرين يرون ذلك علامة على اهتمام العلماء السلوكيين بتخطي الاختلافات ذات الاصول المهنية .

٤ ــ النظم السياسية :

أما بالنسبة لتأثير النظرة العلمية على دراسة النظم السياسية Political systems فما زال ذلك في مراحله الاولى . ومن أمثلة هذه الدراسات التي تعكس الاتجاه السلوكي ما قام به كارل دوتش في دراسته عن النظم السياسية الدولية :

Deutsch, Karl. **Nationalism and Social Communication.**

كما أن هناك دراسات هامة في هذا الاتجاه وتطبق المناهج المسحية في السياسة المقارنة ، وذلك مثل الدراسة التي قام بها جبرائيل الموند عن التنشئة الاجتماعية السياسية والقيم السياسية في خمس دول هي

Almond, Gabriel and Verba. **The Civic Culture.** Princeton, Princeton University Press, 1963.

كما يمكن أن نشير الى نظرية النظام في مؤلفات دافيد ايستن

A Frame work for Political Analysis. Englewood, Cliffs, N. J. Prentice-Hall 1965.

والى جانب اعمـــــال ايستن ودوتش هنـــاك الدراســات التى قام بها الموند عن الدول النامية

Almond, Gabriel & James Coleman (eds). The Politics of the Developing Areas, (1960).

وفيها تحليل تركيبى وظيفى .

وهناك علاوة على هذا كله ، دراسات اتخاذ القرارات والقوى الداخلية في صنع القرار المحلي مثل الدراسة التالية :

Dahl, Robert. **Who Governs?** Democracy and Power in an American City. (1961)

واخيرا فيمكننا أن نتعرف على الدراسات التي تنقد السلوكية فيما يلي :

Crick, I. The American Science of Politics. (1959).

Storing. Herbert (ed.). Essays on the Scientific Study of Politics. (1962).

REFERENCES

1. Susser, Bernard. "The Behavioral Ideology": A Review and a Retrospect, **Political Studies,** Vol. 22, No. 3, Sept., 1974 pp. 271-288.
2. ¨Ea., L. "Political Science", **Encyclopedia Britanica,** Chicago, University of Chicago Press, 1974.
3. Charlesworth, James, C., **Contemporary Political Analysis,** New York, The Free Press, 1967, pp. 2-3.
4. Dahl, Robert A. The Behavioral Approach in Political Science. Epitaph for a monument to a successful protest. **In** Behavioralism in Political Science, by Heinz Eulan (ed.) New York, Atherton Press, 1969, p. 76-82.
5. Kerkl, Peter H. "Behavioristic Tendencies in American Political Science", **In** Behavioralism in Political Science by Heinz Eulan (ed.), **op. cit,** pp. 142-3.
6. Heinz, Eulan "Segments of Political Science Most Susceptible to Behavioristic Treatment", **In** Charlesworth (ed.), The Limits of Behavioralism in Political Science . . . .

   See Also:

   Lasswell, Harold, D. & Abraham Kaplan. **Power and Society.** A Framework for political inquiry., New Haven, Yale University Press, 1950.
7. Kirkpatrick, Evron, M. "The Impact of the Behavioral Approach on Traditional Political Science," **In** Austin Ranney Ed., **Essays On the Behavioral Study of Politics.,** Urbane, University of Illinois Press, 1962, p. 12.
8. Eastern, David, "The Current Meaning of Behavioralism", **In Contemporary Political Analysis, op. cit.,** p. 16-17.
9. Almond, Gabriel, A. "Politics, Science and Ethics", **American Political Science Review,** 40 (1946), 283-93.
10. Eulao, Heinz (ed.) **Behavioralism in Political Science,** pp. 5, 11-12.
11. Wahlke, John, C., Heinz Eulao, William Buchanan & Le Roy, C. Ferguson. **The Legislative System.,** Explorations in Legislative Bebavior., New York., John Wiley, 1962.
12. Kirk, Russell, "Segments of Political Science not Amenable to Behavioristic Treatment," **In** Charlesworth (ed.)., **op. cit.,** pp. 49-67
13. Truman, David, B. "The Impact on Political Science of the Revolution in the Behavioral Science", **In** Behavioralism in Political Science by Heinz Eulau (ed.)., pp. 38-67.
14. Dahl, Robert, **op. cit.,** p. 85.

SUPPLEMENTARY READINGS

Charlesworth, James C. **A Design for Political Science:** Scope, Objectives, & Method. Philadelphia: American Academy of Political & Social Science, 1962.

Crick, Bernard S. **The Study of Politics.** Urbana: University of Illinois Press, 1959.

Frohock, Fred. **The Nature of Political Inquiry.** Homewood, Illinois: Dorsey Press, 1967.

Gibson, Quentin. **The Logis of Social Inquiry.** New York: Humanities Press, Inc., 1960.

Kaplan, Abraham. **The Conduct of Inquiry.** San Francisco; Chandler Publishing Company, 1964.

Kemeny, John G. "A Philosopher Looks at Political Science," **Journal of Conflict Resolution,** 4 (1960), pp. 292-302.

Lasswell, Harold. **The Future of Political Science.** New York: Atherton Press, Ind., 1964.

Meehan, Eugene J. **The Theory and Method of Political Analysis.** Homewooc Illinois: Dorsey Press, 1965.

Pool, Ithiel De Sola. **Contemporary Political Science: Toward Empirical Theory.** New York: McGraw-Hill Book Company, 1967.

Rapoport, Anatol. **Operational Philosophy: Integrating Knowledge and Action.** New York: Harper & Row, Publishers, 1953.

Somit, Albert and Tanenhaus, Joseph. **The Development of American Political Science: From Burgess to Behavioralism.** Boston: Allyn and Bacon Inc., 1967.

Toulmin, Stephen. **The Philosophy of Silence.** New York: Harper & Row, Publishers, 1960.

Van Dyke, Vernon. **Political Science: A Philosophical Analysis.** Stanford: Stanford University Press, 1960.

Wasby, Stephen L. **Political Science: The Discipline and Its Dimensions** New York: Charles Scribner's Sons, 1970.

Ziegenhagen, Eduard A. **Techniques for Political Analysis.** A Laboratory Manual. Hallbrook, 1971.

التكامل الاقتصادي العربي : الدوافع ... والطموح ... والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج

د. ابراهيــم صقــر *

بحـــث مقـــدم الـــى نـــدوة

امكانات دول الخليج فى التنمية وفى دعم الاقتصاد العربي التي يقيمها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ــ العـــراق

٢٩ ــ ٣١/ آذار / ١٩٧٥

* خبير الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، واستاذ العلاقات السياسية الدولية بكليـــة الاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة القاهــرة .

السياسة والاقتصاد أولاد عم . أنهما عادة وجهان لعملة واحدة ومرتبطان تأثيرا وتأثرا ، وليس من السهل في كثير من الاحوال أن ندرس القضيه اقتصاديا دون أن نأخذ في اعتبارنا جوانبها السياسية أو ندرس موضوعا سياسيا دون أن نتناول في دراستنا ما يتصل بالموضوع من الجوانب الاقتصادية .

والكثير من الاهداف السياسية المربوطة بالمشاعر القومية مثل تحقيق الوحدة القومية في منطقة معينة يمكن أن نرى القوى والدوافع الاقتصادية في الدفع نحو تحقيقها وفي الشكل الذي تتخذه وفي الاتجاهات التي تنحوها .

والاطار السياسي الذي تتحرك في نطاقه الاشياء ، بما فيها الاقتصادي منها ، عامل خطير الاهمية في توجيه حركة النشاطات الاقتصادية دفعا أو تعويقا .

ويتوقف الكثير والكثير جدا على الظروف والاتجاهات السائدة ، كما يتوقف الكثير والكثير جدا على الارادات السياسية صاحبة السلطة في اتخاذ القرارات السياسية الملزمة . وهي الارادات التي تعبر عن اتجاهات سياسية معينة تخدمها وتدعمها . وهذا يظهر بوضوح في أي نشاط يتناول العلاقات بين أكثر من دولة أو وحدة سياسية . ويبرز بشكل اكبر حين يكون الهدف من الحركة تحقيق ارتباط أكبر وأوثق ولمدة طويلة ومستمرة . الامر الذي يكون له أثر عميق وبعيد على الاوضاع — السياسية والاقتصادية — في الوحدات السياسية الداخلة في مثل هذا الارتباط .

وهناك الكثير من الظروف تحدث الحركة بين الدول بها او على أساسها أو في اطارها .. هذه الظروف قد تكون مشجعة أو دافعة الى اتجاه أو آخر ، تتحقق به في الظروف الجديدة — مصلحة أكبر ، أو تتحقق به — في الظروف الجديدة — قدرة أكبر على مواجهة التحديات .. أو على تحقيق الاهداف .

ومن الاتجاهات الصاعدة التي يزداد ظهورها وبروزها كل يوم الاتجاه العام نحو الوحدات السياسية الاكبر .

فلقد أدى ما حدث ولا زال يحدث من تطور ثوري في وسائل النقل والمواصلات بل وما حدث ولا زال يحدث من تقدم تكنولوجي على وجه العموم .. أدى الى زيادة ربط الوحدات السياسية بعضها بالبعض الاخر ، كما أدى الى زيادة القدرة التنظيمية على ادارة الوحدات الاكبر ومعالجة شئونها وبكفاءة . والى زيادة ربط هذه الوحدات السياسية مع الخارج عمقا واتساعا والى زيادة التفاعل بين الداخل والخارج في عالم اليوم الذي نعيش فيه .

هذه التطورات جعلت قيام الوحدات السياسية الاكبر والاقدر والاكفأ أمر ممكنا . وقد برزت للعيان المزايا الواضحة التي يمكن ان تتحقق من قيام الوحدات الكبيرة بقيام البعض منها فعلا .. الامر الذي زاد من قوة الدفع في هذا الاتجاه .

ومن الجدير بالملاحظة والذكر — هنا أن التطورات السائدة والمستمرة ، وبشكل متزايد ، في ظروفنا الراهنة تزيد من قوة الدفع للحركة نحو الوحدات الاكبر .

ولا نظننا بحاجة الى ان نؤكد ما يمكن أن يتحقق من خير بقيام الوحدات السياسية الاكبر عن طريق وجود سوق اكبر وقيام انتاج اكبر وأكثر تنوعا ومن ثم يقوم المجتمع على قاعدة أوسع وأصلب .

كذلك يمكن أن نشير الى ما يمكن أن يتحقق على هذا الاساس من تخصص أدق وأكثر كفاءة مع الافادة من التركز وما يمكن ان يتحقق من الوفورات .. كل هذا يحقق كفاءة أعلى وتكلفة اقل تكون أفيد على العموم وتحرك اصحاب المصالح التي تفيد بدرجة اكبر منها الى الدفع في نفس الاتجاه لتحقيق أقصى مصلحة لها .

ولسنا في حاجة الى ما يؤكده رجال الجيوبولتكس من مزايا المساحة الاكبر في عمومها بكمياتها وما يتوفر فيها من تنوع أكثر بل وما يمكن أن يتحقق لديها من تخصصات أدق ونوعيات أحسن تكون الحصيلة النهائية بها اعظم كثيرا من مجرد حاصل الجميع ..

هذا الى جانب ما يحققه الحجم الاكبر أو المساحة الاعظم من عمق مفيد له جدواه العسكرية وله أهميته فيما يمكن من تحقيق درجة أكبر من الانتشار .

ويمكن ان نجمع الكثير مما أشرنا اليه في قوة أكبر في حوزة الوحدة السياسية الاكبر أو الوحدات السياسية التي تترابط معا في حركتها على تحقيق اهدافها وذلك في عالم لا زال لما تستحوذ عليه الوحدة السياسية من عناصر القوة فيه أهميته الكبرى في وزنها وفي قدرتها على الحركة عموما وحركتها في المجتمع الدولي ، مع

الاخرين وفي مواجهتهم ، على تحقيق أهدافهـــا .

كذلك فان ما يتسم به عالمنا الراهن من أهمية التقدم التكنولوجي والبحث العلمي وما يقتضيه ذلك من جهود ضخمة ، بشرية ومادية اخرى ، لا يقدر عليها الا القادرون .. مع قيمة التقدم التكنولوجي والبحث العلمي الضخمة في التقدم وفاعليته الاكبر مع الحجوم الاكبر .. كل ذلك يجعل للابعاد الكبيرة أهمية خاصة ومتزايدة .

لا غرو اذن ان يكون الاتجاه العام نحو الابعاد المتزايدة لكل شيء ، وأن يكون هذا الاتجاه عاما ومتزايدا وهذا واضح في الاتجاه نحو التكتلات حتى بين الدول الكبرى .. والاتجاه نحو المزيد من العمل المشترك بـين أصحاب المصالح المشتركة في مجال أو آخر او في عـــدة مجالات .

وهذا واضح على مستوى العالم جميعا .. ذلك العالم الذي يعيش عصرا تلاشت فيه المسافات الامـــر الذي حدى بالبعض الى ان يسميه عصر العالمية Globalera او عصر العالم الواحد (Oneness of the World) .. وهو كذلك واضح على المستويات الدولية المختلفة نوعية واقليمية ...

والوطن العربي نفسه يعيش هذا العصر ويمارس الحركة فيه بهذه الروح ويكفي أن نشير هنا الى مجالات العمل العربي المشترك ومجالات العمل البترولي المشترك ومجالات العمل على مستوى دول عدم الانحيـــاز والدول النامية بل وعلى مستوى العالم جميعا في الامم المتحدة وغيرها من المجالات .

ذلك ان الواقع العالمي بما يحدث فيه من تكتل وترابط وما يتحقق بذلك من خير اكبر للاطراف الداخلة فيه يزيد من الاغراء بالسير في نفس الاتجاه العام والقيام بالمزيد من النشاطات المشتركة الاكثر فاعلية وجـــدوى للجميع . واذا كانت القوى المختلفة في عالمنا الراهن ، وحتى القوى الكبرى منها تدخل بجدية في تكتـــلات مختلفة تزيد بها فاعلية على فاعليتها وتاثيرا على تاثيرها ، في أحلاف او تكتلات اقتصادية .. فما أحرانا نحن الدول الاصغر والاقل قدرة بأن نتكتل ويكون عمل مشترك بين أصحاب المصالح المشتركة فينا على طريق تحقيق اهدافنا بفاعلية اكبر .. اذا كانت هذه هي سمة العصر الذي يتبناها بل وأن يتمسك بها فقـد يكون بهـــا الطريق الوحيد لقوة اكبر وفاعلية اعظـــم .

واكثر من ذلك فقد يكون بها الخلاص ، فمواجهة دولة عملاقة أو كبرى تقتضي — فيما تقتضي — مواجهة جماعية ومن ثم اقدر ، من الدول الاقل وقد لا يكون مخرج في مواجهة التحدي المشترك — على العموم — الا بالتجمع والترابط في المواجهة .. ويمكن ان نشير على سبيل المثال وفي ظروفنا الراهنة الى الوجودالصهيوني الدخيل بين ظهرانينا والامبريالية التي تسنده .

واذا كانت القوى التي تتحدانا وتصر على استمرار استغلالنا — وعلى قوتها فرادى — تتجمع معـــا لمواجهتنا .. لاستمرار استغلالنا وحرماننا من حقوقنا وعرقلة تقدمنا فان ذلك يوجب علينا أن نتحرك بسرعة وحسم للم شملنا وسد كل ثغرة بيننا وتجميع كل قوة معنا في هذه المواجهة التي يتجمع فيها الاقوياء ضدنا ، ويكفي ان نشير على سبيل المثال الى الاوبيك والاوابيك في مواجهة وكالة الطاقة الدولية .

واذا كان المستغلون الاقوياء يتجمعون للابقاء على استغلالهم وتعويق حركتنا على طريق استعادة حقوقنا بعد حرمان طويل ومعاناة فما أجدرنا بان نقف معا ، وان نقف ومعنا غيرنا ، وان نقف مع غيرنا بكل مايضيف الى قوتنا ويدعم مركزنا جميعا في الصراعات المصيرية التي لا بديل امامنا لمواجهتها . وان نترابط معا بمـا يزيد قوة الدفع على طريق نمونا وتقدمنا جميعا بما يرفع مستوى شعوبنا باقصى سرعة ممكنة ويعوضها عما فات ويساعدها على أن تلحق بسرعة بركب التقـــدم .

ومن المهم — في الموضوع الذى نتناوله — ان ناخذ في الاعتبار الاطار الدولي المساند واثره على التكتل واتجاهه ودرجته ومحتواه .

وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية نلاحظ ان قـــوى الاستقلال والتحرر عموما ، وفي منطقتنا تجد نفسها في مواجهة الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة التي تحاول جرها الى الاحلاف العسكرية ومنها حلف بغداد (حلف الوسط الان) .. وتقاوم منطقتنا هذا الاتجاه وتتبنى سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز وتتحرك على هذا الطريق في عمل جماعي مع الدول التي تتقارب معها في هذا الاتجاه بل وفي تعاون مع القوى التي تشـــترك معنا في مواجهـــة التحدي وان اختلفت معنا في الاتجـــاه وهي في ذلك وقبـــل ذلك تحاول أن تركز على تدعيم قدراتها الذاتية اقتصاديا وعسكريا فتتحرك على طريق التعاون العربـــي الاقتصادي والتعاون العربي العسكري في الخمسينات من هـــذا القـــرن .

واذا كانت المرحلة الراهنة التي نعيشها – مرحلة توازن الرعب النووي – تحقق في الوضع الدولي درجة أكبر من المرونة وتوفر لقوى التحرر والتقدم درجة اكبر من حرية الحركة .. فان هذه المرحلة ايضا تتسم بالتركيز على بلاد العالم الثالث بدرجة ملفتة للنظر .. وتستعمل في الصراع في العالم الثالث وعليه كل الوسائل التي يمكن استعمالها فيه . ويزيد من حدة الصراع ان العالم يمر بحالة استقطاب هذا الاستقطاب يعكس نفسه على العالم الثالث ويؤثر فيه .. ونظهر حدة الانعكاسات بشكل اقوى على المناطق ذات الاهمية الخاصة ، ومنطقتنا ذات اهمية خطيرة – اقتصادية واستراتيجية وسياسية – ومن ثم يشتد فيها وعليها الصراع ويحتسد .

ولهذا نجد ان محاولات التكتل ومنها التكتل الاقتصادي – وهو هام – يحتمل ان يؤثر عليها التضارب او التباعد في الايديولوجيا او الاتجاهات السياسية من ناحية امكانية التكتل ودرجته ومحتواه . وقد يكون التاثير ذا وزن بحيث يكون تردد حتى في الدخول في التكتل .

وكما كان التناقض بارزا والصراع المتصل به حادا كلما كان التكتل لا يتمتع بالرسوخ والاستقرار وكلما كان التوافق السياسي الاقتصادي اكبر كلما كان التكتل قائما على اسس ارسخ واكثر استقرارا . ويرى الاستاذ جاردنر – مثلا – ان :

"Nations are unlikely to surrender power to community institutions unless they are consistent with their interests. Thus economic inegration cannot run too far ahead of political integration. When a sense of political solidarity is lacking . . . economic negotiations are bound to be affected.

"Nations do not like to lend financial assistance in support of policies they do not approve."

واذا كان لايعقل ان نقول بضرورة وجود التشابه الكامل في الاتجاهات فاننا لا يمكن الا ان نقرر ان من الضروري أن يكون هناك حد ادنى من الارضية المشتركة ينبثق منها التكتل وينمو بها ثم تنمو به . ولابد أن يحقق التكتل مصلحة اكبر ومعقولة لكل الاراف الداخلة فيه والا فلا حكمة من هذا الدخول وكما يقول الاستاذان بالدفورد ولنكولن :

"In general, the strength of any (international) arrangement bears a direct relationship to the depth and span of the mutuality of interests of the parties."

وقد لا تكون المصالح التي ستتحقق للاطراف الداخلة في التكتل متشابهة ، وقد لا تكون متساوية ، المهم هو ان يحس كل طرف ان النتيجة النهائية للتكتل فيها خير اكبر له – بشكل أو آخر – بدرجة أو أخرى – مما يتحقق له بغير هذا التكتل .

واذا كانت التكتلات تتجه الى ان تلعب فيها دولة « كبرى » في المنطقة دورا قائدا في الحركة على طريقها الامر الذي قد يثير – أو قد يثير معه المضادون للتكتل في الداخل أو الخارج – المخاوف لدى الاطراف الاصغر من احتمال سيطرة وتحكم الطرف الاكبر ، فان هناك عدة ضوابط على هذا الاحتمال .

ذلك أن الدنيا تغيرت وظروف الاطار الدولي السائد لا تسمح بالسيطرة والتحكم والاستغلال ، ولا تستطيع الدولة « القائدة » أن تفرض بسهولة شيئا على غيرها عن طريق القهر والعنف .

بل ان الدور القائد للدولة « القائدة » يجعل من واجباتها – وهي تتبنى الاتجاه الصاعد في التكتل – أن تبذل جهدها للتوفيق والتنسيق لحل التناقضات الثانوية بين الاطراف المعنية كي تكون ترابط اكبر وجهد مشترك اكثر فاعلية على طريق تحقيق التكامل وتدعيمه ، والمساعدة بفاعلية اكبر على تطوير الرأي العام في الوحدات السياسية الاخرى بما يزيد قوة الدفع داخلها نحو الدخول في التكتل وتدعيمه .

وعلى الدولة « القائدة » أن تتصرف فى لباقة فتركز على المصلحة الاقليمية فى التكتـل وتبرزها وتركز على الحد الادنى من الارضية المشتركة للعمل المشترك وتبرز فى ذلك الصالح المشترك وهى من ثم تحـقق فائدة أخرى من حيث انها تمهد ـ ما أمكن ـ لتوسيع رقعة هذه الارضية المشتركة .

كما ينبغي أن يظهر التعاطف مع الدول الاقل نموا والاقل حظا على العموم من غيرها بحيث تقتـرب الفجوة بينها وبين غيرها .ويعمق هذا التعاطف ارتباط هذه الدول بالتكتـل .

وينبغى ايضا ان تشجع الوحدات الاصغر ويبرز دورها الايجابى المفيد فى التكتل ويوفر لها الشعور بالانتماء والاعتزاز به والامان ـ عن طريقــه ـ من المخاطر في الخارج ، وذلك مع تعاطف يغرى بتوثيق الارتباط به؛ لا تهجم أو تحكـم يؤدي الى الخوف من الارتباط به أو النفور منــه .

وفى المجال العربي فان التحديات الضارية التي يواجهها الوطن العربي من الوجود الصهيوني الدخيـل والامبريالية العالمية وعلى راسها وبالاساس الولايات المتحدة الامريكية ، والصراع الضارى الطويل الـذي يواجهه الوطن العربى على طريق استخلاص حقوقه التى طال نهب الاستعمار لها والتى لا زال يحاول أن يبقى منها على اقصى ما يمكنه الابقاء عليه ولاطول مدة ممكنة .. كل هذا يوجب علينا ان نترابط معا على الطريق العربى القومى فى مواجهة هذه التحديات الضارية التى ينتظر ان تعيش بمعنا وتشغل علينا حياتنا لامد غير قصير وأن نبذل قصارانا حتى يمكن أن نجعل هذه المنطقة منطقة قوة وتقدم ، فنحاول القضاء على التجزئة والتخلف ونسرع بمعدلات التنمية ونزيد من قوتنا الذاتية ولا يكون ذلك الا بالتكامل الاقتصادى العربى الشامل على طريق الوحدة السياسية الشاملة .

ولقد كان هم الاستعمار ولا زال أن يبقى على هذه المنطقة منطقة ضعف ليظل قادرا على اعمال خططه فيها ومنطقة تخلف لتظل ضعيفة ، مستغلة مربوطة به وتابعة له .. ومن هنا فان مصلحته تتناقض مع الاتجاه القومي الوحدوي الانمائي ـ وبأسرع معدل مستطاع ـ عن طريق التكامل الذي يدعم الى جانب ذلك قوتنا الذاتيـة الجماعية فى مواجهة التحديات .

ومن العبارات ذات المغزى ما قاله لورنس عن البلاد العربية الجديدة بعد معاهدة سيفر :

"If properly handled, they would remain in a state of political mosiac, a tissue of small jealous principalities incapable of cohesion."

واذا كانت بعض التناقضات فى الاتجاهات السياسية والمصالح وما معها من مخاوف قد ادت الى أن تكون نتائج الجهود المبذولة نحو الوحدة الاقتصادية نتائج غير مرضية بضآلتها ونقطع حركتها وتعثرها فان هذه كلها مصاعب يمكن التغلب عليها بالصبر بالتدرج وعدم الاندفاع والتوفيق والتنسيق بما يراعي الظروف ويحقـق بالنهاية اقصى مصلحة ممكنة للجميع وللمجموعة ككـل .

ولقد لعبت التطورات الراهنة ادوارا ايجابية في دفع السير على طريق المزيد من التعاون والترابـط الاقتصادى وعلى طريق التكافل الجماعى بناء وأمنا .

فالتعدي الاسرائيلي مع ما بينه وبين قـوى الاستغلال غير المتكافىء فى المنطقة يشكل خطرا على الجميع وليس على دول المواجهة فقط ، كما انه يعيق حركة بلاد المنطقة على طريق المزيد من استخلاص حقوقهـا المسلوبة ، الامر الذي انعكس على حركتها معا بشكل واضح بعد عام ١٩٦٧ .

ثم كانت وقفة البلاد البترولية معا منذ عام ١٩٧٠ وكانت حرب اكتوبر وما جاء معها من حركة بترولية ، كل ذلك غير فى الصورة الكثير وبشكـل بارز .

لقد اظهرت التحديات التى تواجهها المنطقة ـ وخاصة بلاد الخليج التى تواجه تحديا ضاريا ـ ضرورة الترابط وضرورة تدعيم القدرات الذاتية فى مواجهة المخاطر التي تهدد ثروة المنطقة وسيادتها على مـواردها ومقدرتها . وابرزت الاحداث قيمة العمل الجماعي والتساند المتبادل فيما يمكن أن يتحقق من مكاسب وفـي حمـايـة هذه المكاسب . وظهرت فى هذا المجال اهميـة التكافل بين البـلاد الغنية بثروتها الناتجة من البترول والدول التي تمتلك مـوارد اخرى تفتقـر اليها بعض الدول البترولية ـ الامر الذي يجعل تبادل

الجانبين ليس فقط اضـــــافة الى امكانات الجميع وانما أيضـــا قوة أكبر للجميع وتأمين أكبر للجميع وتمكين أكثر فاعلية لتحقيق المزيـــد من المكاســب .

هذا اضافة الى أهمية الايرادات البترولية في تنمية البلاد البترولية ذاتها وفي تنمية البلاد العربية غـير البترولية بما يحل مشـــاكل الانماء السريع لدى هذه البلاد ويعوض — عن طريق الاستثمار المفيد المغل للعائد على المدى الطــويل — البلاد البترولية عن ثروتها التي ينتظر أن تصل الى نهايتها بعد حين . وبهذا يتحقــق تكامل وترابط مفيد للجميع ومثمر على مدى طويل يدعمه أن يحس صاحب رأس المال بأهمية الجانب الآخر في استغلال ثروته وتدعيم أمنه وتقوية وزنه ومركزه وقدرته التساومية وأن الجانب الاخر بها يتحقق له من خير من المزاوجة بين هذه الثروة البترولية وبين ما يتوفر لديه من موارد بشرية ومادية اخــرى وما يتحقق للكل من قدرة على اعمال علاقات مع الخارج اكثر تكافؤا وتوازنا وعدالة . ومن ثم تعطى الدول البترولية الاولويـــة للبلاد العربية بعدها هي ، وتعطي البلاد العربية غير البترولية لشقيقاتها البترولية كل ضمان يعمق فيهـــا الشعور بالطمأنينة على استثماراتها بما يزيد من امكانات الحركة المشتركة والمتبادلة لخير الجميع .

والذي لا شك فيه أن الاهمية الضخمة للثروة البترولية العربية قد لعبت دورا في هذه الصورة الجديدة ، كما انها — مع ضراوة التحديات التي تواجهها المنطقة والصراع المصيري الطويل الذي نمر بخبراته كل يوم — قد أدت الى حدوث تقارب بين بلاد المنطقة المختلفة جعل كثيرا من التناقضات بينها تتراجع الى خلفية الصوره ازاء التحديات الضارية التي تواجهها جميعا وينبغي أن تواجهها معا .

بل اكثر من ذلك فان كثيرا من البلاد التي حباها الله بثروة كبيرة لم يسعد بمثلها جيرانها الذين يعانـــون من تخلف رهيب وفقر مدقع قد رأت في حكمة أن تسارع بمد يدها الى شقيقاتها الاكثر تخلفا الاقل حظا علـــى وجه العموم بما يقلل من المعاناة ويخفف من الشعور بعمق الهوة واتساعها بين الجانبين الامر الذي قد ينجر متاعب في الجميع وللجميع مما يمكن تجنبه أو التخفيف منه . وهذا بدوره يساعد على تمهيد الطريق للمزيد من التعاون الاقتصادي على طريق التكامل والوحدة بما يحقق الخير للجميع وبما يضمن المزيد من الامن وبما يرسخ درجـــة الاستقــــرار .

على أنه رغم الكثير الذى تحقق في الفترة الاخيرة — بخاصة — فان مظاهر التعـــاون تبدو اقل بكثير من مقتضيات المرحلة التي نمر بها ، ولا زال على الجوانب العربية المختلفة في ميـــدان التعـــاون والتكامـــل الاقتصادي أن تفعل الكثير حتى يمكن تحقيق المزيد من التعاون في اطار استراتيجية شاملة للوطن العربي ككل تضمن له السير بخطى حثيثة نحو المزيد من النماء والتوحد والقوة في تنسيق وتوفيق وعلى اساس واع مخطط بما يمكن من تحقيق الافادة المثلى مما لدينا من الامكانيات ومن الصمود الاقوى على الطريق لمواجهة التحديات وتحقيـــــق الاهــــــداف .*

« أن أهم التحديات التي تواجه أمتنا في هذه المرحلة هو الواقع المتخلف اقتصاديا واجتماعيا من جهـــه ووجود الاموال وتعرضها للخسائر من جهة ثانية ، وعدم الربط بينها وبين حاجات التنمية الاجتماعية في ظـل التكامل الاقتصادي العربي من جهة ثالثة » .

« ولم تعد فكـــرة التكامل الاقتصادي وضرورتها كمدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسريع وتائرها والحفاظ على مكاسبها محلا للمناقشة في أي مكان في عالم اليـــوم ، ولقد تخطت فكرة التكامل الاقتصـــــادي وضرورتها في الوطن العربي مرحلة البحث في مبررها الى مرحلة البحث في وسائل تحقيقها وتسريع جني الثمار المترتبـــة عليهـــــــا » .

وتوفـــر اتفاقية الوحدة الاطار المـرن الذي يحقق القدر الضروري الذي تستطيع كـل البلاد العربية المساهمة فيه وبذلك تترك للتعـــاون الثنائى ان يحقق خطوات أبعد من القدر المتحقق في اطار المجلس — ومن ثم يكون لبنة في طريق الوحدة الاقتصادية العربية وأحد اساليب تسريع مسيرتها .

---

* ولسنا بحاجة الى أن نؤكد هنا اهمية التعاون والتكافل مع بلاد العالم الثالث — عموما — في هذا المجال وفي مجال الحركة على طريق تحقيق اهدافنا المشتركة — على أن الحديث التفصيلي في ذلك يخرج عن نطاق هـــذا البحـــث .

وتنص المادة ١٥ من اتفاقية الوحدة الاقتصادية على أنه « يجوز لبلدين عربيين أو أكثر من بلدان الاطراف المتعاقدة عقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف وحدة أوسع مدى من هذه الاتفاقية » .

ان خير استثمار لصيغ التعاون الاقتصادى العربى هو أن نلتقى جميعا عند حد ادنى من التعاون الشامل ونلتقى ثنائيا أو ثلاثيا أو رباعيا أو أكثر على أى حد يزيد عنه .

على أننا ينبغى أن نتنبه الى اننا اذا كنا نجيز قيام تعاون اقتصـــادى أكبر بين مجموعة من البــــلاد العربية أي على مستوى الاقاليم الاجزاء من الوطن العربي مما يتحقق على المستوى الكل الشامل فان مــن المهم أن نتجنب الاثار السلبية لمثل هذا الشكــل من التعاون على الاستراتيجية العربية الكبــرى التي توصلنا الى « الهدف النهائي فى اقامة الاقتصاد العربي المتكامل كوسيلة للقوة العربية الذاتية وأداتها الضاربة » .

واذا كنا لا نمانع فى ، بل نرحب ، بقيام تعاون فى مجال او اخر مثل تنسـيق النشاط فى قطاعات معينة كالاسمدة والبتروكيماويات والحديد والصلب ... الخ . أو القيام بنشاطات اقتصادية على أساس مشتـرك مؤخرا من فكرة انشاء شركات لتمويل التجارة الخارجية للبلاد العربية والتجارة الداخية بين البلاد العربيـــة بين عدد من الدول العربية كما حدث في مجال التعدين والاستغلال الزراعي والانابيب وما جاءت به الانبــــاء وشركة عربية نقل وبناء الموانىء وعمل دراسات لامكانات الاستثمار عى طول الوطن العربى بمدة لا تتجاوز مؤخرا من فكرة انشاء شركات لتمويل التجارة الخارجية للبلاد العربية والتجارة الداخلية بين البلاد العربيـــة عاما واحدا تتكلف ١٥ مليون دولار ويتبناها صندوق الانماء بالامم المتحدة ومجلس الوحدةالاقتصادية والصندوق العـــربي للانماء .. . .

واذا كنا لا نمانع فى ، بل نرحب ، بقيام درجة اكبـــر من التعاون فى منطقة عربية جزء كمنطقة الخليجمثلا

فاننا نشترط لذلك أن يكون فى الاطار العربي الاعم ولا يعـــوق الحركة نحو التعاون والتكامل والوحـــــدة العربية الاشمل بما يساعدها ويدعمها . فذلك ليس من مصلحة الدول العربية الاخـــرى فقط وانما هو أيضا من مصلحة بلاد الخليج ذاتها فهو يعطيها تكاملا اكبـــر وأشمل واقتصادا أكفا وأكثر اكتفاء واقوى وثقلا دوليا اكبر وتعاملا مع الخارج أجدى وأفيد وقدرةعلى التساوم أكبر .. ضغطا وتاثيرا .. فى عصر التكتلاتالكبيرة .

فاذا انتقلنا الى امكانيات التعاون فى الاقليم العربي الجزء أي الخليج العربي وذلك في نطاق الاطـــار العربى الـــكل العام فاننا نلاحظ أن هذه المنطقة تضم الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، العراق ، العربية السعودية ، الكويت ، قطـــر وانها جميعا فيما عدا العـــراق والعربية السعودية بلاد صغيرة مساحة وصغره وبشكل واضح سكانا بل ان الامارات العربية المتحدة كانتالى عهد قريب سبعامارات منفصلة لم ترتبط معا برباط الدولة الواحدة الذى نرجو له المزيد من التوثق مع الايام — الا منذ ما يزيد قليلا على ثلاث سنوات وهى تعاني بشدةمن نقص الايدي العاملة المدربة ومن ندرة الكفايات الفنية ، وحتى بالنسبة للعراق والسعوديـــه فانها لا زالت تحتاج لليد العاملة المدربة وللخبرات الفنية فى غير قليل من المجالات .

وأكثر من هذا فان مجموع سكان كل هذه البلا بما فيها العراق والعربية السعودية لا يصل رغم ما يحتويه من سكان خارج هذه البلاد — عرب أو غير عرب — الى ثلثى مجموع سكان ايران وحدها على الجانب الاخر من الخليج وتشترك هذه البلاد جميعا وبشكل عام فى تخلفها الاقتصادى وتحتاج الى جهود ضخمة للتغلب على التخلف ودفع عجلـــة التنميـــة.

ولا شك أنها تستطيع — اذا تعاونت معا — على طريق الوحدة الاقتصادية — بالتدريج — وفى اطار التعاون العربى الاشمل — أن تواجه مشاكلها بكفاءة اكبر وأن نحقق نموا اقتصـــــاديا أكبر وأكثر توازنا وأن تتجنب كثيرا من الضياع الذي ينجم عن كثير من التكرار وعدم الافادة من السوق الاكبـــر وحجم الانتاج الامثل .

كما تشترك هذه ابلاد — بسبب ثروتها البترولية والاستغلال غير المتكافىء لها بواسطة الغرب وخاصة الولايات المتحدة ولمدة طويلة مع محاولة الغرب الابقاء على كل ما يستطيع الابقاء عليه من سيطرته واستغلاله — فى أنها — عموما وخاصة — فيما عدا العراق والسعودية — بالمقارنة بما تواجهه من تحديات يـــرى البعض أن سلطنة عمان واحدة من دول منطقة الخليج .

خليجية أو غير خليجية — اضعف من أن تواجه التحدي فرادى ، ومن مصلحتها أن تلم شملها وتجمع قواهـــا فى هذه المواجهة — بل يمكن القول انها حتى بتجمعها فى حاجة الى التكافل العربىالشامل لمواجهة ما يتهددها من مخاطر وهي مخاطر يمكن أن تكون اكبر من حدود امكاناتها .

واذا كان البعض ينادي بفكرة توحيد الخليج (الدكتور وحيد رأفت مثلا) فاننا نرى أن هذه الفكرة فكرة غير واقعية بل هي أقرب الى الخيال . واذا كان ذلك كذلك فلا بد للبلاد العربية ان تدعم مركزها بالعمل المشترك .

وحتى حين ننادي بالتعاون مع الجارة ايران — ما كانت مستعدة لهذا التعاون — فان الترتيب لهذا التعاون يتحقق بدرجة اكبر من التكافؤ بين الطرفين لو ان الجانب العربي كان يتحرك كلا واحدا ومعا .

واذا كان النفط وما نجم منه من ثروات ضخمة قد ساعد على تثبيت نظم الحكم القائمة في كثير من هذه البلاد فانه ايضا قد أدى الى فتح هذه البلاد لكثير من المجموعات البشرية المتنوعة ، وفتحها على البلاد فيما حولها وعلى العالم الخارجي الامر الذي كان عاملا هاما من العوامل وراء القلق الاجتماعي الموجود في بعض هذه المناطق وفيما حولها . ولقد كان من أحكم الامور ما حدث من قيام اتحاد الامارات العربية على أساس من التكافل المشترك الى حد كبير وخاصة ان اعداد السكان في الامارات ليست اعدادا ضخمة مخيفة بل ان بعض البلاد البترولية قد وجد من الحكمة أن يمد يده بالمعاونة الى أشقائه حتى في المناطق المجاورة في الجنوب العربي مخففا بذلك من الاثار الضارة التي يمكن أن تنجم من الاحساس العميق بالفارق الكبير بين جزء من المنطقة وجزء آخر منها .

وتشترك هذه البلاد في أنها تعتمد اعتمادا اساسيا أو كبيرا جدا على تصدير البترول وخاصة البترول الخام الى الخارج وأن هذا البترول يدر ايرادا ضخما . وهناك كثير من القضايا المتصلة بالبترول والتي تهم هذه المجموعة ويمكن ان تواجهها معا بقدرة أكفأ وأكثر فاعلية وتحقق من ثم لنفسها جماعة — خيرا أكبر .

ومن ذلك مثلا التنسيق فيما بينها فيما يختص بالتسعير والانتاج — كما حدث الى الان في نطاق الاوبيك ككل . ومن ذلك مثلا الترتيب الجماعي في مواجهة أي تصرف تقوم به الشركات أو الدول المستهلكة . ومن ذلك العمل على تولى هذه البلاد لعملية الانتاج بنفسها من الناحية الفعلية وكذلك تولي العمليات البترولية الاخرى التالية لمرحلة الانتاج والتنسيق فيما بينها فيما يتصل بهذه المراحل والنشاطات . ومن ذلك على سبيل المثال التصرف المشترك في الترتيبات البترولية مع الخارج وفي استثمار ما يفيض من الايراد البترولي بما يضمن استثمارا آمنا مستقرا وايرادا منتظما مستمر محل البترول الذى لا بد وأن ينتهي الى النفاذ ، ويعطى قدرة أكبر على المواجهة والمساومة في هذه المجالات .

كذلك فان المنطقة كما اسلفنا بقلة عدد سكانها عموما تواجه مشكلة في هذا المجال وخاصة مع وجود الصناعة البترولية والامل في الانماء الاقتصادي وباقصى ما يمكن وما تحتاجه النشاطات المختلفة من أيد عاملة وقوى عاملة مدربة وخبرات فنية وما يقتضيه ذلك من ترتيبات وتسهيلات وما يحتاجه الوضع من توفير تسهيلات التدريب في المجالات المختلفة وما ينجم عن وجود قوى عاملة بنسبة كبيرة من الخارج في قلب المنطقة من آثار وما يتصل بها من قضايا .. كل هذه امور جادة يمكن تناولها في المنطقة ككل على أساس مشترك بما يحقق مصلحتها وذلك في اطار ترابط عربي صحي شامل .

الا أن المنطقة لا تزال تعاني من كثير من معوقات للتعاون المشترك ، فهناك كثير من المشاكل مثل مشاكل الحدود بين كثير من هذه البلاد احداها والاخرى ، وهناك كثير من الحساسيات والخصومات والمخاوف ، ولا تتردد القوى الخارجية التي لها مصلحة في ابقاء الاوضاع على حالها في اذكاء نارها أو حتى في خلقها أصلا وهناك النزعات المحلية الضيقة واختلاف انماط ومناهج الحكم في الاقطار الخليجية .. الخ .. الخ .

وواجب الدول الخليجية ..بل وواجب البلاد العربية جميعا أن تعمل على ازالة الحساسيات وتسوية المشاكل بين هذه البلاد ، ومن ذلك ما تم من تسوية مشاكل الحدود بين السعودية والبحرين والسعودية والامارات والعمل على تسوية الخلافات بين العراق والكويت مثلا ومحاولات دفع التعاون بين العراق والسعودية خطوة الى الامام الخ . كذلك يمكن الاشارة في هذا المجال الى محاولات الوساطة في قضية ظفار .

وقد أدت الظروف البترولية والعربية الى أن تتحرك البلاد العربية لتسوى خلافاتها وتتقارب من بعضها ويكفي أن نشير — الى جانب ما سبق — الى تصريحات السيد / سالم ربيع علي فيما يتصل بالعلاقات بين اليمن الجنوبية وبين بلاد الجنوب والخليج العربية ، ويذكر احد الكتاب اننا امام ظاهرتين هامتين أولاهما : تقارب واضح بين الكيانات السياسية ذات الانظمة المتشابهة . وثانيتهما : الانفتاح والحوار بين الاتجاهين السياسيين والمختلفين على طول سواحل الخليج والجزيرة . وهذا يمكن من المواجهة الاقدر للتحديات .

كذلك من واجب دول المنطقة أن تعمل ـ بجانب الخطوة السابقة التي تمهد لتحقيق المزيد من التعاون ـ أن تعمل معا على وضع اسس التعاون الشامل بينها ضمن أطـر محددة وقائمة ومستمـرة .

وقد عقـدت بعض اتفاقات حديثة وان كانت مقصورة على بعض دول الخليج ومحدودة بالمسائل غـير السياسية ويدعو البعض لوحدة تدريجية اقتصادية وثقافية واجتماعية ثم سياسيـة . كما يدعـو الـى تنسيق السياسة الخارجية وتوحيد التمثيل الدبلوماسي والتمثيل في المنظمات الدولية وتنسيق السياسـة الدفاعية . كما لعبت الاوبيك العربية دورا هاما بتبنى عدد من المشروعات المشتركة ذلك أن « الدول المنتجة تدرك أن عليها ان تعمل على دعم وتنمية قدراتها الذاتية في مجال النفـط وأن أسلم الطـرق الى هذه الغاية هو التضامن فيما بينها لتنفيذ مشروعات نفطية مشتركة » ومن هذه المشروعات مشروع الناقلات وراس ماله ٥٠٠ مليون دولار وشركـة الاستثمارات العربية ورأسمالها ١٠٠٠ مليون دولار ومشروع الحوض الجاف الذي وضع حجـر الاساس له في ١٩ / ٢ / ١٩٧٥ وبهذه المناسبة اعلن رئيس وزراء البحرين ان « المشروع يتجاوز ولا شك المنافع الاقتصادية والانمائية المعقودة عليه ، وسيسجل لهذه الامة الكبيرة هدفين ساميين طالما راود خواطـر ابنائها المؤمنين بوحدتها وهما التعاون العربي باوسع معانيه والاستثمار الانتاجي الفعال لمواردهـا وثروتهـا النابضـة » .

هذه المشروعات وغيرها مما تشترك فيه بلاد الخليج باهميتها الكبـرى في الاوابيك وكذلك ممـا يقـوم في الخليج على أساس من الدراسة والتنسيق تقـوم على اساس تكامل المنطقة الواحدة وتدعم هذا التكامل . ونحن نرجـو أن يتحقـق منها ومن غيرها الكثير .

ان التعاون المشترك بين دول الخليج ـ على طـريق الوحدة ـ ضرورة لا غنى عنها ويكفي هنا أن نشير الى ما جاء في تصريح لولي عهد البحرين في زيارته للكويت« بما أن هذا العصر هو عصر الدول العملاقة فمـن الواضح انه ليس هناك مجال للدول الصغيرة للبقاء منفردة وان حاولت فان ذلك سـيدفعها حتما للمزيد من التخلف والضعف في الوقت الذي تزداد فيـه الدول المتقدمة تقدما وكل ذلك يدفعنا للايمان بمبـدأ التعـاون القائـم علـى حسن النيـة أولا ووضـوح الرؤية ثانيـا » .

وفي اجابة له عن سؤال عن الاتحاد بين البحرين وقطر واتحاد الامارات اجاب وزير خارجية البحرين محرر الجمهوريـــة (١٢ / ٢ / ١٩٧٥) :

« ان هذه البلاد قليلة السكان وهي في اشد الحاجة للوحدة ومصير المنطقة يحتاج الى كيان موحد وهناك بعض العقبات التي عطلت الوحدة حتى الان ... ولكن هذا العام سيشهـد اجتماعا على مستوى القمة بـين هذه الامارات لوضع اسس التكامـل بينها » .

على اننا نعود فنتذكـر أن هذه الجهود الخليجية لا يمكن الا ان تكون في اطار تكامل عربي اشمل هـو ضروري لتنمية موارد المنطقة واستغلالها الاستغلال الامثل الذي يحقق الخير الاعظم لابناء المنطقة والذي يحقق الخـير للوطن العربـي جميعـا .

ونحب أن نؤكد في النهاية « انه لا نجاح لتكامل اقتصادي عربي الا اذا انتشر الوعي به وازداد التصميم عليه ودق التخطيـط له والا اذا عهد بادارته الى أجهـزة كفؤة متعاونة وضمن لقراراتها قدرا محسوسـا متزايدا من التنفيذ الصادق السريع » .

تقارير الاداء :
وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير

د. علي عبد الرحيم *

تشكل تقارير الاداء جزءا رئيسيا من نظام المحاسبة الادارية في المشروع ، اذ انها تمكن الادارة من تحقيق وظيفة الرقابة بشكل فعال . ويذكر Welsch ان طريقة اعداد واستخدام هذه التقارير تؤثر بشكل خطير على مدى تحقيق المشروع لاهدافه المخططة .

"The performance reporting phase of a Comprehensive budget program is very critical, and the manner in which it is handled will in turn have a significant effect upon the extent to which the planned goals and objectives are attained." (1)

يهدف هذا البحث الى دراسة تقارير الاداء كوسيلة للاتصال واقتراح القواعد والمبادىء التي يجب أن تحكم اعدادها واستخدامها .

يحتاج المشروع عادة الى عدة أنواع من التقارير الخارجية External Reports السنوية التي تعد لهيئات خارجية مثل مصلحة الضرائب والتقارير التي تقدم لاصحاب المشروع Owners Report والتي تعد طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها . والتقارير الداخلية International Reports وتعد هذه التقارير للاستخدام الداخلي في المشروع ويجب أن تعد طبقا لاحتياجات ادارة المشروع نفسه وتشمل هذه تقارير الاداء والتي تعد على فترات منتظمة يومية أو اسبوعية أو شهرية على حسب حاجة الادارة وهي عادة تقارير تتبع نفس النمط والشكل من فترة الى اخرى حتى يسهل على المدير المستخدم لهذه التقارير قراءتها ومقارنة الاداء في الفترات المختلفة واستخدامها بشكل فعال في مجال الرقابة الادارية . وعادة ما تقارن هذه التقارير بين الاداء الفعلي والخطة وتوضح درجة كفاءة الاداء ويؤدي استخدام هذه التقارير من فترة الى اخرى الى ظهور الحاجة الى نوع آخر من التقارير والتي تسمى بالتقارير الخاصة . Special Reports

وتعد التقارير الخاصة لابراز مشاكل معينة ظهرت كنتيجة لاستخدام تقارير الاداء فاذا ما اتضح من تقارير الاداء مثلا أن هناك مشكلة طاقة غير مستغلة في أحد الاقسام يمكن في هذه الحالة اعداد تقرير خاص لابراز هذه المشكلة وتوضيح اسبابها واقتراح كيفية معالجتها .

وتحتاج المشروعات الى الانواع المختلفة من التقارير التي ذكرت سابقا ولكن هذا يعتمد على حجم المشروع . وكلما زاد حجم المشروع كلما احتاج الى نظام فعال للتقارير .

---

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة ، والعميد المساعد بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة الكويت .

Welsch, Glenn A. Budgeting Profit Planning and Control, Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey 1971, P. 496.

وكلما نما المشروع يجب اعادة النظر فى نظام التقارير حتى ينمو نظام التقارير نمــــوا متوازنا مع المشروع نفسه .

وتعتمد الادارة اعتمادا كبيرا على التقارير فى اتخاذ القرارات ورسم السياسات الادارية المناسبة . لذلك يجب أن تعد اعدادا مناسبا طبقا لاحتياجات الاداره اذ انها تستخدم كوسيلة اتصــــــال بين المحاسب والمدير من جهة وبين المدير ورئيسه من جهة أخرى . ويؤكد احدى الدراسات لجمعية المحاسبين الامريكيين هذا المعنى بقولها :

"In order to be useful to management, Accounting information must be communicated to management personnel. Communication implies that a person receiving the information understands the nature and significance of material contained in the reports he receives. When communication is genuinely effective management's actions and decisions are likely to be based on the facts which they receive rather than on an untested impressions and guesses. However, **there is reason to believe that accounting reports to management have not always achieved their intended purpose** because the reports were not understood, recipients lacked time required to grasp the meaning or the content of reports was not relevant to problems facing the persons who receive them." (1)

ومن هذه الدراسة يتضح انه بالرغم من ان هذه التقارير يجب أن تعد كوسيلة اتصال تســــاعد المستويات الادارية المختلفة فى المشروع على الرقابة واتخاذ القرارات الادارية المناسبة الا أن هــــذه التقارير لا تستخدم كنتيجة لعدم فهمها بواسطة الادارة او أن الادارة لا تخصص الوقت الكافى لقـــراءة وفهم محتوى التقارير واستخدامها أو أن التقارير ليست مرتبطة ارتباطا مباشرا بالمشاكل التى تواجهها الادارة .

ونتيجة لهذا تفشل التقارير كوسيلة اتصال وبفشل التقارير كوسيلة اتصال ينتج عن هذا عــــدم استخدام الادارة للتقارير كأساس لاتخاذ القرارات ورسم السياسات الادارية والبديل لاستخدام التقارير فى هذه الحالة هو خبرة المدير المبنية عن انطباعاته وتخمينه .. أى أن الفرق ببساطة شديدة بين استخدام التقارير وعدم استخدامها هو الفرق بين الاسلوب العلمى فى الادارة والاسلوب غير العلمى الذى يعتمد على الصدفة والتخمين فقط . ولا يمكن الادعاء بأن استخدام التقارير يقلل من شأن استخدام المدير لخبرته بل على العكس فان استخدام المدير للتقارير يساعده على استخدام خبرته بشكل علمى وفعال . اذ أن استخدام الخبرة فى هذه الحالة لا يعتمد على الانطباع والتخمين بل على حقائق التقارير .

وفى حالة نجاح التقارير كوسيلة للاتصال فانها تؤثر على القرارات الادارية . وعلى هذا الاساس يجب على مصمم التقارير أن يدرس ويتفهم بعمق مشاكل واحتياجات الادارة ومن ناحية اخرى يجب على مستخدم التقرير أن يدرس ويتفهم بعمق نظام التقارير المستخدم فى المشروع ومعنى البيانات المقدمة اليــه وكيفية استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات . من هذا يتضح أن المحاسب والادارى اصبحا يعملان معــا بشكل مترابط ومتشابك فى ظل نظام للمحاسبة الادارية وأصبح الاتصال فى هذه الحالة اتصالا ذا اتجاهين Two ways communication وبدون الوصول الى هذه الحالة من التفهم العميق لكل منهما لمشاكل الاخر وأساليبه لا يمكن أن ينجح نظام التقارير كأساس للرقابة الادارية واتخاذ القرارات ورسم السياسات .

وتتميز تقارير الاداء بأنها تنقل الى المستويات الادارية المختلفة صورة عن الاداء الفعلى مقارنا بالخطة وعلى هذا فهى توضح درجة كفاءة الاداء الفعلى وتعكس درجة كفاءة الاداء فى الحقيقة كفاءة المســتويات

---

1 "Reports which management Find most useful." NAA Bulletin, Accounting Practice, report No., (Feb. 1960)

الادارية المسئولة عن التنفيذ وعلى هذا فتقارير الاداء تمثل مشكلة سلوكية حيث انها تظهر كفاءة وعـــدم كفاءة المسئولين عن التنفيذ . واذا لم تحسن الادارة استخدامها فقد تؤدى الى علاقات سيئة بين المحاسب والمدير من ناحية وبين المدير ورئيسه من ناحية اخرى اذ ان المحاسب فى هذه الحالة يظهر عيوب القســم وعدم كفاءته أمام رئيسه وبالاضافة الى ذلك فان هذه العيوب وعدم الكفاءة تنشر فى تقارير . وهذا يضــيف الى مشكلة قديمة وهى أن المديرين التنفيذيين ينظرون الى المحاسب على انه يقصر خدماته على مســـتوى الادارة العليا فى المشروع .. ويجب على المحاسب الادارى أن يغير من تلك النظرة بحيث تصبح النظرة اليه انه يقدم خدماته الى الادارة العليا والوسطى والمستويات الدنيا ويصل فى تقديم خدماته حتى المســـتوى الاشراف الاول (رؤساء العمال) .

يجب أن يشعر المدير أن المحاسب يقدم اليه خدمة معينة وان ابلاغه بالنتائج السيئة للقسم يساعده هو أولا فى تخطى العقبات الموجودة فى القسم وحل المشاكل وبالتالى يساعده على رفع كفاءة قسمه ويجب ان يكون المحاسب حريصا جدا فى شرح اسباب الانحرافات وعدم الكفاية فى القسم وفى رايى انه يجب ان يتعرف على وجهة نظر رئيس القسم فى الانحرافات قبل كتابة تقريره .

وهناك قواعد معينة يجب أن يلتزم بها مصمم التقارير منها :

١ — ان يصمم النظام ليناسب الظروف العملية للمشروع اى يجب عليه أن يدرس التنظيم الادارى للمشروع وتحديد المسئوليات فيه حتى تصمم التقارير طبقـــا لمبدأ محاسبة المســـئولية Accounting Rseponsibility ويجب عليه ايضا أن يدرس الهيكل المالى والتكاليفى والفنى للمشروع حتى يستطيع أن يحدد المشاكل الرئيسية التى يجب ان تبرزها التقارير كما يجب عليه ان يقابل الاشخاص المسئولين عن ادارة المشروع حتى يتعرف على احتياجاتهم بالنسبة للتقارير .

٢ — يجب أن يعد نظام التقارير ليساعد الادارة فى الرقابة على أداء المشروع ككل وكذلك فى الرقابة على أداء الاقسام المختلفة فى نفس الوقت كما يذكر

. . . the process of management is to a Considerable degree the Continuing Study of different sections of the business, one by one, Combined with overall studies of groups, sections and of the whole business.

"Sectional studies alone will not be conclusive for they do not take account of the happenings elsewhere in the business. Overall studies alone will provide no conclusive evidence about which part of the business is responsible for what happenings,

Both kinds of study are needed."

وبجب أن تعطى الصورة العامة للاداء فى تقرير ملخص نتيجة التفاصيل فى تقارير اخرى حتى يستطيع المدير أن يرى الصورة العامة أولا ثم يحدد المشاكل الرئيسية فى الاداء الفعلى ثانيا ثم يفحـص ويدرس هذه المشاكل لتحديد الاجراءات العلاجية المطلوبة ثالثا . ولا يمكن تحقيق ذلك الا باستخدام مبدأ الادارة بالاستثناء Management by Exception فى اعداد التقارير .

٣ — يجب أن تصمم التقارير بحيث تظهر اتجاه الاداء الفعلى مقارنا باتجاه الخطة حيث أن الاتجاه يساعد المدير على معرفة ما يجب أن يفعله فى المستقبل لتحقيق اهداف الخطة فى الفترة المتبقية . وعلى هذا فالاتجاه يقدم بيانات تخص فترة مستقبلية ولا يكتفى فقط بالبيانات التاريخية والفترات الماضية ويمكن تحقيق ذلك عن طريق اظهار الارقام المجمعة حتى تاريخ التقرير مقارنة بالخطة .

٤ — مقارنة الاداء الفعلى بالخطة .. وعلى هذا تعتبر الخطة مقياس موضوعى للاداء الفعــــلى والانحراف وتكون بيانات الموازنة التخطيطية المرنة وتقارير الاداء هى الاساس للمناقشة بين المستويات الادارية المختلفة كما يجب أن يلتزم كاتب التقرير بناحية الموضوعية .

Edey, Harold C. Business Budgets and Accounts, London; Hutchinson & Co. (Publishers) Ltd. 1964, P. 18.

٥ ــ يجب أن نصمم التقارير بشكل نمطى من فترة لاخرى حتى يستطيع المدير أن يفهمها ويجب أن توضح له المشاكل الرئيسية التى أدت الى الانحراف بمجرد النظر الى التقرير .

٦ ــ يجب ان تعد التقارير بلغة سهلة يفهمها المستخدم وعلى هذا فيجب أن تناسب المستوى التعليمى للمدير فيمكن اعداد بيانات محاسبية للمديرين الذين درسوا العلوم التجارية وتقديم بيانات فى شكل رسوم بيانية للمديرين الذين درسوا العلوم الهندسية وهكذا .

٧ ــ يجب أن يقوم مصمم التقارير بحملة تعليمية لتقديم نظامه الجديد الى المستويات الادارية المختلفة وأن يجعلهم يشعرون بأنهم شاركوا فى تصميم النظام وان اراءهم قد درست بعناية مما يساعد على قبولهم للنظام وتاييده واستخدامه .

٨ ــ يجب أن يقوم المحاسب بشرح الارقام المختلفة وفحواها للمستويات الادارية المختلفة وخصوصا المستويات الدنيا حتى يساعدهم على فهم التقارير وبالتالى استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات العلاجية المناسبة .

٩ ــ يجب أن تكون بيانات تقارير الاداء أساس متابعة المستوات الادارية العليا للمستويات الدنيا مما يساعد على استخدام المستويات الدنيا لبيانات التقارير .

١٠ ــ يجب أن تعد التقارير على فترات منتظمة طبقا لاحتياجات الادارة وطبيعة عمل المشروع وكلما قلت الفترة زادت التفاصيل .. فبيانات التقارير اليومية أكثر تفصيلا من البيانات الاسبوعية وهذه بدورها اكثر تفصيلا من البينات الشهرية وهكذا ، حيث ان البيانات الاسبوعية أو الشهرية هى عبارة عن ملخص للبيانات اليومية وعلى ذلك فهى اقل تفصيلا .

١١ ــ يجب ان تعد البيانات بسرعة فلا يجب أن تكون الفترة بين التنفيذ الفعلى واعداد التقرير كبيرة حتى يمكن اكتشاف الاسباب الحقيقية للانحرافات واتخاذ القرارات العلاجية بسرعة .. ويمكن للمشروع هنا أن يستفيد من الامكانيات الهائلة للحاسب الالكترونى والآلات الحاسبة .

١٢ ــ يجب أن تكون البيانات مرتبطة ارتباطا مباشرا بالمشاكل الرئيسية
Relevant to the main problemareas

للمستوى الادارى الذى يقدم اليه التقرير .

١٣ ــ يجب أن يعاد النظر فى هذه التقارير بعد استخدامها فعلا .. فالمحك لنجاح النظام هو التطبيق العملى واستخدام المستويات الادارية المختلفة للتقارير ويجب أن تعدل هذه التقارير طبقا لنتائج التطبيق . كما يجب اعادة النظر فى نظام التقارير من وقت لاخر لاختبار مدى ملاءمتها للاحتياجات المتطورة للادارة .

١٤ ــ يجب أن تعد تقارير مختلفة للمستويات الادارية المختلفة العليا والوسطى والدنيا .. ونجد أن اهتمامات كل من هذه المستويات الثلاث مختلفة .. ففى حين تهتم الادارة العليا باداء المشروع ككل اى الصورة العامة للاداء .

والمشاكل العامة التى تؤثر على السياسات الادارية دون الدخول فى التفاصيل ، تهتم الادارات الوسطى بالاقسام الرئيسية المسئولة عنها سواء أكانت تمثل أقسام البيع أو الانتاج او الخدمات فى حدود السياسات الادارية التى ترسمها الادارة العليا . وتدخل فى تفاصيل الاداء بالنسبة للاقسام المسئولة عنها بينما تهتم الادارة الدنيا بالاداء اليومى للقسم أو الوردية المسئولة عنها . وعلى هذا الاساس فتقارير الاداء للملاحظين ورؤساء العمال يجب أن تكون تفصيلية وسهلة اللغة ومرتبطة ارتباطا مباشرا بعمل ومسئولية الملاحظ ويجب أن تكون تفصيلية وسهلة اللغة ومرتبطة ارتباطا مباشرا بعمل ومسئولية الملاحظ ويجب ان تكون يومية أو اسبوعية على أقصى تقدير .

فمثلا ، يمكن للادارة العليا ان تراقب الصورة الاجمالية للاداء عن طريق بيانات شهرية وربع سنوية ممثلة فى تقارير نتائج الاعمال وقائمة تدفق الاموال والتقارير العامة للانتاج والبيع والتمويل ويمكن اعداد بعض الرسوم البيانية لمعدل رأس المال المستثمر وبعض الاحصاءات عن تطور رأس المال العامل .

ويمين للادارة الوسطى أن تراقب الاقسام المسئولة عنها عن طريق بيانات تفصيلية أسبوعية وشهرية تمثل ملخص أداء الاقسام المسئولة عنها كأن تعد تقارير لمدير المبيعات عن اداء المناطق والوكلاء المختلفين مقارنة بالخطة . ويمكن للادارة الدنيا ان تراقب الوردية أو القسم المسئول عنها عن طريق بيانات تفصيلية يومية أو أسبوعية .

ولا شك أن نظام التقارير الدورية كجزء من نظام الرقابة بالمشروع يعتمد اساسا على اهداف المشروع وظروفه ومشاكله ويرتبط ارتباطا وثيقا بالتنظيم الادارى للمشروع . ولا شك أنه مهما اختلف التنظيم الادارى للمشروع فلا بد من وجود ادارة عليا وادارة تنفيذية وتهتم الادارة العليا للمشروع بالصورة العامة للاداء بينما تهتم الادارات التنفيذية المختلفة بالاداء فى حدود مسئوليتها .

ومن هذا يتضح أن تقارير الادارة العليا تختلف اختلافا جوهريا عن تقارير الادارة التنفيذية اذ يجب أن تعد الاولى لتعطى صورة كاملة عن أداء المشروع ككل بينما تعد الثانية لتعطى صورة كاملة عن اداء جزء معين من المشروع (ادارة أو قسم) .

التقارير الدورية الخاصة بالادارة العليا للمشروع :

قد يقوم النظام على امداد الادارة العليا للمشروع بتقارير شهرية وربع سنوية ولكن يجب أن تكون هذه التقارير متكاملة فمثلا تعرض التقارير الشهرية العمليات الجارية بينما تعرض التقارير الربع سنوية العمليات الرأسمالية .

ا) التقارير الشهرية :

وحيث أن العام يحوى ٥٢ أسبوعا فيستحسن تقسيم هذا العام الى أربعة فصول وكل فصل يحوى ١٣ اسبوع كما يلى :

الفترة الاولى ٤ أسابيع + الفترة الثانية ٤ اسابيع + الفترة الثالثة ٥ اسابيع . وعن كل فترة من هذه الفترات يمكن اعداد وتقديم التقارير التالية :

١ — قائمة الدخل .

٢ — التقرير المالى وتقرير عن نشاط المبيعات والارباح .

٣ — تقرير عن تشكيلة المبيعات والربحية .

٤ — تقرير عن مصروفات الادارات المختلفة .

أولا — قائمة الدخل :

يجب أن تكون قائمة الدخل التقرير الدورى الاساسى فى نظام التقارير الشهرية بينما تكون التقارير الاخرى تقارير مساعدة او تفصيلية للتقرير الاساسى واتباع هذا المبدأ باعطاء المدير قائمة تحوى الصورة العامة ثم قوائم مساعدة تحوى تفصيلات الصورة العامة يعتبر احد الاسس المهمة فى عرض البيانات على الادارة العليا اذ ان هؤلاء المديرين يريدون أساسا أن يعرفوا الصورة العامة أو الهيكل العام للنشاط دون التدخل فى التفاصيل فان أرادوا بعد فهم الصورة العامة تتبع تفصيل معين فيمكن لهم ان يفعلوا ذلك عن طريق دراسة التقارير التفصيلية المرفقة بقائمة الدخل.واتباع هذا المبدأ يتيح للمدير العام أن يرى الصورة العامة ويلتقط منها المشاكل المهمة (متبعا مبدأ الادارة بالاستثناء) ثم يتتبع هذه المشاكل فى التقارير التفصيلية وحيث ان افراد الادارة العليا ليسوا كلهم محاسبين كما أنهم لا يملكون الوقت الكافى لتفهم النواحى الفنية فى المحاسبة لذا وجب أن يكون عرض التقرير عرضا مبسطا ويجب أن يبتعد عن النواحى الفنية اى ياخذ شكل التقرير لا شكل الحساب .

كذا يجب أن يشرح التقرير ذاته للمديرين المختصين وأن يؤخذ رأيهم فيه حتى يتأكد مصمم النظام أن المعلومات والبيانات تستخدم بنفس الطريقة التى وضعها المصمم وهذا فى حد ذاته لا يعدو أن يكون ترويجا للنظام يحصل منه المصمم على موافقة المديرين وقبولهم وتعضيدهم للنظام .

ويجب أن تعرض قائمة الدخل ملخصا لعمليات التشغيل والمتاجرة عن الشهر (٤ أو ٥ أسابيع كما سبق أن وضحنا) ويجب أن يعرض لك بمنتهى البساطة والتركيز فيعرض الصورة الاجمالية للنشـــاط تحت التبويبات المناسبة لكل حالة .

وفى حالة اذا ما كان نظام التكاليف القائم يتبع نظرية التكاليف المتغيرة فيجب أن تقسم التكاليف الى متغيرة وثابتـــة .

واذا ما اتبع نظام التكاليف المعيارية ايضا فيجب أن تقارن التكاليف المباشرة بالتكاليف المعيارية . وهذه المقارنة تساعد على معرفة وتحديد الانحرافات بين التكاليف المعيارية والفعلية . ويجب ان يعرض هذا التحليل اجمالا فى قائمة الدخل وتفصيلا فى القوائم المساعدة . فمثلا تعرض الانحرافات الكلية فى قائمة الدخل أما تحليل هذه الانحرافات الكلية الى مكوناتها سواء كانت التغير فى السعر او الكمية فيجب أن تعرض فى القائمة التفصيلية .

وبهذا الشكل يمكن للادارة العليا أن ترى الصورة الاجمالية بشكل مبسط دون أن تغرق فى التفصيلات أو النواحى الفنية فان أرادت تتبع انحراف معين يمكن لها ذلك على القوائم التفصيلية . وعلى هذا فطريقة العرض المقترحة تساعد الادارة العليا على متابعة المديرين التنفيذيين كاساس لحل المشاكل الرئيسية فى المشروع واتخاذ الاجراءات المصححة .

ويجب أن تعرض القائمة أيضا الربح الحدى المعيارى وأثر الانحراف على هذا الربح . وفى هــذا فصل بين مسئولية ادارة المبيعات ومســـــئولية ادارة الانتاج عن الانحرافات اذ أن الانحـــــراف بين الربح الحدى المعيارى وبين الربح الحدى بالموازنة يكون مسئولية ادارة المبيعات حيث انها مسئولية عن أسعار البيع وقلة المبيعات ما دام الانتاج قد توافر فى الوقت المناسب وبالجودة المناسبة فى حين أن الانحراف بين الربح الحدى المعيارى كنتيجة لزيادة التكاليف الفعلية الحدية عن التكايف الحدية المعيارية تكون مسئولية ادارة الانتاج حيث انها مسئولة عن الكفاية فى استخدام عوامل الانتاج . وعلى هذا الاساس يتبع هــــذا العرض مبدأ « محاسبة المسئوليات » اذ أنه يوضح المسئولية فى الانحراف وكذا يتبع أيضـــا مبدأ الادارة عن طريق الاستثناء .

وبهذا الشكل تساعد هذه البيانات الادارة العليا للمشروع على تحديد ومناقشة المشاكل الجـوهرية ومتابعة المدير التنفيذى المسئول لمعالجة هذه المشاكل واتخاذ الاجراءات المصححة .. وبهذا يحقق هــــذا الجزء أمن القائمة ثلاثة أهداف هامة :

١ — عرض الصورة الاجمالية لنشاط المشروع دون الدخول فى التفصيلات .
٢ — مساعدة الإدارة على معرفة الانحرافات المهمة والمشاكل الرئيسية .
٣ — مساعدة الادارة على متابعة المدير التنفيذى المسئول عن الانحراف .

أما الجزء الثانى من القائمة فيجب أن يعرض التكاليف غير المباشرة ويجب ان تجمع هذه التـكاليف وتعرض طبقا للمسئوليات الوظيفية (الانتاج — التسويق — الادارة) وكذا يجب أن تقارن بالموازنة .

ويجب أيضا اتباع مبدأ عرض الصورة الاجمالية على قائمة الدخل ، أما التفصـيلات فيجب عرضـها فى قائمة مرفقة اخرى وكذا يجب عرض الانحرافات الكلية فى هذه القائمة أما مكونات هذه الانحرافات فيجب أن تعرض فى القوائم المساعدة .

ويجب أن تعرض القائمة مقارنة بين الفعليات وتقديرات عن الفترة (٤ او ٥ اسابيع) وكذا يجب ان تعرض الاتجاه عن طريق عرض الارقام التجميعية للموازنة والفعليات من أول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة المعد عنها القائمة وكذا يجب عرض الارقام التجميعية للفعليات عن نفس المدة من العام السابق ..

فلو فرضنا مثلا ان فترة الموازنة هى عام كامل ١٩٧٤ وأن المحاسب يعد قائمة الدخل عن الفـــــترة الخامسة وهى شهر مايو سنة ١٩٧٤ ففى هذه الحالة تساعد القائمة المقترحة على اجراء المقارنات المهمة الاتيــــة :

١ ــ مقارنة الفعلى بالتقديرى عن الفترة (عن شهر مايو سنة ١٩٧٤) .

٢ ــ مقارنة الفعلى بالتقديرى التجميعى لتبيان الاتجاه المقارن من أول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة المعد عنها القائمة أى من أول يناير سنة ١٩٧٤ حتى نهاية مايو من نفس العام .

٣ ــ مقارنة الارقام الفعلية التجميعية من أول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة المعدة عنها القائمة لكل من عام الموازنة والعام السابق اى مقارنة الارقام الفعلية التجميعية للفترة من أول يناير حتى اخر مايو سنة ١٩٧٤ بالارقام الفعلية التجميعية للفترة من أول يناير حتى اخر مايو سنة ١٩٧٣ (العام السابق) .

وبهذا الشكل تساعد القائمة المقدمة الادارة العليا على معرفة النتائج الفعلية ومقارنتها بالنتائج المقدرة وتحديد الانحرافات ومعالجة المشاكل المهمة ومتابعة المديرين التنفيذيين المسئولين عن هذه الانحرافات بقصد اتخاذ الاجراءات المصححة الكفيلة بتجنب هذه الانحرافات فى المستقبل كما تساعد ايضا على معرفة اتجاه النشاط الفعلى خلال فترة الموازنة بالمقارنة مع اتجاه النشاط التقديرى وعلى هذا تساعد الادارة مقدما على رؤية ما اذا كان المشروع بالجهد الذى بذلته الادارة حتى الان يستطيع فى نهاية العام تحقيق الموازنة أو ماذا يجب أن تفعله الادارة حتى تحقق الموازنة .

قائمة الدخل عن شهر مايو سنة ١٩٧٤

الارقام التجميعية الفعلية للسنة السابقة حتى تاريخه	بيان	أرقام الفترة الحالية: فعلى	الموازنة المرنة	الموازنة الاصلية	الانحراف عن الموازنة	نسبة الصرف	الارقام التجميعية حتى تاريخه: فعلى	الموازنة الاصلية	الموازنة الاصلية	انحراف	نسبة الانحراف
	المبيعات	٢٧٢٧٧٨									
	يطرح : التكاليف المباشرة										
	المواد	١٨٠١١٨									
	الاجور	١٢٠٥٨									
	اجمالى	١٩٢١٧٦									
	الفائض	٨٠٦٠٢									
	نسبة الفائض الى المبيعات	٥ر٢٩٪		مسئولية ادارة المبيعات							
	انحرافات التكاليف المباشرة										
	مواد مباشرة	٤٦٨٣									
	اجور مباشرة	(٢٨٧٤)									
	اجمالى	١٨٠٩									
	التكاليف الصناعية غير المباشرة	٢٩٢٩٢									
	اجمالى	٣١١٠١									
	الفائض	٤٩٥٠١									
	نسبة الفائض الى المبيعات	١ر١٨٪		مسئولية ادارة الانتاج							
	تكاليف التسويق	١٠٢٠٢									
	التكاليف الادارية	١٢٦٢٧									
	صافى الربح	٢٦٦٢٧									
	نسبة صافى الربح	٧ر٩٪		مسئولية الادارة العليا							

كما تساعد أيضا على معرفة اتجاه النشاط الفعلى فى خلال فترة الموازنة مع اتجاه النشاط الفعلى للعام السابق ومعرفة ما اذا كانت كفاية المشروع قد زادت او نقصت عن كفاية العام السابق .

وعلى هذا فتحقق القائمة المقترحة القواعد العامة لعرض البيانات اذ توضح المشاكل الرئيسية المهمة فى المشروع وأثر القرارات الادارية فى حل هذه المشاكل .

ويجب ايضا أن تعرض القائمة نسبة التحقيق الفعلى مقارنة بالموازنة حتى يمكن قيـــــاس مدى دقة التقديرات بالموازنة .

وفى هذا الصدد تستخرج نسبة التحقيق الفعلى للموازنة عن الفترة (شهر مايو سنة ١٩٧٤) والنسبة التجميعية (من يناير الى مايو سنة ١٩٧٤) .

ويؤدى هذا الى معرفة دقة الموازنة وكذا معرفة مدى التنفيذ الفعلى لتقديرات الموازنة .

واذا كان المشروع احدى الوحدات الاقتصادية لمؤسسة أو لشركة قابضة فتساعد هذه القائمة علـــى عرض نتائج المشروع بصورة اجمالية على الادارة العليا للمؤسسة ، وهكذا تعتبر اساسا لرقابة الادارة التنفيذية وكذا لرقابة الادارة العليا للمؤسسة على الادارة العليا للمشروع .

ويجب ان تعد هذه القائمة مع جميع القوائم المساعدة لها باسرع وقت ممكن بعد انتهاء الفترة المعـــد عنها القائمة (شهر مايو) ولا يجب أن يتعدى وقت الاجتماع لمجلس ادارة المشروع (أسبوعين مثلا بعـــد انتهاء الفترة اى تناقش قائمة مايو فى منتصف يونيو) .

ويجب ان توزع هذه القائمة والقوائم المساعدة التفصيلية لها على افراد الادارة العليا قبل انعقـــاد مجلس الادارة بوقت كاف .

ثانيا ــ التقارير المساعدة لقائمة الدخل :

يجب اعداد مجموعة من التقارير المساعدة لقائمة الدخل يمكن ان تتمثل فى تقرير مالى وكذلك تقارير عن نشاط التسويق وتشكيلة المبيعات والربحية والانتاج والمصروفات والانحرافات .

وتساعد هذه التقارير الادارة العليا على تفهم المعنى الحقيقى للارقام ويقوم المحاسب الادارى باعداد التقرير المالى ويجب أن يعلق على النتائج بشكل موضوعى ودون تعرض لاشخاص معينين ويجب ان يركز التقرير على المشاكل كما توضحها قائمة الدخل ويجب ان يوصى فى حدود فحصه بالتوصيات المناسبة فى كل حالـــة .

ب) التقارير الربع سنوية :

بالاضافة الى التقارير الشهرية الدورية السابق ذكرها التى تعد وتقدم الادارة العليـــا للمشروع يمكن اعداد التقارير الربع سنوية الاتية فى نهاية كل فصل اى (فى نهاية كل ١٣ اسبوع) :

١ ــ قائمة المركز المالى .
٢ ــ قائمة تدفق الاموال .
٣ ــ قائمة الاحصاءات الراسمالية .
٤ ــ مجموعة من الخرائط البيانية .

ويجب ان تعد قائمة المركز المالى على شكل قائمة حيث ان هذا يسهل من فهمها ويقلل من الناحيـــة الفنية منها كذلك يجب ان تعرض الصورة الاجمالية للارقام وتترك التفصيلات لعرضها فى القوائم التفصيلية المساعدة حتى تستطيع الادارة العليا ان ترى الصورة العامة وتركز على المشاكل الجوهرية وتتبع هذه المشاكل بالتفصيل فى القوائم المساعدة وكذلك يجب مقارنة الارقام الفعلية بارقام الموازنة التخطيطية لنفس الفترة وكذلك مقارنتها بالارقام الفعلية لنفس الفترة من العام السابق .

وتوضح قائمة تدفق الاموال حركة الاموال بجانبيها ـ المصادر والاستخدامات ويجب أن تعرض حركة الاموال بصورة تجميعية من اول فترة الموازنة حتى انتهاء الفترة المعد عنها القائمة .

وتوضح قائمة الاحصاءات الراسمالية تحليلا لبعض الارقام الاجمالية الظاهرة على قائمتى المركـــز المالى وتدفق الاموال فهى تقدم تحليلا لارقام الاصول الثابتة مقارنة بالخطة وكذلك تحليلا لمكونات الاصول المتداولة . ويجب أن تكون المقارنة بين الموازنة والارقام الفعلية هنا على اساس مقدار ما تمثله الارقام من مبيعات أسبوعية . فمثلا اذا كان رقم الموازنة بالنسبة للمخزون من المنتجات تامة الصنع قد قدر على اســـاس انه يمثل أربعة أسابيع مبيعات فبجانب مقارنة الارقام الفعلية مع أرقام الموازنة يجب مقارنة ما اذا كان المخزون يمثل أربع أسابيع مبيعات أو اكثر أو اقل .

وتساعد هذه المقارنة على معرفة مقدار راس المال العامل الممثل فى المخزون وما اذا كان من الممكن اعادة النظر فى سياسة التخزين بالمشروع .

ويجب أيضا مقارنة العائد التجميعى الفعلى (من أول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة التى تعد عنها التقرير) مع العائد الذى يجب أن يحقق خلال فترة الموازنة ، اى العائد الذى افترضته الادارة العليـــا عند تقدير أرقام الموازنة .

وعلى هذا الاساس فهذه البيانات لا تمثل بيانات تاريخية أو تقديرية فقط بل تمثل ايضا التغير الذى يجب أن يحدث حتى تتحقق الموازنة فى نهاية العام .

وعلى هذا يقدم هذا الجزء بيانات ايجابية للادارة عن ماذا يجب أن يحدث حتى تتحـــــق أهداف الموازنة فى نهاية العام . وهذا فى حد ذاته دليل واضح على تطور نظم الرقابة وتقدمها من الجانب السلبى لنقد المديرين الى الجانب الايجابى بتقديم اقتراحات ايجابية عن ماذا يجب أن يحدث لتحقيق أهداف الموازنة وفى رأيى أن هذا يمثل الفرق فى كثير من الاحيان بين نجاح المحاسب وفشله كمدير للموازنة بما يعكس نجاح أو فشل النظام ككل .

وقد ينتقد البعض هذا التطور على أساس أنه تدخل من المحاسب فى شئون الادارة ولكننا لا نرى ذلك على أساس أن المحاسب فى هذه الحالة يبين فقط مدى التغيير الذى يجب أن يحدث حتى تتحقق المـــوازنة ولا يتدخل فى فرض قرارات معينة على المديرين المختصين اذ ان اتخاذ القرارات هى مسئولية واختصاص المديرين أنفسهم ولكن التوصية باتخاذ قرار بناء على تحليل الارقام هى بلا جدال احدى مســـــئوليات المحاسب .

هتير

ويكون هذا من ناحية اخرى متابعة غير مباشرة من المحاسب اذ انه قد ثبت أن المتابعة المبـــاشرة للمحاسب لا تؤدى الغرض منها وذلك لان المديرين لا يقبلون متابعة المحاسب بل يقبلون متابعة رؤســـائهم المباشرين .

عزله

وهذا يساعد فى تغيير نظرة المديرين للمحاسب فى شخص لا يرى الا الارقام الى مستشار فى المشروع يؤدى خدمة ايجابية للادارة عن طريق توصياته الايجابية بما يجب أن يكون لتجنب الانحراف وتحقيق الموازنة فى الفترات المستقبلية حيث أن المنطق يقضي بانه لا يمكن تحقيق رقابة على الماضي لكن يمكن تحقيق الرقابة أساسا على الحاضر والى حد ما على المستقبل وذلك عن طريق الاستفادة من اخطاء الماضي .

ويمكن اعداد خرائط بيانية ربع سنوية للادارة العليا . وهذه الخرائط قد تكون اهم بكثير من الارقام فى كثير من الحالات وخاصة اذا كان بعض أفراد الادارة العليا فى المهندسين .

ويمكن عرض كثير من البيانات فى خرائط وفى راينا ان عرض البنود التالية فى منتهى الاهمية :

أ) العائد على رأس المال المستثمر ويمكن رعضه لكل ربع سنة وكذا عن الفترات السابقة حتى يتضح الاتجاه بمجرد النظر فمثلا يمكن عرضه عن عدة سنوات سابقة خمسة او ستة ســـنوات مضت حتى تاريخ اعداد الخريطة البيانية .

نصل بين مسئولية ادارة المبيعات ومسئولية ادارة الانتاج عن الانحـــــرافات اذ أن الانحراف بين الربع الحدى المعيارى وبين الربع الحدى للموزنة يكون مسئولية ادارة المبيعات حيث انها مسئولية عن اســـعار

ب) لكل عامل من العوامل التى تحدد العائد على رأس المال المستثمر لنفس المدة التى عرض عنهـــا العائد على رأس المال . وفى هذه الحالة يمكن عرض عائد المبيعات ومعدل دوران رأس المال على حدة .

جـ) مقارنة العائد الفعلى لرأس المال عن السنوات الماضية مع العائد المفـــروض تحقيقه (عائد الموازنة) طبقا لظروف الصناعة وظروف المشروع .

التقارير الدورية للادارة التنفيذية :

حيث ان الادارة التنفيذية تنقسم فى معظم المشروعات الصناعية الى ادارات أو اقسام للبيع وادارات أو اقسام للانتاج والخدمات لذا ينقسم هذا الجزء ثلاثة اقسام فيعرض الجزء الاول التقـــارير الدورية الخاصة بادارة واقسام البيع ويعرض الجزء الثانى التقارير الخاصة بادارة الانتاج ويعرض الجزء الثالث التقارير الخاصة بادارات الخدمات .

التقارير الدورية الخاصة بادارة المبيعات :

تتكون هذه التقارير من :

١ ــ تقرير المبيعات الشهرية .

٢ ــ تقرير تكاليف التســويق .

١ ــ تقرير المبيعات الشهرية :

فى نهاية كل فترة ٤ أو ٥ أسابيع يعد قسم الحسابات بالمشروع تقرير عن المبيعات الشهرية .

ويعرض هذا التقرير مبيعات المشروع ونسبة تحقيق ارقام الموازنة والرقم التجميعى للمبيعات من اول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة المعد عنها التقرير ونسبة تحقيق ارقام الموازنة التجميعيـــة (من اول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة المعد عنها التقرير) .

وتعرض الجداول كل هذه الارقام بالنسبة لمناطق البيع المختلفة وكذا بالنسبة لكل وكيل بيع فى كـل منطقة وكذا بالنسبة للشركة ككل .

وينقسم التقرير الى قسمين رئيسيين فيعرض القسم الاول المعلومات السابق ذكرها بالنسبة للاوامر أو الطلبات التى تسلمها المشروع خلال الفترة ويعرض القسم الثانى الاوامر التى تم تنفيذها فعلا وسلمت للعملاء .

ويقدم هذا التقرير الى مدير عام المبيعات وكذا اعضاء مجلس الادارة كما يقدم الى مديرى اقســـام البيع والمناطق المختلفة المعلومات الخاصة باقسامهم ومناطقهم .

ويعتبر الغرض الاساسى من تقديم هذا التقرير الى الادارة العليا للمشروع لمعرفة الصـــورة العامة للمبيعات الفعلية بالمقارنة بارقام الموازنة .

أما الغرض من تقديمها لمدير عام ادارة المبيعات فهو تمكينه من تحقيق اهداف وارقام الموازنة فيما يخص المبيعات وذلك عن طريق توجيه ومتابعة ومراقبة مديرى الاقسام المختلفة لادارة المبيعات .

أما الغرض من تقديم التقرير الى مديرى الاقسام المختلفة فهى تمكن هؤلاء المديرين من تحقيق اهداف وارقام الموازنة فيما يخص اقسام ادارة المبيعات وذلك عن طريق توجيه ومتابعة ومراقبة وكلاء البيع .

وبهذا الشكل فتقديم هذه التقارير الى المستويات الادارية المختلفة واستخدامها بالشكل الســابق يؤدى الى تحقيق متابعة ومراقبة كل مستوى للمستوى الادنى الذى يليه وهكذا .

ويجب ان لا تتاخر ادارة الحسابات فى تقديم هذه التقارير عن اسبوعين بعد انتهاء الفترة المعـــد عنها التقرير .

واعداد التقرير واستخدامه بهذه الطريقة يســاعد المديرين المختلفين على معرفة تحقيق الاقســـام والمناطق ووكلاء البيع الذين يعملون تحت اشرافهم لارقام الموازنة ويمكن ايضا تحديد الانحرافات ومعرفة ما اذا كانت فى صالح المشروع وتحديد المسئولية عنها ومتابعة المسئولين لاتخاذ الاجراءات المصححة الكفيلة بمنع مثل هذه الانحرافات فى المستقبل .

وبهذا الشكل يمكن تحقيق نوعين من الرقابة :

ا) رقابة مصححة بالنسبة لما حدث فعلا وذلك باتخاذ اجراء مصحح .

ب) رقابة مانعة فى الفترات المستقبلة وذلك بمحاولة منع الانحراف قبل حدوثه .

٢ ــ تقرير تكاليف التسويق :

وبجانب اعداد التقرير الشهرى للمبيعات يمكن أن تعد ادارة الحسابات تقريرا لتكاليف التســـويق فى المنشأة ويجب أن يتبع التقرير التقسيم الادارى للمنشأة بنفس الشكل الذى اتبع فى تقرير المبيعـــات الشهرية . وعلى هذا الاساس فيجب أن تقدم الصورة الاجمالية لتكاليف التسويق الى الادارة العليا للمشروع بما فيها مدير عام المبيعات .

ثم يقدم تقرير عن التكاليف الخاصة بكل قسم الى المدير المسئول عن القسم وهكذا يجب أن يقارن التقرير بين التكاليف الفعلية والمقدرة (أرقام الموازنة) .

وبهذا الشكل يكون هذا التقرير مع تقرير المبيعات الشهرية نظاما متكاملا لامداد ادارة المبيعـــات بالبيانات اللازمة لتحقيق الرقابة على نشاط البيع .

التقارير الدورية الخاصة بادارة الانتاج :

يمكن أن تقدم البيانات الخاصة بادارة الانتاج للمستويات المختلفة على أساس يومى أو اسبوعى على حسب حاجة الادارة وامكانية توفير البيانات وكذا على اساس شهرى .

التقارير اليومية أو الاسبوعية :

تعد هذه التقارير لاظهار النتائج الفعلية للآلات المختلفة أو اقسام أو مراكز الانتاج المختلفة فى المشروع ومقارنتها بارقام الموازنة ويجب أن يظهر التقرير الانتاج المعيارى أو التقديرى لكل آلة وكذا الانتاج الفعلى ويجب أن يوضح التقرير مدى استغلال الوقت المعيارى أو التقديرى لكل آلة وكذا مدى كفاية العمال فـى استخدام هذه الآلات .

واذا كانت الآلات تعمل طبقا لنظام الورديات فيجب أيضا اظهار هذه البيانات بالنسبة لكل من الورديات المختلفة حتى يمكن المقارنة بين كفاية استخدام الآلات لكل وردية على حدة وكذا مقارنة كفاية عمال الورديات المختلفة وعلى هذا يمكن توضيح المسئولية عن انحراف الاسراف التى تعتبر فى غير صالح المشروع ويمكن أيضا تطبيق مبدأ الادارة عن طريق الاستثناء . وكذا يجب أن يوضح التقرير اتجاه الانتاج الفعلى وذلــك باظهار الارقام المجمعة للايام والاسابيع السابقة من أول فترة الموازنة حتى تاريخ اعداد التقرير .

ويستخدم بيانات الاتجاه كاحد الطرق الاساسية لتحقيق الرقابة كما يلى :

يمكن للمدير المسئول أن يرى اتجاه الارقام وحركتها وكذا يمكن تقدير الاتجاه فى اخر فترة الموازنة وبمقــارنة هذا مع اتجــاه أرقام الموازنة يمكنه معرفة ما اذا كان الجهد المبذول فى الفترة السابقة كافيـــا

لتحقيق الموازنة مع نهاية العام (نهاية فترة الموازنة) وانه يجب ان يبذل جهدا كبيرا او اقل من الجهـــد الذى بذل فى الفترات السابقة .

ويجب توزيع هذا التقرير على رؤساء العمال المسئولين عن الآلات المختلفة وكذا مديرى اقسام الانتاج ، حتى يمكن للمستويات الادارية العليا ان تتابع المستويات الدنيا .

التقارير الشهرية :

فى نهاية كل فترة (٤ أو ٥ أسابيع) يمكن لادارة الحسابات ان تعد تقريرا شهريا عن التـــكاليف الصناعية لكل من الآلات أو مراكز واقسام الانتاج .

ويجب ان يحصل رؤساء العمال على البيانات الخاصة بهم ويحصل مديرى الاقسام على البيـــانات الخاصة باقسامهم ويحصل مدير الانتاج على ملخص يشمل البيانات الخاصة بكل الآلات والاقسام والمراكز .

ويجب أن تقارن البيانات الفعلية بالارقام التقديرية ويجب ان يميز بين التكاليف الثابتة والمتغيرة حتـــى يساعد ذلك فى تحديد المسئولة عن الانحراف وكذا جب أن توضح الارقام التجميعية وذلك لمعرفة الاتجاه .

وبهذا الشكل تكون التقارير الدورية الاسبوعية والشهرية معا نظاما متكاملا للرقابة على انتاج الآلات والمراكز المختلفة بالمصنع وكذا على التكاليف الصناعية الاضافية لهذا الانتاج .

التقارير الدورية الخاصة بادارات الخدمات :

وفى هذه الحالة يجب تقديم تقرير شهرى عن تكاليف كل قسم بمقارنته بالموازنة . ويجبان يوضح التقرير الاتجاه عن طريق الارقام التجميعية حتى تاريخ الموازنة ويجب ان يقدم التقرير الى المدير المسئول عن كـــل قسم فى مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ اعداد التقرير .

ويساعد هذا التقرير فى اعطاء صورة واضحة عن تكاليف القسم واتجاهه وما اذا كان فى حدود الموازنة .

وبهذا الشكل ، يكون نظام التقارير نظاما متكاملا ويخدم المستويات الادارية المختلفة فى المشروع .

من هذا يتضح أن تقارير الاداء اساسا وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير من ناحية وبين المدير ورئيسه من ناحية أخرى . وعلى هذا فلها جوانبها المحاسبية والادارية والسلوكية ولا يمكن لاى نظام تقارير أن ينجح فى التطبيق العملى الا اذا راعى هذه الجوانب المتشابكة مراعاة دقيقة هذا ويدعم نجاح نظـــام التقارير كوسيلة للاتصال من فعالية نظام الرقابة الادارية فى المشروع مما يساعد على تحقيق اهداف المشروع عن طريق تحقيق الخطة .

ولا اعتقد انه يمكن لنظام التقارير ان يتطور فى المستقبل كاساس للرقابة الادارية ، دون دراســـة عميقة للعلوم السلوكية فلا يمكن للمحاسب أن يتجاهل رد فعل المديرين لنظم الرقابة ولا يمكن له ايضـــا ان يبنى نظاما دون الاخذ فى الحسبان بالتوطرات الحديثة فى العلوم السلوكية بل يجب أن يبنى النظام لتشجيع المديرين على الاشتراك وابداء وجهة نظرهم ويجب أن تكون اهداف النظام واضحة تماما للجميع كما يجب أن يشجع النظام والظروف المحيطة به فى المشروع على تحقيق الرقابة الذاتية .

REFERENCES

Armstrong, George F., "Performance Information through Responsibility Accounting", NAA Bulletin, Vol. XLI, No. 7, March 1960, PP. 89-93.

Benston, George J., "The Role of the firm Accounting System for Motivation", The Accounting Review, Vol. XXXVII, No. 2, April 1963, PP. 347-354.

Bierman, Harold Jr., "A way of using Direct Costing in Financial Reporting", NAA Bulletin, Vol. XLI, No. 3, November 1959, PP. 13-20.

Black H. A., Champion J. E. & Brown R. G., Accounting in Business decisions", Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall Inc. 1967.

Clay, Micheal, "Management Control Systems", The Accountant, May 1971, PP. 669-671.

Edey, Harold C., "Business Budgets and Accounts", London: Hutchinson & Co. (Publishers) Ltd., 1964.

Ferra, William L., "Responsibility Accounting Vs. Direct Costing — Is there a conflict?" Management Accounting, Vol. 48, No. 10, June 1967, PP. 43-54.

Horngren, Charles T., "Cost Accounting, A Managerial Emphasis" Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, Inc., 1967.

Maskell, Roy E. L., "Human Problems in Budgeting", The Australian Accountant, August, 1971.

Miller R. D. & Robinson T. L., "Performance Reports Based on Direct Costing: A Case study", Management Accounting, Col. 51, No. 10, April 1970, PP. 43-47.

N. A. A. "Reports Which management Find Most Useful, NAA Bulletin Accounting Practice Report No. 9, Feb. 1960.
"Responsibility Accounting — A Basic Control Concept" NAA Bulletin, Vol. XLVI, No. 1., September 1964, PP. 11-22.

Phillippe, E. J., "Reports which give effect to Responsibility Accountiny," NAA Bulletin Vol. XLI, No. 3, November 1959, PP. 89-93.

Kellogg, M. N., "Fundamentals of Responsibility Accounting", NAA Bulletin Vol. XLIII, No. 8, April 1962, PP. 5-16.

Kemp, P. S., "Accounting Data for Planning, Motivation and control", The Accounting Review, Vol. XXXVII, No. 1, January 1962, PP. 44-50.

Kiessling J. R., "Profit Planning and Responsibility Accounting", Financial Executive, Vol. XXXI, No. 7, July 1963, PP. 13-15.

Samuel G. S., "Management Control — Through Effective Management Information Systems," GMA Newsletter (INDIA) December 1973.

Sord B. H. & Welsch G. A.. "Business Budgeting, A Survey of Management Planning and Control Practices," New York: The Controlership Foundation, 1958.

Welsch G. A., Budgeting Profit Planning and Control, Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, N. J 1971.

مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة

د. محمد الرميحي *

تمهيد :

لم يمر اى جزء من المجتمع العربي المعاصر بمخاض قاس ومؤلم وتغيرات سريعة في البنى الاجتماعية والاقتصادية كما حدث لمجتمعات الخليج العربي الحديثة .

فبعد عزلة طويلة وكاملة عن العالم وعزلة جزئية عن العرب ، وبعد فقر وتخلف وجدت مجتمعات الخليج نفسها — فجاة — تمتلك أكبر ثروة يمكن أن يملكها مجتمع في اقصر الوقت . وهذه الثروة الهائلة ينظر لها بعين شراهة من القوى الاقتصادية والسياسية الغربية التي تمارس استنزافها لهذه المجتمعات لصالح التنمية في بلادها فارضة على هذه المجتمعات في نفس الوقت امرا واقعا من استمرار التجزئة واستمرار الاستنزاف ، مقدمة بدائل لذلك على شكل انفاق هائل من هذه الثروة على رأسها سلع كمالية واستهلاكية مصنعة في الدول المتقدمة ، وحاجة دائمة للارتباط بالسوق العالمي والاستراتيجية الغربية .

بجانب ذلك كان هناك انفاق محدود على التعليم والصحة وبعض المشروعات والخدمات الاجتماعية الاخرى التي ساعدت مجتمعات الخليج المعزولة والتقليدية في محاولة صعبة وشاقة لتكييف نفسها مع هذه الثروة ومحاولة الافادة منها في حدود الممكن والمستطاع تحت تلك الظروف المحلية والعمالية غير المواتية .

ولقد اثر هذا في الخليج حيث بدأ مجتمع الوفرة يحل بديلا عن مجتمع الندرة ، وبدات التحولات في البنى الاجتماعية لهذه المجتمعات تتغير اجتماعيا شكلا لا مضمونا .

ولكن هل افادت هذه المجتمعات من هذه الوفرة المالية وهل هناك استخدام رشيد وموضوعي لهذه الثروة في المجتمع الواحد ؟ ، أو على المستوى الاقليمي — وما مدى التغير الذي طرا على هذه المجتمعات نتيجة لهذه الثروة ؟ هذه الاسئلة التي يحتاج كل منها الى جواب ما زالت تدور حائرة فوق شعلات البترول على امتداد الصحراء المحاذية لبحر الخليج تبحث كالفراشات عن جواب وبعضها يسقط ليحترق دون ذلك .

وسوف نحاول ان نضع تصورا عاما في هذه الورقة حول واقع هذا المجتمع والتغيير الذي يتجه اليه . ومن ثم يمكن ان يوجه هذا التغير لتحقيق اهداف سياسية واجتماعية في اطار تقدمي نصنع به انسان الخليج .

التغير الاجتماعي .. ودعوة الى التجديد :

ان محاولة دراسة التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصر قد تصعب ان تنطلق من لا شيء لسببين :

---

* رئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت والعميد المساعد لكلية الاداب والتربية .

اولا : لان التغييرات المنتظرة في المجال الاجتماعي هي في الواقع كامنة داخل المجتمع واي مجتمع انساني لا يمكن فصل تغيره الحاضر ، عن تغيره المنتظر ، لان التغير الاجتماعي عملية مستمرة ودائمة .

الثاني : مكمل للاول وملتصق به ، فان الواقع والتغير في المجتمعات الانسانية حلقتان متداخلتان — وقد لا نجد مجتمعا في « واقع استاتيكي » ، وان الفارق الملحوظ هو في درجة التغير الاجتماعي لا في مبدئه .

وهذه الدرجة تضعف أو تشتد ، نتيجة لعوامل محددة تأتي في طليعتها تغير وسائل الانتاج في المجتمع ، وكذلك ملكية وعلاقات الانتاج . اذ هي القضية الاساس وهي الاستعداد للتغير الاجتماعي ، وهو موجود كبذرة في داخل كل مجتمع . وان هذا المجتمع — اي مجتمع انساني — لديه الاستعداد للتغير الاجتماعي .

وحتى لا نذهب بعيدا في تصورات غير حقيقية لمفاهيم نطرقها الان فاننا نبادر الى القول ان التغير الاجتماعي هو مفهوم غامض الى حد بعيد . ذلك ان اطلاقه دون تحديد قد يعني اكثر من معنى يريده الباحث أو يلقى هوى في نفس القارىء فقد يفسر على انه تغير الى الاحسن بشكل عام وضبابي ومبهم ، ولكن احسن

من ماذا ؟ وما هو معيار القياس للحسن او الرداءة . وهو قد يكون تغير الى الاسوأ ، ولكن مرة اخرى الاسوأ من ماذا .. ؟ وما هو معيار قياس السوء أو الحسن .. ؟

ومن يتعرض لدراسة مشكلة « التغير في المجتمع » — اى مجتمع — يجد أن أمامه معضلة الرد على سؤال اخر هو :

هل التغير الذي نعنيه هو تغير ثقافي ينصب على « مظاهر السلوك والعلاقات الاجتماعية » أم هو تغير اجتماعي يحوى الى جانب ذلك « دوافع السلوك والعلاقات الاجتماعية ؟ وبمعنى ابسط هل هو تغير في الشكل أم تغير في المضمون ؟ هنا في محاولتنا للتصدي لهذه المشكلة حول الواقع والتغير الاجتماعي في الخليج سوف نحاول ان ننظر الى ذلك التغير في المجتمع في اطار شامل بمعنى الاطار الثقافي والاجتماعي ، أو مظاهر ودوافع السلوك والعلاقات الاجتماعية . والاعتراف منذ البدء بان التحليل سوف يكون قاصرا لاسباب ذاتية وموضوعية عن الالمام بالاطار العام للمشكلة ، لذلك فان المحاولة هي « مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في الخليج » .

المنهج :

المنهج المتبع في التحليل أيضا خضع لعدة فرضيات فقد كانت البداية محاولة لتقصي بعض الظواهر الاجتماعية احصائيا ، وهي المعطيات الديموغرافية لسكان الخليج ومن ثم تحليلها والخروج باطر عامة حول اتجاهات التغير ، ولكن هذا الاتجاه استبعد لسببين :

الاول : أن الاحصاءات متوفرة في أكثر من مرجع ، واكثر من زميل قد قام بهذه المحاولة ، وقد ثبت اكثر من مرجع في اخر هذه الورقة حول تلك الاحصاءات والتحليلات (١) .

والثاني : ان من الممكن أن نجد انفسنا قد حددنا مؤشرات التغير بالتغير البنائي في المجتمع اى بنية المجتمع السكانية والتعليمية والصحية والسكانية . .الخ . وبالتالي نكون قد أوجدنا مع بعض التحليلات هنا أو هناك مادة تصلح للنشر في كتيبات وزارة الاعلام لدول المنطقة . ولكنها لا تسبر مكنونات هذا التغير .

أما المحاولة الثانية للاسترشاد بمنهج ، فقد كان احتمال طرح « المشكلات الناجمة » عن التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج ، ومن ثم محاولة تقصي اسبابها وامكان اتساعها او ضيقها في المستقبل وتصور حلول لكل ذلك ، سواء كانت مشكلات سكانية او اقتصادية أو سياسية .

ولكن هذا المنهج استبعد أيضا لسببين ، اولا — كما هو المنهج السابق فقد كتب فيه اكثر من مرة ، وقد وضعت في اخر هذه الورقة ثبتا ببعض هذه الكتابات (٢) . والسبب الثاني لاستبعاده انه يتجه الى ما يسمى « علم الاجتماع العلاجي » الذي يتحسس موضع المرض ويصف جرعة هنا وجرعة هناك من الدواء ، « والشافي هو الله » . وهذا ما يسمى « علم اجتماع الصفائر » الذي قد يستفاد منه في مجتمعات متقدمة رسخت فيها الاصول العلمية والمنهجية لهذا النوع من الابحاث .

لذلك فقد حاولت ان اتجه الى المنهج الثالث المتاح والذي حاولته طليعة من الاجتماعيين العرب فيما يسمي مبدئيا « الاتجاه الى الاصالة » بمعنى عدم التقيد بمفاتيح التحليل الغربي التي كانت مصممة اساسا لفهم المشكلات الاجتماعية الاوربية او تلك التي صممها اوروبيون للاسترشاد بها في تحليل المجتمعات الشرقية . وليس هذا الرفض قاطعا ودوغماتي ، انما هو رفض واع في محاولة ما يسميه عبد الكريم الخطيبي « هدم المفاهيم المنحدرة من المعرفة والكتابات السوسيولوجية التي دأبت على التحدث باسم العالم العربي وتميزت بغلبة النزعة وبايديولوجية عرقية — نرجسية » (٣) والدعوة الى كتابات سيوسيولوجية حديثة بما يسميه « التجاوز عن طريق الادماج » .

« هدم المفاهيم » و « التجاوز عن طريق الادماج » يعني رفض المنهج المقارن غير الواقعي في التحليلات الاجتماعية ، والاتجاه الى المنهج النقدي لتجاوز الواقع المنحرف عن طريق اصالة فكرية نابعة وليست تابعة .

لقد ذكر استاذنا عبد الله العروى في الايديولوجية العربية المعاصرة (ص ٤١) انه « طوال القرن التاسع عشر كان الروس يعتبرون الكسل ، والثرثرة ، والتواني ، والتزلف ، والدناءة ، بمثابة رواسب من النزعة الاسوية لديهم (٤) وهنا تظهر مشكلة الوقوع في معضلة المقارنة غير الواقعية في أجلى صورها ، والتي نرفض الوقوع في مستنقعها في هذا البحث ، حيث أى أن المقارنة يجب أن تتصف بالموضوعية . ان الحديث عن المجتمع الخليجي لا يمكن في الحقيقة عزله عن الحديث عن المجتمع العربي ، وفي تصوري ان هناك دائرة كبيرة اسمها المجتمع العربي الصقت عليها دوائر اخرى شفافة لها الوان مختلفة ومتقاربة . هذه الدوائر متشابكة مع بعضها في مساحات تقل او تكبر ، هي الهوامش المشتركة ، هذه الدوائر هي المجتمعات العربية — ومن بينها الخليجية — ذات الخلفية الثقافية المشتركة(٥) .

البنية السياسية والاجتماعية لمجتمعات الخليج

واذا أخذنا قطاعا من هذه الدوائر الكبيرة ، وهي على الاخص تلك الدوائر الواقعة على الطرف الشرقي للجزيرة العربية والمطلة على الخليج ، والتي ذكرت في السطور السابقة انها متداخلة الهوامش يقل أو يكبر هذا التداخل نتيجة للخلفيات الثقافية المشتركة ، لوجدنا أن هذه المجتمعات تتشابه فى :

اولا : ان تركيبها الاجتماعي العام متماثل من حيث انها اما بادية ، او ريفية ، أو مدنية .

وثانيا : وأن تركيبها الطبقى التقليدى قبلي ، طائفي ، أو أسر ممتدة .

وثالثا : أنشطتها الاقتصادية التقليدية متماثلة وهي أما زراعة او صيد أو تربية الماشية والغوص على اللؤلؤ أو تجارة . وكذلك نشاطها الاقتصادي الحديث سواء تجارة حديثة أو اقتصاد قائم على البترول .

ورابعا : تركيباتها السياسية متماثلة فهي مشيخات انقلبت الى امارات وثم شكلت دول .

من هذه المرتكزات الاربعة يمكن أن نقارن بين هذه الدويلات من حيث البنية الاجتماعية والسياسية . ولنقف هنا لنقول « ان للمجتمعات قوانين لا تؤثر فيها النيات الحسنة ولا التطلعات المحببة الى قلوب البشر » لذلك مان اقطار الخليج العربي ، وبالتالي هذه المجتمعات العربية المكونة منها تذكرنا بدويلات المدينة اليونانية ، حيث تنقسم تلك الدويلات فى تركيبها الطبقي الى سادة ، واشراف ومواطنين وعبيد . وحيث أن منطق العصر لا يتسامح في ايجاد الطبقة الاخيرة «العبيد» ، الا اننا نجد بالرغم من ذلك أن التقسيم الاجتماعي في الخليج يختلف في الشكل ويطابق في المضمون دويلات المدن اليونانية ، فهناك قلة حاكمة ومواطنون ينقسمون الى مواطنين من الدرجة الاولى ومواطنون من الدرجة الثانية ، ومواطنون بالولادة ومواطنون بالتجنس .. الخ المنظومة من مواطنين وغير مواطنين .

وبعد ذلك تاتي الطبقة الاخرى غير المواطنة — أو الاجانب — عربا أو سواهم . هنا نجد انفسنا أمام مجموعة من القوانين الاجتماعية التي تتحكم في مجتمعات الخليج — ودورنا هو الكشف عن هذه القوانين وتحليلها .

القانون الاول :

هو الناتج والنابع من « البنية السياسية الفوقية » فهذه البنية أو ما يعرف « بالحكم فى بلاد الخليج » كافة لم ينبع فى اصولة عن اتفاق مجتمعي عام — كما يريد ان يفسره بعض الكتاب — فالواضح من التسلسل التاريخي ان هناك ممارسات للسلطة بالتقادم بطريق غير مشروع فى اساسه والامثلة واضحة — فقتل مبارك لاخويه ووثوبه الى السلطة فى الكويت واحتلال آل خليفة للبحرين ومن ثم طرد محمد بن خليفة لعمه عبد الله بن احمد فى منتصف القرن التاسع عشر ، وكذلك تنصيب حمد بن عيسى حاكما على البحرين من قبل البريطانيين فى سنة ١٩٢٣ ، ثم حكم آل ثانى بالتقادم فى قطر وتحولهم من « جباة » الى « حكام » والانقلاب القطري الذي قام به خليفة بن حمد سنة ١٩٧٠ واقصى بعده أحمد بن علي عن الحكم . ثم وصول زايد بن خليفة آل نهيان الى السلطة سنة ١٩٦٦ بانقلاب داخلي بمساعدة البريطانيين ضد شخبوط ، وابعاد صقر القاسمي حاكم الشارقة فى سنة ١٩٦٦ ثم انقلاب القصر العماني سنة ١٩٧٠ .. الخ هذه السلسلة من الانقلابات والاغتيالات السياسية ، يمكن ان تعطينا مؤشرا أوليا حول « المشروعية » غير الانظمة السياسية المتواجدة .

وكل هذه الحقائق التاريخية تدلل على أن الحكم فى بلاد الخليج فى اصوله لم ينبع من اتفاق مجتمعي عام ، انما اتخذ المفهوم الغامض « المشروعية » عن طريق التقادم « هذا المفهوم الغامض جعل كلا من ابناء العائلة الواحدة « الحاكمة » مرشحا على الاقل بينه وبين نفسه لان يحكم . وهو طموح غير شرعي فى حد ذاته ، كما انه عامل من عوامل عدم الاستقرار السياسي . ويمكن لنا ان نفرق بين هذه « المشروعية » فى انظمة الحكم فى الخليج وبين الانظمة التقليدية الاخرى التي عادة ما تعتمد فى ارجاع سلطتها السياسية الى الدين أو النسب .

هذه المشروعية الغامضة أفرزت فى ثنايا اعضاء الاسر الحاكمة وهو فى الحقيقة تجسيد لفكرة «المركزية» «الفردية» التي يسعى اليها اى عضو فى «العائلة» كي يحقق أقصى قدر ممكن من التحكم فى السلطة .

وحيث يكون «الفرد الحاكم» هو الشخص الوحيد الذي يتحكم فى كل الامور الصغيرة والكبيرة فى شؤون القطر . وقد لا يكون هذا «الشخص» هو «الحاكم» انما بالضرورة هو المركز الذي تتجمع فى يده جميع الخيوط المحركة للمصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لابناء القطر ، ويتصرف فيها — بقبول كبير من الاخرين حسب ما يريد ويهوى .

وفى غياب مؤسسات سياسية فاعلة فان هذا التحكم ينتج عنه القانون الاول الذي يتحكم بمجتمعات الخليج ، هذا القانون هو قانون «تصادم المصالح» فالكل من خلال تصادم مصالحه بالاخرين يحاول ارضاء «المركزين» «الفرد» الذي هو الصورة التقليدية لشيخ القبيلة هذا الارضاء لا يخلو من تنافس بين المصالح المختلفة فى المجتمع ، فى نفس العائلة الحاكمة الواحدة وخاصة تلك القريبة من السلطة .

القانون الاجتماعى الثانى والمطلق من القانون الاول ، هو أنه بما أن هناك تصادم المصالح فى البنية الفوقية ففي غياب المؤسسات ينسحب ذلك نفسه على كل طبقات المجتمع (واستخدام مفهوم طبقة هنا بالمعنى الواسع للكلمة) .

فالنظام الخليجي لكى يبقى على نفسه لا يتجه الى خلق مؤسسات فبوجودها ينتفى الانتفاع بهذا القانون كذلك فان هذا القانون تصادم المصالح فيسحب على الفئات الاخرى فى المجتمع فى محاولة لتيبيس العلاقات الاجتماعية الراهنة وابقائها كما هي مدافعة عن الوضع الايديولوجي السائد .

كما أن من مظاهر قانون تصادم المصالح وغياب المؤسسات فى الفئات الاجتماعية الاخرى فى المجتمع الخليجي انه حتى هذه اللاحظة فان المؤسسات الموجودة أخذت شكلا الديمقراطية ولم تاخذ مضمونها . هذا من جانب اما الجانب الاخر من مظاهر هذا القانون هي الفروق الاجتماعية التي تظهر بين « القبلي » و «سائر الناس » أو من ينتمى الى قبيلة أو لا ينتمى الى قبيلة بين « الاصيل » و « البيسرى » اى من ينتمى الى أصل ومن لا ينتمى الى أصل وبين الطائفة والطائفة .. السنى والشيعى ، ومن المظاهر الاخرى للتفرقة العرقية بين عربي قادم من ايران وعربي لشرقي « الصلح والمقص » . وقانون تصادم المصالح فى المجتمع الخليجي شمع هذا التناقض الذي كان يمكن ان لا يستمر فى وجود مؤسسات غير تلك التقليدية وحيث تكون مظاهر هذا القانون الاجتماعي مرفوضة لفظيا فى كل يوم — وبخاصة من الطبقة

الثقيفة في المجتمع ـ فانها تمارس يوميا من تلك الطبقة ، فهذا القانون خلق بجانب مظاهره الاجتماعيـــة انفصاما في الشخصية الخليجية . وهناك مظهر اخر من مظاهر التشمع في المجتمعات الخليجية هو ان التغير الوظيفي والبنائي ـ والذي تسارع بتغير وسائل الانتاج من تقليدية الى حديثة قد اصاب ما دون الطبقـة العليا ، فقد نمت طبقات جديدة على حساب الصغيرة والمتوسطة والتجارية القديمة . فاصبحت هناك الطبقة المأجورة ، أو ذو الرواتب Salaried Class والطبقة العمالية أو كادحي المدن , وحيث ان « الطبقة العاملة لا تصل بقواها الذاتية الا الى الوعي النقابي ، أما الوعي السياسي فيتطلب تدخل المثقفين مـن الطبقات الاخرى » ولتعطل دور المثقفين كما أشرنا في الخليج ـ فان الطبقة العاملة الوليدة انسحب عليهـا قانون تصادم المصالح الفوقي وافرازاته ، لذلك فهي بدورها قد عطلت . اما الطبقة العليا فقد استفادت من وجود مادة البترول لكي تحافظ بشكل اشد على وضعها في أعلى المجتمع ، واصبحت المتحكمة في توزيـع الثروة . غنى عن مساعدة الفئات الاجتماعية الاخرى اذا دعت الضرورة ـ حتى القريبين منها ـ وبالتالـي افرزت ذلك القانون .

وما قيل حول تزييف انتخابات سنة ١٩٦٧ في الكويت الا مظهر من مظاهر هذا الاستغناء ، كما ان هجرة «المهاندة» من قطر مظهر اخر منه . وقبل ذلك ـ وبخاصة ـ في الخمسينات مرور آل خليفة بمرحلـــة الاستغناء عن القبائل المؤيدة ، وهكذا طبق قانون تصادم المصالح في الطبقات الادنى .

ومن مظاهر هذا التكريس الطائفي ، العرقي ، القبلي ، في مجتمعات الخليج . الذي يبدو فيه استخدام اســـاليب تلوح في ظاهرها تقدمية نوعا ما ولكنها نسخت لصـالح هذا القانون كما هو حاصل في التمثيل البرلماني حيث نجد أن موضوع الطائفية قد انتعش في البحرين مثلا من جراء الانتخابات الاخيرة بعـــد ان تجاوزه وعي الشعب البحراني من خلال نضالاته السابقة . فلم ينجح اى سني رشح نفسه في منطقـــة انتخابية اغلبها شيعة ، وكذلك لم ينجح اى شيعي في منطقة انتخابية اغلبها سنة ، على الرغم من الشعارات والدعم الوطني . وفي الكويت حيث اصبح تقليداً ان هناك دوائر مغلقة على قبيلة او طائفة محددة فالمنطقة التاسعة للعوازم ـ ومنطقة شرق للشيعة .. الخ المنظومة .

من مجمل هذا التحليل ..

نجد ان البناء الاجتماعي السياسي في دويلات الخليج هو بناء له قوانينه بالخروج عنها يتسارع التوتـر الاجتماعي ، لذلك نجد ان فئات المجتمع ككل تشارك في اللعبة حتى تحفظ تواتر التفاعل الاجتماعي بمجموعة من المسكنات ، وفي غياب مؤسسات ، وممارسات نابعة من المجتمع ومقبولة منه . الا ان أعراض المـرض واضحة .. من هذه الاعراض :

١ ـ معضلة الجنسية والتجنس في مجتمع الخليج ، من هو ابن الوطن ولمن ولاؤه ؟ القوانين المتبعـة لحقوق الافراد هنا هو ما يشبه نظام « ديوان العطاء » الذي بداه عمر بن الخطاب ، الافضلية للاسبقية في اعتناق الاسلام .. وهو كذلك في الخليج الاسبقية لمن قدم اولا الى بقعة الارض التي تحولت الى امارة .

وهنا نجد ان من كان موجودا في الكويت او اثبت انه موجود في الكويت قبل سنة ١٩٢٠ هو السابق ـ أو اذا كانت لديه واسطة ـ في حمل شرف المواطنة ، وتراجع هذا التاريخ في قطر الى سنة ١٩٣٠ ، ثم يتراجع الى بعد الحرب الثانية في الامارات العربية المتحدة ليصل الى مشارف الخمسينات في بعض منها . رغم ان كل الامارات تتغذى على احتياطي بشرى واحد ، هو قبائل شرق الجزيرة العربية . هنا تبرز المشكلات الانسانية ، من هو صاحب الدرجة الاولى في المواطنية ، ومن هو صاحب الدرجة الثانية ، ونجد ان المواطنين في العائلة الواحدة ينقسمون الى درجات وفي نفس العائلة من يعطى ومن يحرم ، ونجد ان مجاميع كثيرة من الابناء المتعلمين الذين يقفل باب الرزق أمامهم لمجرد عدم حصولهم على بطاقة الهوية أو حواجز السفر . وهنا ياتي السؤال الملح .. ولاؤهم لمن ؟وعقدهم على من ؟ ونظرة سريعة لظاهرة تغير الاسماء في الكويت تدلنـا على حجم المشكلة ، وكذلك تغير الاسماء في ابو ظبي ، حيث يتسمى الشخص بعائلة او باسم معروف ، وحين حصوله على الجنسية يقيد اسمه مرة أخرى كما كان .

٢ ـ الواسـطة هى المرض الاجتماعى المتفشي فى مجتمعات الخليج « فلان قل لى ابن من أنت ؟ ومن تعرف اعطيك حقك ؟» .. ولا حق لك اذا كنت مجهولا لدى ؟ .

« فلان ولد من ؟ وليس ما يمكن ان يعطيه فلان لتراب الوطن .. هذه تؤثر في المنح والمنع الـــذي تمارسه البنية السياسية الاجتماعية الفوقية لحفظ التوازن .

الفرد والاسرة وواقع مجتمع الخليج

العائلة كمؤسسة اجتماعية هي الوسيط الرئيسي بين شخصية الفرد والثقافة الاجتماعية التي ينتمـي اليها ، والصفة المميزة للعائلة الخليجية هي استمرار الانماط الاساسية للروابط العشائرية والطائفية فـي تنظيم العائلة وعلاقاتها . المسئولية الاساسية وبالتالي الولاء للفرد هو تجاه العائلة ومن ثم العشيرة او الطائفة وليس ولاء للمجتمع .

والحلقة المفقودة هنا هي المؤسسات الاجتماعية الثانوية التي ذكرناها سابقا — التي يمكن ان تعوض الفرد عن الامان الاجتماعي الذي يجده في العائلة ، الطائفة ، او العشيرة .

على الرغم من وجود بعض الاشكال المؤسسة والقانونية كالبرلمان — والنقابات العمالية — وغـرف التجارة في بعض دولات المدن الخليجية ، والتي من المفترض ان تمثل كما في الاخيرتين — العمال او التجار ، وكما في الاولى المجتمع بشكل عام ، فاننا نجد ان هذه المؤسسات مفرغة من مضمونها . فالبرلمانات لا تمثـل مصالح المجتمع ككل — فهي تمثل مصالح المحليين منه — وحتى جزء من هؤلاء المحليين غير معترف لهم بحـق التمثيل ، وهذان القطاعان يتمثلان في غير المواطنية — وهم الاكثرية في اقطار الخليج ، او المواطنية من الدرجة الثانية . أما المؤسسات العمالية والتجارية فهي بجانب انها تمثل مصالح المحليين فقط الا انها أيضـــا مفرغة من مضمونها ، فهي تجمعات ذات أغراض نقابية . ومن هنا نجد أن نصف المجتمع الخليجي او اكثر يعيش في غربة خارج الاطار القانوني والاجتماعي الذي رسم لفئة قليلة منه . وهنا يجب الاستشهاد بقـول احد الزملاء المسئولين عن انشاء كلية الطب في الكويت حيث عبر المشكلة بقوله :

« كيف تريدون مني ان ابني كلية للطب تخدم مليون نسمة او يزيد وتحددوا اختياري لـ ٧٥٪ مـــن طلبتي في ٤٠٪ من المجتمع المراد خدمته . »

هنا تظهر الغربة مزدوجة ، الناس الذين يعيشون معك في مجتمع واحد تحد القوانين المفروضة من فئة من الافادة من طاقاتهم البشرية بحد اقصى .

وكما أن عدم الوجود المطلق او محدودية الكفاءة للمؤسسات الثانوية مع وفرة مالية تتحتم أن يكون الانتماء الطبقي ميعا ، وغير واضح فانتماء الفرد يشد بخيطين رأسي وافقي . فهو متعاطف مع عائلتـــــه وطائفته وعشيرته التي يجد مردود الخدمة منها أسرع وأفضل . وهو كذلك ميال للانتماء الافقي اذا كان عاملا أو موظفا ومتمتعا بوعي . ولكن هذا الانتماء الاخير كما قلنا ما زال معطلا في كثير من الفئات .

الفئة المعطلة الاخرى في المجتمع الخليجي — كما هو العربي الى حد كبير — هي المراة — وينقل لنــا هشام شرابي — ملاحظته حول ذلك فيقول «ليس مستغربا أن ينمو الفرد في مجتمعنا «قضيبيا » » ، ينزع فـي شخصيته الى حب البروز والسيطرة ، ويميل الى اذلال من هم أضعف منه ويحتقر المراة (٦) ص ٢٥ .

وفي قفزته الى اللحاق بالمجتمعات المتقدمة ، نظر مجتمع الخليج الى نصفه الضعيف (المراة) نظـــرة مزدوجة فقد أتاح لها فرصا محدودة في التعليم والعمل وكبلها في نفس الوقت باغلال جديدة اخذت تناضل منذ مطلع الخمسينات من هذا القرن لكي تتخلص منها .

لقد وجد مجتمع الخليج نفسه — وبعد الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص — أمام تحـولات جذرية في انساقه الاجتماعية — من جراء تحولات في طبيعة وعلاقات الانتاج الجديدة التي وفرها تدفق مردود البترول المالي .

ومن نافلة القول اعيد المقولة — التي أصبحت معروفة — بشان مجتمعات الخليج التي منذ ذلك الوقت (بداية الخمسينات) أصبحت تمر بمرحلة تغير ثقافي واجتماعي سريع انسحب اول ما انسحب على وضـــع المراة . فتغيرت تدريجيا من موقعها في المجتمع ، واختلفت علاقتها بالرجل ووضعها في الاسرة ، ولكن هـــذا

التغير والاختلاف ما زال في طور التكوين . لذلك فاننا نلاحظ مؤشراته من خلال مجتمعات الخليج ، الا اننا لا يمكن أن نرصد نتائجه ، لان ذلك سوف يتوقف على مدى نضال هذا المجتمع لتحقيق اهدافه ، ومن ضمنها تحقيق حياة أفضل للمرأة فيه ، وبالتالي بناء اسرة ، تختلف في مفهومها ودورها عن الاسرة الممتدة .

لقد عانت المرأة في مجتمع الخليج التقليدي مع الرجل عنف وقسوة الحياة على شاطيء هذا الخليج ، وقد ساهمت في كثير من المناطق والاحوال — حسب موقعها الطبقي التقليدي — في العمليات الانتاجية المختلفة التي كانت سائدة قبل البترول . وقد كان مدى مساهمتها في العملية الاقتصادية — من عدمها هو المؤشر لمدى تعاونها ، وبالتالي استعدادها للمشاركة مع الرجل فقد كانت زوجة الغواص — الطبقة الكادحة — في مجتمع الخليج التقليدي — تساهم مساهمة فعالة في حياة الاسرة ومجتمعها الصغير . فهي بسبب ضيق ذات اليد وندرة مصادر الدخل كانت مضطرة للمعاونة في زيادة دخل الاسرة — فكانت تقوم باعمالها المنزلية المعتادة — من طبخ وتربية أطفال .. الخ وبجانب ذلك كانت تقوم ببعض الاعمال التي تدر عليها ربحا — كان تقوم بخياطة الملابس لنساء الحي أو المتاجرة بسلع بسيطة او حتى تربية الماشية ، أو مجموعة من الاغنام ، أو اقتناء بقرة ، أو أكثر لتغذية الاطفال وبيع اللبن ومنتجاته لاسر الحي . وفي بعض الاحيان عندما تكون الحاجة ماسة ولا توجد وسيلة لدخل افضل نجد ان زوجة الغواص — أو نساء هذه الطبقة تقوم بتعاطي الغوص نفسه — كما حدث في ابو ظبي — مثلا وهي مهمة شاقة بلا شك (٧) .

وكثيرا ما كانت علاقات الانتاج السيئة التي كانت سائدة في هذا القطاع الاقتصادي التقليدي — الغوص — تنسحب على وضع المرأة . فقد كانت زوجة الغواص مهددة دائما اما بفقدان زوجها نتيجة للطبيعة المغامرة لهذه المهنة — أو شتات اولادها لوقوع زوجها في الدين المستمر . فقد كان يحق لمحاكم (السالفة) «محاكم الغوص التقليدية» ان تنزع ملكية المنزل من الغواص لتعطيه للمول أو النوخذا (صاحب السفينة او ربانها) وكان يمكن في حالة وفاة الزوج ان تأمر بأن يقوم أكبر ابنائه بتسديد دين والده عن طريق العمل في الغوص مع النوخذا الذي كان يعمل والده معه (٨) .

وهنا نجد ان المرأة نفسها غير بعيدة عن هذا الاستعباد . فكثيرا ما كان يقرر (النوخذا) ان يتزوج زوجة الغواص الذي توفي وهو مدين ، وبالتالي يمتلكها هي واولادها أيضا .

هذا الاضطهاد الاجتماعي لزوجة الغواص يوازيه اضطهاد نفسي مروع ، فهي عندما يتركها زوجها او اخوها الى عرض البحر يمكن أن تتخيل الف الف حادث يودي بحياته . فكانت علاقتها غير ودية مع البحر يظهر ذلك من خلال أغانيها الشعبية .. (٩)

هذه العلاقة مع المجهول الذي لا يعرف له رد فعل محدد ، سواء كان البحر او النوخذا أو الغلة — التي خرج زوجها على أمل الحصول عليها — جعلت من المرأة في هذا القطاع ذات تركيبة نفسية حادة ، تتشبث بالامل الى أقصى حد ، وتتشاءم حتى العظم — فكل صيحة في الحي هي نكبة (طمبه) أخرى وكل موسم جديد ، يأتي بدين جديد ، او تهديد ببيع بيت أو فقدان عائل أو عزيز .

ومن هنا اتجه هذا القطاع من النساء الى السحر والزار والعمل للتغلب على العدو المجهول ويمكن ان تتعرف على رواسب هذه العادات بين الجيل الحالي من فتيات الخليج في قراءة الفنجان والكف والطالع .

والزوجة الريفية أو زوجات الفلاحين — وهن القطاع الكادح الاخر في مجتمع الخليج التقليدي — اخذن على عاتقهن المساهمة في العملية الانتاجية التي كان يقوم بها الزوج — فالمرأة تقوم بالسقي ، سواء للزراعة أو الماشية وبتلقيح النخيل ، وحصن البرسيم أو جمع البلح .. الخ ومع قيامهم بواجباتها المنزلية تقوم بتربية الدواجن وبعض الحيوانات الاليفة وذلك لزيادة دخل الاسرة الذي كانت في الغالب لا يتعدى الكفاف .

وانسحبت طبيعة علاقات الانتاج على المرأة في القطاع الفلاحي — فطبيعة تأجير الارض — أو ما يسمى الضمان — حيث يتعهد الفلاح بضمان الغلة من الارض لصاحبها ويحدد التزاماته مسبقا ، والتي كثيرا ولاسباب موضوعية — لا يستطيع الوفاء بها — فكانت زوجته وعائلته تتعرض نتيجة لذلك لضغط اجتماعي واقتصادي مكلف ماليا ونفسيا . فالزوج مهدد بالطرد من الارض التي يعمل عليها أو بالسجن في حالة عدم الوفاء بالتزامات ، وبالتالي فان زوجته وعائلته معرضون في اي وقت للتشرد . كما ان المرأة في هذه الحالة يمكن ان تستخدم كاملة — دون وجه حق وبلا اجر — في بيت السيد صاحب الارض . فهي تعمل خارج وداخل بيتها عملا مرهقا دون مردود .

اما المراة فى الطبقة الميسورة من مجتمعات الخليج التقليدى وهم التجار والحكام واصحاب الاراضى .. فقد كانت مضطهدة ، على الرغم من توفر بعض وسائل الرفاه لديها حيث يتوافر الرياش الفخم فى منزلها ، او الحلى الغالية من الذهب والفضة على صدرها ، الا انها كانت دمية . فقد كانت هذه المراة مهددة دائما (بالشريكة) التى يسهل على الزوج الميسور الحالى الاتيان بها فى اى وقت يشاء ، وقد تكثر الشرائك الى مثنى وثلاث ورباع فيزداد بذلك حصر المراة فى قوقعة من الاذلال النفسى ، كما ان هذه المراة المنتمية لهذه الطبقة ، لا تخرج الى السوق او المنتديات حفاظا على الشرف والكرامة .. وتذكر لنا زهرة دكسون فى كتابها الكويت كانت منزلى .. هذه الظاهرة التى لاحظتها فى الخمسينات فتقول :

« على حين انه الى زمن غير بعيد لم تكن فتيات الاسر العربية يغادرن بيوتهن الا للقيام بزيارة بعض اقاربهن ، وقد تخرج الواحدة منهن مرة واحدة فى السنة كنزهة فى الصحراء ، وكان من غير اللائق بامراة أو فتاة تنتمى الى أسرة مرموقة فى المجتمع ان تخرج الى السوق لتشترى بعض الحوائج وكان الخدم هم الذين يقومون بذلك » صفحة ١٠٩ .

هذا عن المراة فى مجتمعات الخليج فى الريف والمدينة ، الا ان هناك قطاعا اخر من مجتمعات الخليج وهو البادية ، والمجتمع البدوى الذى ما زال غائصا فى ظل علاقات انتاج شديدة التخلف ، والتنافس الرئيسى هناك هو بين الانسان والبيئة ، فان الفرد بالطبيعة يحس بحاجته القصوى الى الانتماء للجماعة ، وضمن هذا الوضع نجد ان المراة فى البادية تقوم بكثير من الاعمال ، فهى ترعى الغنم وتجلب الحطب والماء .. الخ . الا انها كالمراة فى المدينة — — لا تزال تابعة ، ولا تستطيع ان تشارك فى الشئون العامة للقبيلة .

هناك مظاهر شتى للسلوك والممارسة تبرز واضحة كمؤشرات حقيقية لاضطهاد المراة فى مجتمعنا فقد كانت البيوت التقليدية تبنى على شكل جناحين احدهما للرجال والثانى للنساء ، وكان البعض يخصص مدخلا للنسوة ، ما زالت قضية التفرقة واضحة فى وجود الديوانيات للرجال فقط .

هذا العزل الاجتماعى جعل المراة فى الخليج ذات مجتمع قائم بذاته له تقاليده وطقوسه بعيدا عن عالم الرجل — والذى كان هذا العزل بسببه ونتيجة لمواقفه ، وحتى وقتنا الحالى نجد ان النساء كثيرا ما تحتقر احاديثهن واذا أراد ان يناقشهن رجل قالوا ان ذلك « كلام نسوان » .

هذا العزل كانت له نتائج اجتماعية واقتصادية عميقة على المراة فى مجتمع الخليج — حتى فى مرحلة التغير التى تمر بها — فهى اى المراة رغم تحررها النسبى ما زالت — تخضع لذلك العزل اراديا نتيجة لرواسب التنشئة الاجتماعية ، وهنا نجد الازدواجية تصرخ بنا فى كل مظهر من مظاهر حياتنا الاجتماعية ، فنحن نجد أن المراة اصبحت موظفة ، تسوق سيارتها من والى العمل ، وفى نفس الوقت نجد والدها يصب جام غضبه اذا تأخرت عن البيت بعد الوقت المضروب . وحيث نجدها صاحبة محل تجارى تسافر الى بقاع العالم ، ترتعش لو استوقفها رجل فى شارع مزدحم ليسالها عن عنوان ، أو عن الوقت . وحيث نجدها تدبج المقالات فى تحرير المراة تحجم عن الذهاب الى اجتماع جماهيرى دون رفيقة تواكبها .. وهكذا .

لقد شكلت التنشئة الاجتماعية سدا عاليا يقف فى طريق طموح المراة الخليجية بل ان هذه التنشئة قد شوهت صورة المراة ، فالطفلة تربى منذ الصغر على نمط من السلوك المعروف الذى يحتقر المراة ويردد امامها دائما أنها اقل من اخيها الولد ، واذا لعبت مع الاولاد فانها (صبيك) اى متشبهة بالفتيان .

ان تفسير التناقض هو ان الجيل القديم من النساء (المربى) لا يحس بان هناك ظلما واقعا عليهن ، ويعتبرن كثيرا من مظاهر سلوك الرجل المتميزة ظواهر صحية يجب قبولها واحترامها والا تعرضت للاهانة وربما محاولة القتل ، ولنا فى قصة حميدة — التى روتها زهرة دكسون سوة ، فقد كانت حميدة هذه

خادمة لزهرة فى الكويت وقد رفضت حميدة الزواج من ابن عمها فكمن لها فى الطريق ، واطلق عليهـــا الرصاص ــ وهذه الحادثة ليست بالبعيدة تاريخيا . وربما أصبحت حميدة فى تاريخنا كتلك المراة الصينية التى قتلت نفسها احتجاجا على قسرها للزواج . ولم تخل كتابة لماوتسي تونغ عن المراة الا ذكرها .

وهى كذلك تعطى مؤشرا صارخا لخضوع المراة للرجل . ان الاضطهاد فى مجتمعنا العربى كمـــا يقول هشام شرابى هو على ثلاثة انواع : اضطهاد الفقير ، واضطهاد الطفل ، واضطهاد المراة ، ويضيف « لا أبالغ فى رأيى انه من المفجع ان يولد الانسان انثى فى مجتمعنا » .

فهى كما عرفتها خالدة سعيد بصدق : ان المراة فى مجتمعنا كائن بغيره لا بذاته(١٠) . فهى ضعيفة ومحتقرة ، وموصوفة بالسيئات وبجانب ضعفها متهمة بالكيد ، وانها اساس الشر ومن ذلك تتبع العلاقة الضبابية بينها وبين الرجل فمهما كان رأيها راجحا لا يمكن ان يؤخذ به . « شاوروهن واعصوهن » لانه ليس لها عقل أو عقلها كالاطفال والصغار والرجل الذى يتبع آراء زوجته يصبح مجالا للتندر « اعطـــاء رأيه اليمن »(١١) . « أو سكانه مرته ــ الكويت » كذلك فان الاشارة اليها فى الحديث بشكل عارا اجتماعيا ، فيشار اليها « بالبيت » أو « بنت فلان » دون ذكر اسمها ، او اجلك الله فلانة .. أو تكرم فلانة ، وفى بعض مناطق اليمن تسمى المراة « مذلول عار ، مكلف » ، كما انها فى بعض تلك المناطق تحرم من ملكية الارض ــ خلافا حتى للعقيدة الاسلامية ، كما انها فى عمان تحرم بأن يكون لها جواز سفر الا باســـم زوجها أو قريبها(١٢) .

ويفرض هذا الوضع المتخلف علاقات اجتماعية ومظاهر من السلوك منها الحجاب ، فالمراة الخليجية وبخاصة فى المدينة ما زالت فى الاغلب الاعم متحجبة ــ ونجد ان هذا الحجاب امتياز للمدينة ــ حيـث أن الريفية غير متحجبة وعندما تتزوج تلك ــ اى المراة الريفية ــ من رجل في المدينة تبدأ في لبس الحجاب وكذلك تفعل البدوية ، ويمكن تفسير الحجاب اجتماعيا بأن المراة فى المدينة تختلط مع اجناس لا تتعارف فيفرض عليها الزوج ــ أو التقاليد ــ الحجاب حتى لو أن البدوية والريفية لم تكن محجبة من قبل فـى بيئتها الاجتماعية .

ومن هنا نجد ان الحجاب هو نتيجة تصادم وتناقض طرأ بين البيئة القبلية والريفية من جهة ، وبين واقع المجتمع الخليجي منجهةاخرى . وحيث كانت المراة تقوم فى المجتمعات الريفية والبدوية بالعمل وتتعطل نسبيا فى المدينة ، وهى هنا مجرد اداة للتسلية يقلل من انسانيتها عدم قيامها بعمل ينتج وكلما كانت المراة فى المدينة الخليجية التقليدية من أسرة ارستقراطية كلما ازداد تضييق التقاليد الاجتماعية الخنـــاق من حولها .

ولقد ناضلت المراة الخليجية فى سبيل مكان افضل لها تحت الشمس ، وبخاصة بعد ان بدأ التغيـر الاجتماعى يأخذ مجراه ، وكان نضالها يختلف من قطر خليجي الى اخر ، فقد ذكرت زهرة دكسون فـى الخمسينيات عن المراة فى الكويت ما نصه « وليس فى الكويت حركة تنادى بتحرير المراة ، ولم اسمع طيلة حياتى بامراة ما عبرت عن رغبتها فى أن تسير يوما دون حجاب حتى اذا ما سافرت الى خارج وطنها ، كما انالاهتمام الجديد الذى اثاره العلم فى نفس الفتاة الكويتية لا يشمل القضايا السياسية والاجتماعية » صفحة ١١٠ .

قد يكون ذلك صحيحا فى ذلك الوقت الا انه منذ الستينات خاضت المراة الكويتية عديدا من المعارك التى ربحتها ، الا ان هناك الكثير مما يجب ان يقام به كما اشار السيد هاشم بهبهانى فى دراسته حول المراة حيث قال « اما المراة الكويتية فيضيق على جيدها الاغتراب والاتكالية الكلية تعانى الامرين من اعراف اجتماعية هى فى غنى عن وجودها ، وتاتى الجمعيات النسائية لتكرس تلك الروح السلبية ، فالجمعيـات النسائية فى الكويت فشلت فى ربط المراة الكويتية على اساس محاربة هذه المعضلات ــ وادت عفوية التفكير مقرونة بعدم التخطيط الموضوعى الى عزوف عدد ليس بالقليـــل من الكويتيات عن هذه المؤسســـات الترفيهية »(١٣) هذا ما قاله هاشم بهبهانى ونحن نجد كثيرا من الصدق فيه .

لقد جاء التعليم فى مراحله الاولى ليعطى المراة الخليجية دفعا الى الامام وكسرا للقيود الاجتماعية ، الا ان تفريغه من محتواه واستخدامه بشكل ساذج وتقليدى اعطى المجتمع وبالتالى المراة مظاهر التحرر وحرمها من مضمونه .

لقد لعب التعليم دورا كبيرا فى تحرير عقلية الرجل والمراة « نظرة المتعلمين بصفة عامة لتحرير المراة ايجابية ولو لفظيا » الا ان الفصل بين التعليم والثقافة وقضايا المجتمع فى اطوار تعليمنا فى الخليج ، مع وجود مناهج متخلفة جعل من قضية المراة معضلة يصعب تخطيها ، فقد استخدم ما يسمى (علما) ضـدها وبشكل جذرى وحتى فى مهاجمتها . وقد نجح البعض فى مهاجمة المراة حتى فى عقر دارها ، ومظهر هذا النجاح عدم اشراك المراة فى الخليج بالحقوق السياسية التى حصل عليها الرجل بعد الاستقلال ، وكذلك ما اتخذه مجلس الامة الكويتى فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٨ بمنع ما يسمى « التعليم المختلط » فى الجامعة .

كما ان التعليم بهذا الشكل وقف حجر عثرة فى سبيل تطور فتاة الخليج والجزيرة — ففى مقابلة لمندوب مجلة العربى قال المسئول عن تعليم الفتيات فى أبها — احدى مدن السعودية — قال « لا أسمح لاحـــد بالتقاط اية صورة .. ليس فقط بسبب تعليمات الرئاسة العامة لمدارس البنات والقاضية بمنع التصور .. ولكن لانى لا اعتقد ولا اومن بفائدة التصوير »(١٤) .

هذه المراة التى يمنع تصويرها فى ابها وهى ريفية اساسا تصفها جريدة عكاظ — الســـعودية — فتقول : « كانت المراة فى ابها تشارك الرجل فى عمله تزرع وتحطب وتسقى ، وتتحدث مع الرجال فى جراة وشجاعة .. الخ ، وتجمع الاراء (الآن) على انها فقدت ذلك التقليد واضاعوا تراثا مجيدا وعادة طيبة .. وبدل ان يطوروا هذا المفهوم اصبحوا يعيشون على مبدأ .. الى الخلف سر » .

فى هذا يتحدث حاكم عجمان السابق راشد بن حميد النعيمى فى صيف عام ١٩٦٧ فيقول : « نحـــن نخشى من العار ونستر نساءنا ، لهذا لم اسمح بتعليم البنات الا هذه السنة خوفا عليهن من الانحراف عن التقاليد التى ترافق السفور .. ان الظروف الحالية التى تسود العالم هى التى دفعتنى ان اترك البنت تلحق بركاب العلم والحضارة »(١٥) .

لقد حققت المراة الخليجية عن طريق نضالاتها ونضالات الرجـال المؤمنين بقضـــيتها مجموعة من المكاسب ، فقد شاركت المراة فى البحرين مثلا فى معظم الحركات السياسية منذ حركة ٥٣ — ١٩٥٦ مرورا بحركة ٥ مارس ١٩٦٥ وكذلك ١١ مارس ١٩٧٢ واقامت الجمعيات النسائية منذ منتصف الخمسينات وهى ما زالت تناضل من أجل حقوقها السياسية والاجتماعية ، وقدم العضو فى المجلس الوطنى البحرانى السيد ابراهيم الخليفة اقتراحا بمشروع قانون يتيح للمراة حق الانتخاب على أن تكون حاصلة على شهادة الدراسة الابتدائية او ما يعادلها كما ان المراة فى البحرين قد شاركت الرجل فى مجالات العمل فارتفعت نسبة العاملات فى كثير من المناشط الاقتصادية وتساوت المراة بالرجل من حيث الاجر بعد اقرار الدستور ، وحققت بعض المكاسب والامتيازات للمراة العاملة(١٦) . الا انها كاختها فى الكويت ما زال طريق تحقيق مكاسب حقيقية لها طويلا وشاقا . كما ان الطريق اطول واصعب فى بقية امارات الخليج الاخرى .

وفى اليمن الجنوبية حصلت المراة على مجموعة من المكاسب خاصة بعد حركة ٢٢ يوليو عام ١٩٦٨ التى شكلت نقطة البدء ، فبعد صدور الدستور ضمنت الدولة للمراة جميع الحقوق فى المجالات كافة كما اشركتها فى السلطة التشريعية العليا — وقد جاء برنامج التنظيم السياسي لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية والذى اقر كوثيقة نظرية للتنظيم السياسي ليؤكد على مساواة المراة بالرجل وعلى ضرورة الدفع بها للمشاركة فى المجالات كافة ، اضافة الى ضرورة اشراكها فى العملية الانتاجية(١٧) .

لقد حققت المراة فى اليمن الجنوبية ذلك بعد سلسلة نضالات بدات من المظاهرات العنيفة التى قادتها الحركة النسوية فى الجنوب العربى عام ١٩٥٩ بقيادة جمعية المراة العربية — مرورا بنضالات الإتحــــاد العام لنساء اليمن ، وعلى الدرب سقطت كثير من المناضلات(١٨) .

ان قضية المراة فى الخليج لا نتصور انها قضية نساء فقط ، وان حلها فقط يكمن فى مســـــاواتها بالرجال ، انما القضية الاساسية فى نظرنا هى القضاء على الاستغلال بكل صوره واشكاله فى مجتمع الخليج وان اهتمـــامنا بالمراة هنا منطلقا من نظرتنا الحقيقية بانه من الصعب أن يتغير مجتمع ما ، اذا استمرت المراة فيه على ضعفها وتخلفها — كما هو الحال فى واقع مجتمعاتنا — وذلك لانها هى التى تصـــنع الانسان .

ان الدلائل تشير الى ان هذه القضية المعقدة لم تعط ما تستحقه من اهتمام، ونظرة واحدة لما تكتبه صحفنا عن المراة — تتبين لنا — النضال اللفظى والسطحيات التى تعالج بها قضايا المراة فى مجتمعنا .

هذا التناقض الواضح فى المجتمع الذى يانف الفرد فيه ان يكون « ابن فلانة » نجده رغما عنه مكونا اجتماعيا من خلال تلك المراة بان الخمس سنوات الاولى من حياة اى طفل وعلاقته بامه هى المحور الاساس لتكوين شخصيته كما ان علاقة الطفل بابيه علاقة سلبية الى ابعد الحدود فالطفل — فتى او فتاة — فى مجتمعنا الحديث على الخليج واظن ذلك ينسحب على المجتمع العربى — يكون علاقة ايجابية مع الام اما الاب فهو القلعة التى لا يمكن ان تخترق . فالواسطة الى الاب هى الام او الخال او العم . وهنا نجـــد أن المراة هى محور التنشئة الاجتماعية ، ولانها مضطهدة ونظرة المجتمع اليها نظرة مزدوجة فاننا نجد خلـــلا كبيرا فى سلوك الافراد ينشا من خلال الازدواجية الثقافية ، والمراة مضطرة لان ترضع هذه الازدواجيـــة الى ابنائها وهى تخرج بقيمة ثقافية اخرى . فالثقافة التى ينتمى اليها الفرد فى مجتمعاتنا تكافىء الضعيف بقدر ما تعاقب المتمدى ، كذلك فان مفهوم السلوك المنحرف يصاب بهذه الازدواجية ، الســلوك المنحرف فى هذا المجتمع هو الذى يعلم عنه الناس او يعرفه المجتمع أو بمعنى اخر « لا عيب فيما يراه الناس » . لذلك فالفرد يسمح لنفسه فى غياب الرقابة ان يتصرف لمصلحته الذاتية . مطبقا « مفهوم لا عيب فيما لا يراه الناس » وكذلك من هذه المفاهيم فان من الصعب الاجابة بالرفض — حيث الطاعة العمياء من الام الى الزوج — فالفرد ينشا مسايرا حتى عن عدم اقتناع (كلام الليل يمحوه النهار) . « او كلام فلان مسمار فى لوح » وهى الاشارة الى الاستثناء بالنسبة للقاعدة المتعارف عليها .

الحظ من قدر الفرد — كذلك المراة للرجل — هو الثمن الذى يجب ان يدفعه الفرد لتدبير امره فى المجتمع الذى يعيش فيه ، أو على الاقل عدم الانتماء لفكرة او نقدها « ما كارى » « او ما على » .

اما اذا كان الامر كما يقول هشام شرابى نقلا عن احد الاساتذة فى الاجتماع « ان سلوك الافراد فى مجتمع ما يظهر على حقيقته فى ادب قيادة السيارات » . فسلوك المجتمع الخليجى فى كل الشوارع المرصوفة وغير المرصوفة يمكن ان يلاحظ — سواء فى السالمية — الكويت او فى الدوحة قطر او فى وسط جزيرة أبو ظبى — السلوك المستهتر بالالة وبارواح الناس .

ولكن بعد هذا الاستعراض السريع لواقع المجتمع الخليجى هل يمكن المساهمة فى تطويره الى تحقيق أهداف اجتماعية افضل .

قد يكون ذلك ممكنا فى اعتقادى بالاتجاه الى « التعليم » وتطويره بدل ان يكون « تابعا للمجتمع » بحيث يصبح ذات فائدة له .. فالتعليم ما هو الا اكتساب ذاتى موضوعى ولا يشكل ثقافة فى حد ذاته ، وانه يصبح ثقافة بالمعنى الشامل اذا توفر لدى المعلم « الوعى الاجتماعى » .

ولكن الوعى الاجتماعى هو بالذات ما ينقص الرجل المثقف فى خليجنا — فهذا الرجل يعتبر النظـــام القائم فى تركيباته الاجتماعية كافة هو ميدان لنشاطه الفكرى وربحه المادى « والرجل المثقف هنا هو من يستطيع ان يجيب على كل سؤال موجه اليه فى داخل اختصاصه او خارجه » لذلك فان اية محاكمة عقلية وليست مقارنة غير منطقية ترفض الواقع الاجتماعى وتحاول ان تتدبر واقعا اجتماعيا اخر هدفه هو الانسان ومواءمة التعليم بالممارسة سوف تجد الاعتراض المرير والرمى بالتكر ، وفى اعتقادى انه لا يستطيع المجتمع الذى يرمى الى تغير ذاته النجاح الا بعد ان ينقد اولا هذه الذات .

١ — أنظر فى ذلك مثلا :

أ) عادل عبد السلام د. : بلدان الخليج العربى — دراسة ديمغرافية (دراسة غير منشورة) .

ب) محمد على الخرس ، أحمد العياط : مقومات واتجاهات النمو السكانى فى الكويت — مجلس التخطيط ١٩٧٤ — الكويت .

ج) محمد على الخرس : دراسة سكانية لخصائص وسمات المجتمع الكويتى — مجلس التخطيط — ١٩٧٥ — الكويت .

٢ — أنظر فى ذلك مثلا :

أ) عبد الملك الحمر : التعليم العام والانماء البشرى فى الخليج العربى / مجلة دراسات عربية ــ
ــ العدد الثالث السنة الاولى ــ ص ١١١ ــ ١٢٤ .

ب) ابراهيم سعد الدين عبد الله د.
الاطار التنظيمى لتخطيط القوى العاملة فى دول الخليج (بحث غير منشور) ندوة تنمية المــوارد البشرية فى الخليج العربى ــ باشراف المعهد العربى للتخطيط ــ الكويت . عقدت فى البحــرين فبراير سنة ١٩٧٥ .

جـ) محمد عبده محجوب د. الهجرة والتغير البنائى ــ ١٩٧٣ .

٣ ــ عبد الكبير الخطيبى . نحو علم اجتماع للعالم العربى .
مواقف ٣٠/٣١ شتاء/ربيع ١٩٧٥ (ص ٧ ــ ١٤) .

٤ ــ عبد الله العروى . العرب والفكر التاريخى ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٣ .

٤ ــ هشام شرابى . مقدمة لدراسة المجتمع العربى ــ الدار المتحدة للنشر بيروت ١٩٧٥ .

٦ ــ المرجع السابق .

٧ ــ محمد الرميحى .. البترول والتغير الاجتماعى ــ معهد البحوث والدراسات العربية / القــاهرة سنة ١٩٧٥ .

٨ ــ المرجع السابق .

٩ ــ توب توب يا بحر . أربعة والخامس دخل وكذلك ما تعبر عنه من خلال حوارها الشعبى مع النوخذا يا نوخذاهم لا تشدد عليهم ترى حبال الغوص قطع أيديهم .

١٠ ــ مواقف عدد ١٢ .

١١ ــ قضية المرأة فى اليمن : مسحوب على الالة الكاتبة .

١٢ ــ التراب/العدد الاول/يناير ١٩٧٤ وكذلك سلطان ناجى :سياسة النظام الطبقى فى حضرون .

١٣ ــ قضية المرأة العربية/هاشم بهبهانى ــ من منشورات الاتحاد الوطنى لطلبة الكويت لندن سنة ١٩٧٢ .

١٤ ــ العربى/يوليو ١٩٦٩/العدد ١٩٠ .

٦٥ ــ العربى/العدد ١١٧/أغسطس ١٩٦٨ .

١٦ ــ فايزة ابراهيم الزيانى ــ دراسة مقدمة الى لجنة المراة العربية .

١٧ ــ قضية المراة فى اليمن صفحة ١٦ .

١٨ ــ منها استشهاد خديجة الحواشية ــ فى العمليات العسكرية .

مراجعات

الحدود الآمنة والمعترف بها

تاليــف : د. ابراهيم شحاته

الناشر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية

بيروت ــ ١٩٧٤ ــ ١١٧ صفحة

مراجعة : عبد الرحمن فايز*

اصبح من البديهي أن نقرر أن اعز قضية ســـياسية لدى منطقة الشرق العربي هي قضية تحـــرير فلسطين ، ولو أن هذه البديهية قد أضيفت اليها بديهية أخرى عقب حرب حزيران ١٩٦٧ تتعلق بتحـــرير الاراضي العربية المحتلة الاخرى في حرب الستة ايام . ومع دورة الايام ولدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ التـــي اعادت جزءا من الاراضي العربية المحتلة .

وعلى مدى سنوات الصراع العربي ــ الاسرائيلي ولدت اصطلاحات ومفاهيم كثيرة كان بعضها لا يتعلق بالواقع في اي جانب منه ، من تلك المفاهيم اصطلاح الحدود الامنة والمعترف بها ، والتي أكدت دوائر العدو الاسرائيلي أنها تعني تلك الحدود التي يمكن « لجيش الدفاع الاسرائيلي » أن يدافع عنها . الامر الذي قضت عليه حرب العاشر من رمضان ١٩٧٣ .

ويعالج هذا الكتاب الذي نشرته مؤسسة الدراسات الفلسطينية الوضع القانوني لما يسمى بالحـــدود الامنة والمعترف بها . وقد قسم المؤلف كتابه الى فصلين بالاضافة الى فصل تمهيدي .. عالج في الفصـــل الاول الحدود الامنة بمعنى التوسع وفي الثاني تطرق الى الحدود الامنة بمعنى الضمانات ثم اتبع ذلـــك بمجموعة من الملاحق التي تضمنت بعض قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن حول فلسطين .

يبدأ الفصل الاول بموضوع التقسيم والتسوية ، ويقرر الكاتب أن الامم المتحدة قد حاولت مرتين انهاء الصراع في المنطقة : احداهما عام ١٩٤٧ ــ وهذه قضى عليها كامل ــ والثانية عام ١٩٦٧ . الا أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد فرضت أوضاعا سياسية وعسكرية جديدة الامر الذي أصبحت المنطقة معه بحاجة لحـــل جذري للمشكلة التي تعانيها والتي أطلق عليها جزافا اسم أزمة الشرق الاوســـط . ورغم قبـــول الاطراف المعنية بقرارات ٤٧ ، ٦٧ الا أن اجاباتها أثناء جولة السفير المتجول « جونار يارنغ » تعني عدم تحـــديد المعنى الاكيد للحدود الامنة والمعترف بها . وخاصة الطرف العربي . الا أن اسرائيل أصرت دائما على مثـــل هذه الحدود ، وهي في نظر المؤلف تنضوي تحت معنى شخصي ونسبي .

لقد تلخص الموقف الصهيوني فيما يتعلق بالحدود الامنة في تعريفات غير مباشرة منها ان هذه الحـــدود ليست هي حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ وأن هذه الحدود يتم الاتفاق بشأنها عن طريق التفاوض مع العرب . وقد تعددت بعد ذلك تعريفات سياسيي العدو الاسرائيلي للحدود الامنة ، ونحن نتفق مع الكاتب في أن مؤدى جميع تلك التعريفات هو التوصل الى حدود تسمح للعسكرية الصهيونية بالتوسع بعد ذلك ــ يدل على ذلك تمسك المحتلين ببعض الاجزاء في سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان فيما اذا انسحبت قواتهم الى ما قبل حدود ٥ حزيران ١٩٦٧ .

---

* مساعد سكرتير التحرير .

وحول مبررات الادعاء الاسرائيلي بالتوسع الاقليمي عرض الكاتب بعض المبررات التي تنتهي في النهاية « بحق التوسـع » لدولة الاحتلال ، وأول المبررات هو « الغزو الدفاعي » الذي تشن بموجبه اسرائيـل العدوان « دفاعا عن النفس » وبرغم عدم اقرار اكتساب أراض جديدة وعدم تأييد هذا العمل العدواني في كل محافل القوانين الدولية الا أن الاسرائيليين يعتبرون حرب السـنة أيام عام ١٩٦٧ حربا دفاعية عن وجودهم . وفي تفريق العقلية العسكرية الصهيونية بين الغزو الهجومي والغزو الدفاعي محـاولة أخرى لانشاء سبب جديد لاكتساب أراض جديدة الامر الذي يستنكره القانون الدولي المعاصر ، اضافة الى أنها تحاول تأسيس حقوق موضوعية على أسس شخصية ونسبية . وقد أيدت هذا الرأي قرارات الامم المتحـدة رقم ٢٤٢ ، ٢٥٢ ، ٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٩٨ ، ٢٢٥٣ ، ٢٢٥٤ ، ٢٦٢٨ ، ٢٧٩٩ ، ٢٩٤٩ ، في مجـلس الامن والجمعية العامة .

واذا كنا نتفق مع الكاتب بأن المبرر الاخر وهو التقادم للاحتفاظ بالاراضي المحتلة هو أمر غير وارد فاننا نضيف أيضا انه أشبه بمنطق الاطفال الذي يرمي الى الانانية المتعنتة وحيازة كل ما يمكن حيازته حتى لو اتخذ لذلك أوهى المبررات . اضافة الى أن اصرار العرب على رفض خطوط الهدنة اعتبارا من عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٧٥ يحول دون نشوء حق لاسرائيل عن طريق التقادم في الاراضي المحتلة .

وقد يكون القبول العام (أي قبول المجتمع لوضعية دولة ما) مبررا للاحتفاظ بالارض ، الا أنه لا ينطبق على وضع اسرائيل سواء بالنسبة لخطوط هدنة ١٩٤٩ أو لخطوط وقف اطلاق النار عام ١٩٦٧ ، وهي جميعا خطوط عسكرية لا تمس بحق الاطراف في التسوية النهائية . اضـافة الى عدم اعتراف المجتمع الدولي كمجموع بدولة الكيان الصهيوني ، وحتى التي اعترفت بها كحقيقة واقعة فانها رفضت انشاء بعثاتها الدبلوماسية في القدس ، وحتى التي قبلت بذلك تحفظت بأن القدس غير معترف بها كعاصمة لاسرائيل .

وكمحاولة أخرى يقارن البعض بين حيازة اسرائيل للاراضي المحتلة وبين حيازة كل من مصر والاردن لغزة والضفة الغربية بعد عام ١٩٤٩ . ورغم ذلك فلم يعط أي قانون دولي حق الحيازة لكل من مصر والاردن رغم أن اجرائهما كان اجراء دفاعيا بعكس عمل اسرائيل العدواني في كل مرة .

ومن المبررات التي نفاها المؤلف أيضا طبيعة خطوط الهدنة المختلفة وعدم اعطائها حق حيـازة الارض لاسرائيل باعتبارها خطوط مؤقتة وعسكرية أيضا وليست فيها أية صيغة قانونية . ونضيف أن هذه الخطوط لم تكتسب صفة الحدود حتى بالنسبة لبعض الاسرائيليين أنفسهم .

أما مبرر اللجوء الى تفسير قرار مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ من جانب بعض الكتاب الاسرائيليين فهو أوهى الاعذار والمبررات . وهو يلجأ الى عدم تحديد هذا القرار للاراضي التي يجب الانسحاب منها . الا أن النص الانجليزي لهذا القرار أكد أن هذه الاراضي هي التي « احتلت في الصراع الاخير » . وليست محاولة اسرائيل هذه الا تلاعب بالالفاظ .

وآخر مبرر لوجهة نظر أنصار الصهيونية العدوانية هو الاتفاقية أو ما يمكن تسميته التنازل بموجب معاهدة ، وهو يعني أن اسرائيل تتشبث باحتلال الاراضي المحتلة حتى يتم التوصل لاتفاق (مع الدول العربية) يضمن حدودا آمنة ومعترف بها لاسرائيل .

وقد أكد الكاتب أن كل الردود السابقة تدحض المبررات الاسرائيلية العدوانية لضم أراض جديدة ولتفسير الحدود الامنة ، وهي في النهاية تردد شعارات هتلر وموسوليني في نمو الدولة الذي يرتبط بتوسعها .

الا أن الذي لا يمكن التغاضي عنه في كل ما أورده المؤلف من ردود على الادعاءات الاسرائيلية ومؤيديها هو اهمال جوهر القضية أساسا والمرتبط بوجود الشعب الفلسطيني . اذ أن قيام اسرائيل قد وجد بعد طرد شعب بكامله من أرضه وليس هناك قانون في العالم يقر ذلك ، اللهم الا شريعة الوحوش .

أما محاولة البعض في العالم العربي اضفاء شيء من الشرعية على بعض ما يجري من اتفاقيـات عسكرية كانت أم سياسية مع العدو الاسرائيلي فهي أمر آخر يرتبط بجوهر الكتاب موضع التحليل . اذ أن اتفاقيات فصل القوات على بعض الجبهات العربية مع العدو الاسرائيلي ترمي في جزء منها في النهـاية الى اظهار مفهوم الحدود الامنة والمعترف بها الى حيز الوجود وجعله حقيقة واقعة ، في الوقت الذي يدحض فيه الكاتب كل شرعية أو قانونية لمثل تلك الحدود أو حتى لمجرد مفهومها . ولا أحد يمكنه التنبؤ حول رأي المؤلف اذا طلب اليه اعادة كتابة هذا المؤلف في أعقاب اتفاقيات الفصل في الشرق الاوسط ، هذا المفهوم الـذي

ما وجد الا حديثا ومن أجل الظهور على وضع معقد فى الشرق الاوسط .

ينتقل المؤلف بعد هذا الى مفهوم الحدود الامنة بمعنى الضمانات . ويبدأ باستبعاد فكرة الضمان الجغرافى باعتباره ضمانا لا يعول عليه . وتنطلق فكرة الضمان الجغرافى من وجهة النظر الصهيونية فى المطالبة بحدود طبيعية الا ان هذا المطلب اضافة الى تعارضه مع المقررات الدولية فهو على رأى المؤلف يعتبر مطالبة بحدود جغرافية سياسية ، وعموما فقد فقدت نظرية الحدود الطبيعية مؤيديها كنظرية استراتيجية خاصة بعد التطور فى كافة أنواع الاسلحة ، وقد جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى أول مراحلها لتثبت ذلك . ويبقى أن المطالبة بالموانع الجغرافية الطبيعية كحدود لاسرائيل ما هو الا تستر بقصد اكتساب المزيد من الارض والتوسع .

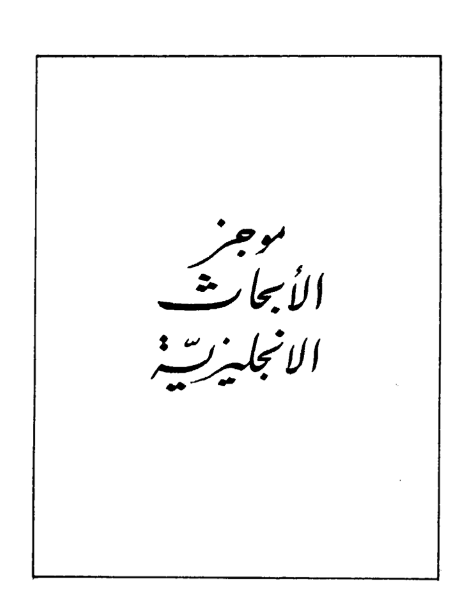
وقد رفض قرار مجلس الامن الدولى هذا الضمان فى نصوص قراراته المختلفة . اما اذا قيل ان هناك ضمانات تمت او تتم او يجب أن تتم من أجل الحدود الامنة والمعترف بها فهى فى رأينا — واضافة الى ما أورده الكاتب — تعتبر باطلة وواهية دون الاخذ فى الاعتبار حقوق الشعب الفلسطينى الذى يعيش الان خارج أرضه دونما صوت حق ينطلق من هنا أو هناك ينادى بتأييده بشكل فعال ، وقد اكد الكاتب عدم جدوى الاجراءات التى تتخذ على المدى القصير (اجراءات الامن المؤقت) . ومن الاجراءات قصيرة المدى : قوات الطوارىء الدولية ، المناطق العازلة او المنزوعة السلاح ، والاشراف الدولى ، وترسيم الحدود .

أما الاجراءات التى تستهدف انهاء الصراع العربى — الاسرائيلى فأهم بنودها انهاء حالة الحرب وتسوية القضية الفلسطينية ، أما الاولى فقد رفضت الدول العربية فى رأينا مجرد التفكير بها على مدى السنوات الماضية ولو أن رأى البعض منها قد بدأ فى التغير فى أعقاب انتصارها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وتجدر الاشارة الى أن انهاء حالة الحرب يعنى الاعتراف بحقوق كل الكيانات القائمة وحرية الملاحة فى الممرات المائية « الدولية » فى المنطقة .

ويرتبط بانهاء حالة الحرب تسوية قضية الشعب الفلسطينى والتى تتمسك بها الان معظم الدول العربية كأساس لأية تسوية شاملة للصراع فى الشرق الاوسط . ويذكر المؤلف بما قررته الامم المتحدة بخصوص حقوق اللاجئين ثم بحق الفلسطينيين كشعب .

وعموما فاننا نؤيد الكاتب فى أن الحدود الامنة والمعترف بها هى الحدود التى يمكن ان تكتسب الاستقرار والدوام ، وهى التى تخدم قضية السلام العادل والدائم ونتفق معه ايضا فى ان حرب تشرين أول ١٩٧٣ قد فتحت الباب نحو البحث عن حل شامل للصراع . ولكننا نعتقد أن جوهر هذا الحل هو الشعب الفلسطينى صاحب القضية ، والذى لا أحد سواه يمكنه أن يملك مفتاح الحل النهائى لمشكلة فلسطين ، والا فاننا سنكون قد شهدنا باعيننا عهد نهاية الصراع العربى — الاسرائيلى وميلاد عهد آخر من الصراع الفلسطينى — الاسرائيلى . اذ أن القضية هى قضية الشعب الفلسطينى وليست قضية الشرق الاوسط ، أو قضية الصراع العربى — الاسرائيلى ، وهى بطبيعة الحال قضية شعب ، وليست مسألة حدود .

ان الانتقاد الذى يمكننا ان نركز عليه هنا هو اهمال تحليل هذا الكتاب لدور الشعب الفلسطينى وحقوقه ، وبالتالى عدم التركيز على هذا المفهوم الامر الذى اكتفى معه المؤلف باشارات يمكن أن يقال انها عابرة . الا أن أى انتقاد لا ينفى قيمة هذا المؤلف باعتباره محاولة جادة لتفنيد محاولة لجوء العدو الصهيونى للقانون الدولى أحيانا لفرض ما يسميه بالحدود الامنة والمعترف بها .


موجز
الأبحاث
الانجليزيّة

الشراء للمنظمات : أهدافه ، النشاطات التي يتضمنها والعوامل المرتبطة باختيار مصادر الشراء

د. محمد بسطامي منصور

يتضمن هذا المقال مناقشة لاهمية الشراء كوظيفة من وظائف التسويق والظروف التى ادت الى ازدياد الاهتمام بهذه الوظيفة . ولبيان طبيعة الشراء للمنظمات التجارية ، والصناعية ، وغيرها يميز الكاتب بين طبيعة الشراء بواسطة المستهلكين وطبيعة الشراء للمنظمات وذلك بمقارنة اهداف الشراء لكل من المستهلكين والمنظمات ، وخصائص السلع الصناعية وغيرها التى تقوم بشرائها الشركات والمنظمات . كما يوضح الكاتب باختصار انواع المنظمات التى يمكن ان يطلق عليها ((المشترين الصناعيين)) .

يقوم الكاتب بعد ذلك بمناقشة تفصيلية لطبيعة الشراء للمنظمات ، واهدافه ، والنشاطات التى يتضمنها خصوصا اختيار الموردين ، كما يوضح ايضا مصادر المعلومات عن الموردين والعوامل التى يتحتم على مدير المشتريات بالمشروع أخذها فى الحسبان عند اختيار الموردين والتى أهمها الجودة ، والسعر ، وامكانية الاعتماد على المورد من حيث امداد المشروع بالسلع والخدمات التى تم التعاقد عليها ، والخدمات المختلفة التى يمكن للمورد تقديمها لعملائه .

ويتضمن المقال ايضا مناقشة لسياسة الشراء المتبادل وسياسة تعدد مصادر الشراء . وهاتين السياستين لهما اهمية كبيرة ويجب المقارنة بين مزايا وعيوب كل منهما عند اعداد السياسات المتعلقة باختيار الموردين .

استغلال أموال نفط الشرق الأوسط
بدائل ، وآمال

سليمان القدسي

مروان المصرى

هذه المقالة محاولة لترسم البدائل الاقتصادية لاستثمار عائدات البترول فى البلدان العربية المصدرة له .

ولسياسة الاستثمار البترولية منافذ ثلاثة :

فأحق الاقتصاديات بالاستثمار فيها ، هى البلدان المنتجة لهذا التيار من الدخل لها والمستخدم لغيرها ، من بلدان الارض قاطبة . والاستثمار فى بلاد التصدير يرجى له أن يكون قيما على وظيفتين أساسيتين :

الاولى : خلق الدخل ، واعادة توزيعه ، وسبيلها اليه مضاعف الاستثمار ، وسياسات تنمية الاراضي المتبعة فى بلدان الخليج .

الثانية : وهى الاهم ، الطاقة الاستيعابية ، التى تعمل بها سياسة الاستثمار توسيعا ومدا ، مودعة بذلك بذور النمو طويل الأجل .

وكيما يتأتى لسياسة الاستثمار القيام بالوظيفة الثانية على الوجه المحمود ، يلتزم عليها أن تشرع فى تغيير التركيب البنيانى للاقتصاديات المصدرة للبترول :

أ) بتنويع مصادر الدخل القومى .

ب) بتوفير الكفاءات العلمية المدربة : العمل الماهر ، القدرات الفنيـة والادارية المسئولة عن الاستمرار اليومى لعملية التنمية .

جـ) باعداد برامج لتشغيل الاعداد النامية من القوى العاملة . ويتوفر لهذا البند قدر كبير من الاهمية بالنظر الى ما تتسم به صناعة البترول من وجود معاملات فنيـة ثابتة تقريبا . سيما فى المدى القصير بين العمل وراس المال (آلات استخراج البترول) من ناحية ، وسرعة التطور التكنولوجى فى تلك الصناعة بما يختص به من استمرارية تضاؤل ما يخص وحدة راس المال من الايدى العاملة لتشغيلها باقصى درجة من الكفاءة ، من ناحية اخرى .

المنفذ الثانى « لدولارات النفط » يقع فى محيط البلدان العربية الغير مصدرة له . ذلك انه ، اذا ما قيض للاستثمار فى البلدان العربية المصدرة للنفط ، القيام بالمهام المنوطة به فيها على النحو السالف ، لبقى من عائدات النفط فائض ، لاقتصاديات البلدان العربية الاخرى غير المصدرة للنفط ، بجزء منه حاجة ملحة . ذلك ان البلدان العربية ليست جميعا متجانسا فيما يختص بانصبيها من عوامل الانتاج المختلفة ، بل هى شتى متفاوت الانصبة والموطيات . راس المال فى الكثرة الغالبة منها عامل نادر نسبيا، الامر الذى يعنى ان انتاجيته الحدية مرتفعة ، سواء اكانت المقارنة بينه وبين انتاجية راس المال فى البلدان العربية المصدرة للنفط ، أم بينه وبين الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج الاخرى فى البلدان العربية غير المصدرة للنفط .

اما المنفذ الثالث والاخير لما يتبقى من « دولارات النفط » بعد استثمار ما يتأتى استثماره منها فى المنفذية السابقية ، فيجد طريقه الى السوق المالية العالمية : يمنح قروض للبلدان المتخلفة ، والصناعية المتازمة اقتصادياتها ، وبالاستثمار فى الاقتصاديات الغربية المتقدمة وهذا الاخير ينبغى ان يعمل على تعظيم القيمة الحالية Present Value للاستثمارات من دولارات البترول ، وأن يحميها من عدوان خطر بين بينيين : التضخم الغربى ، وتخفيض قيمة العملات الصعبة .

وفى الختام نشير الى ان كافة التقديرات المعمولة عن عائدات النفط ، مبنية ، حتى الآن على أساس استمرار تدفق تلك العائدات بشكل خط مستقيم Estimations Linear ومثل هذه التقديرات لا تأخذ بعين الاعتبار ما يمكن ان ينبىء عنه الغير من سياسات بترولية فى البلدان المستوردة أو المصدرة تؤثر فى حجم العائدات مدا أو انكماشا .. وما يمكن أن يأتى به التقدم التكنولوجى من بدائل للبترول . أو تقنية تقلل المستخدم ، منه ، لوحدة مستخرجة الى ما غير ذلك من العوامل الممكنة التأثير على سعر البترول ، فحجم عائداته ، فسياسات الاستثمار والتنمية من بلدان هو عماد اقتصادياتها .

الاغتراب التنظيمي

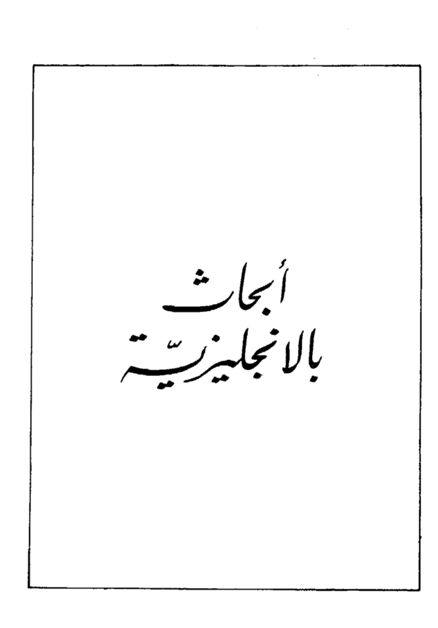
د. فيصل فخري مرار

ان الكتابة فى موضوع مثل الاغتراب يجب ان يراعى فيها ان ياخذ المحلل الموضوع من زوايا مختلفة .. ورغم ان الطابع الوصفى يغلب على هذه المقالة الا انها تستطيع ان تقدم للقارىء صورة واضحة المعالم عن أبعاد الاغترب .

ان هناك الكثير مما يمكن ان يقال عن الاغتراب ، الامر الذى لا يمكن أن تستوعبه صفحات قليلة من زوايا مختلفة . الا ان هذا البحث ما هو الا الخطوة الاولى نحو بلورة فكرة عامة ودراسات اشمل لهـــذا الموضوع الحيوى الذى يتعلق بســلوك الافراد وكذلك الجماعات سواء كانت نامية او متخلفة ، اضافة الى سلوك الجماعات التنظيمية اثناء العمل .

وتناول الكاتب فى هذه المقالة انمــاط الاغتراب ومصادره واسبابه . وبعدذلك ينتقل الى الاغتراب فى المنظمات الادارية وأثر البيئة التنظيمية فى ذلك .

ويعرض الكاتب بعد ذلك لنتائج متعددة لموضوعي الاغتراب ، ثم ينتهى الى وضع حلول وعلاجات للاغتراب التنظيمى .


أبحاث
بالانجليزيّة

REFERENCES

Alexander, Ralph S., James S. Cross and Ross M. Cunningham. **Industrial Marketing**, (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1961).

Aljian, George W., **Purchasing Handbook** (New York: McGraw-Hill Book Company, 1958).

Anyon, G. Jay, **Managing An Integrated Purchasing Process** (New York: Holt, Rinehart & Winston, Inc. 1963).

England, Wilbur B., **Procurement: Principles and Cases** (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc. 1961).

Heinritz, Stuart F., and Paul V. Farrell, **Purchasing: Principles and Applications** (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, Inc., 1965).

Hodges, Henry G., **Procurement: The Modern Science of Purchasing** (New York: Harper & Brothers, Publishers, 1961).

Kotler, Philip and Sidney Levy, "Buying is Marketing" Too, **Journal of Marketing**, Vol. 37, No. 1 (January, 1973), pp. 54-59.

Lee, Lamar, Jr., and Donald W. Dobler, **Purchasing and Materials Management** (New York: McGraw-Hill Book Company, 1965).

Moyer, Reed, "Reciprecity: Retrospect and Prospect," **Journal of Marketing**, Vol. 34, No. 4 (October, 1970), pp. 47-54.

Pooler, Victor H., Jr. **The Purchasing Man and His Job** (New York: American Management Association, 1964).

Westing J. H., I. V. Fine and Gary Joseph Zenz, **Purchasing Management: Materials in Motion** (New York: John Wiley & Sons, 1969).

occurences as fire or strikes that might disrupt the operation of a single supplier's plant. Besides, this policy will encourage competition among suppliers, and will enable the buyers to obtain the best quality of materials at the best possible price. Supporters of multiple sources of supply argue further that such policy permits more flexibility of choice than in the case of dealing with a single supplier.

Reciprocity decisions concerning materials and components which will be part of a company's end-products are likely to affect its operations and competitive position more than decisions concerning materials and equipment which will be used in the company. Lower quality of materials or equipment may be used in production. Besides, delays in deliveries, poor technical service, or higher prices paid for such materials or components are factors which weaken the competitive future of the company and causes its profits to decline.

In situations where reciprocity relationships exist, careful record of sales, purchasing, and profits must be kept. Besides, careful analysis or costs and profits must be done to make sure that in any specific situation the sales advantages do not exceed purchasing losses as a result of the reciprocity relationships.

Reciprocity, however, is considered neither a sales problem nor a purchasing problem, rather it is a management problem. Management analysis of the total business situation is the deciding factor in this matter. If management believes that reciprocity policy would help the company expand its markets permanently, increase its profits, or contribute to the achievement of its long-term goals, then it should consider adopting this policy. If management believes that reciprocity would restrict the competitive forces and the firm's profit would be accordingly reduced, then it would not adopt this policy. In short, management should weigh such potential reciprocal relationships carefully and consider all matters of reciprocity as objectively as possible.

Number of Suppliers.

Some firms may prefer to have several sources of supply rather than one source. Sometimes, a firm may have to deal with a specific supplier. Such situation arises when a supplier has an item protected by patent. There are other factors which induce a firm to deal with a single supplier. Quantity discounts or lower shipping rates on carload quantities make it more economical to place orders to a single supplier. In other cases, total purchases may be too small to justify splitting the order among several suppliers since the per unit handling cost would be higher or because some suppliers would not accept small orders. Still in other cases expensive tools may be required for manufacturing goods purchased. The buyer may prefer to deal with a single supplier rather than paying extra money for such tools that he would have to provide if he chose several suppliers. Finally, dealing with one source of supply will induce the vendor to provide the buyer with better service and favor him over a buyer who splits his orders among several suppliers. This matter is of great importance in times of material shortage when competition in buying arises among buyers.

On the other hand, those who favor the policy of multiple sources of supply assert that splitting orders among several suppliers assures uninterrupted supply since the buyer would be more protected against such

Reciprocity in purchasing refers to the practice of selecting suppliers who are customers of the buying firm. The term "trade relations" is usually used to refer to this practice since the term reciprocity has acquired un-unfavorable connotations. An increased use of reciprocity has been occured in the chemical industry as a result of the intensified competitive pressures and increase in product diversification.

Some executives do not favor reciprocity for the following reasons:6

1. False markets can be created with companies that may later change their minds.
2. Deterioration of the firm's effort may occur as a result of false sales security.
3. Reducing competition in the market place may cause the technological development of the company to decrease.
4. Purchasing costs may be higher as a result of restricting competition.
5. Legal dangers may emerge as a result of restraint of trade situations.
6. New customers may be hard to find as a result of pre-established relationships with competitors.
7. Company reputation may be impaired because of bad publicity resulting from reciprocity.
8. Reciprocity does not follow the sound principles of buying and setting regarding criteria of quality, price, and service.

Reciprocity, however, has its supporters. Such supporters assert that both the buyer and the seller will benefit from selling to and buying from each other if loyalty and confidence exist on both sides. These supporters also believe that customers who are also suppliers will provide better service, since they understand the peculiar problems of the buying firm. Moreover, such supporters assert that reciprocity is a profitable way to expand a company's markets. For example, a battery manufacturer may intend to buy the brand of automobile that uses the firm's batteries. 7

Beside the common form of reciprocity which involved only two parties — the buyer and the seller — other complicated situations of reciprocity may be found. It may take the form of "three-way reciprocity". This form is illustrated by the situation of a construction firm which finds itself under pressure from the owner of the proposed building to buy from a particular materials supplier because that supplier happens to be a customer of the owner's product. Although the principles underlying these indirect reciprocal relationships are not largely different from two way reciprocity, indirect reciprocity received more criticism than the simpler form. Other complicated forms of reciprocity also exist. 8

---

6. Lamar Lee, Jr. and Donald W. Dobler, **Purchasing and Materials Management** (New York; McGraw-Hill, Inc., 1965), p. 79.
7. **Ibid**, p. 80.
8. See for example Reed Moyer. "Reciprocity: retrospect and prospect, "**Journal of Marketing**, Vol. 34 (October, 1970), p. 48.

Promotional support provided by a supplier is also an important factor in evaluating service. This is of a special importance in the case of dealing with a supplier of a new material that will be used in the production of a new product. A supplier may conduct a promotional campaign to contribute to the success of the end-product in the market. The buyer may, therefore, prefer to deal with a supplier who provide promotional services.

Price.

Price should not be considered by itself. Rather, it should be considered in the light of the factors of quality, delivery, and service. The purchasing agent should make sure first that the quality is adequate, delivery schedules will be met, and service is satisfactory; and only after these are assured, he should look to price as a deciding factor in rating suppliers.

In comparing prices purchasing agents have followed the practice of computing the relative costs of different materials as component parts of the finished product. They take into account variety of factors such as the amount of scrap or waste resulting from the use of the material, processing costs, and other characteristics that generate or minimize costs. The technique of making these comparisons are parts of the so called "value analysis". These techniques are used to enable the purchasing officer to determine for each industrial good the effect of its use on the final cost of the finished product. The marketing officer must also consider the impact of using materials bought on the quality and other features of the finished product according to the company's marketing strategy.

Vendor rating.

Some firms use rating procedures as an aid in selecting suppliers. These procedures are based on the actual performance of suppliers regarding quality, delivery, service, and price. While price can be determined objectively, difficulty arises in measuring the three other factors. However, some firms use rejection rate of a supplier's shipments as a measure of quality. Rejection rate is obtained by dividing the value of a supplier's materials which were rejected during a specific period of time by the value of the materials shipped during that period. Some formulas have been used to rate delivery and service.

Some companies inform their suppliers of their position on the rating scale. Suppliers are expected then to improve their performance in order to advance, or at least, to keep their position on the rating scale. The extensive use of rating systems by industrial buyers, however, depends to a large extent on the costs involved.

IV. Other Problems Related to Selection of Sources of Supply.

There are other matters related to the selection of sources of supply that must be considered by the purchasing officer. Two of these matters are discussed in this article. They are related to reciprocity policy and number of suppliers.

of transportation. Certainty of delivery, on the other hand, can be judged by some other aspects such as financial stability .of a supplier, the adequacy of his equipment, his labor relations, and the competence of his technical and managerial employees.

The geographic location of a supplier might affect both speed and certainty of delivery. If a supplier is located at great distance from the buyer's plant, shipments from him may be subject to more risks of interruption and delays. However, the ability of a supplier to provide the desired quantity at the desired time must be considered in evaluating suppliers.

Service.

In industrial buying, service involves many elements each of which has its effect on dealing with a supplier. The most important types of service are technical, inspection and quality control systems, availability of spare parts, selling services, and promotional support.

Technical services involve help provided by a supplier's experts to buyers in solving technical problems that arise in connection with the use of his products. A supplier who has a group of experts and trained specialists to provide services and consultation to customers would be more acceptable than a supplier who does not have experts to provide such services.

The technological development of a supplier's activities and his interest in keeping with current methods are important factors that must be considered in evaluating technical service. Improvements and developments made by competitors make it necessary to th buyer to get better products from his suppliers.

The inspection methods and quality control standards maintained by a supplier are also important in evaluating service. A supplier who is careless about inspection will ship many items that might be rejected and returned because of their inconsistency with the quality standards and specifications. If quality-control standards maintained by such supplier are not satisfactory, imperfect items may not be discovered until after they have been incorporated into finished products, a matter which causes many problems to arise.

Availability of spare parts is an important factor in evaluating service. Many buyers prefer to do their own repairs for purchased machines. Availability of parts will enable such buyers to make repairs without delay, and therefore, they will avoid shutdown of machines and disruption of production. Moreover, if the purchased items are to be incorporated into finished products, availability of spare parts of such items in the market would be necessary for the success of the buyer's finished products.

Selling services are important and must be taken into account in evaluating service. The most important type of selling services is information provided by a supplier's salesmen on new products, new materials, and trade conditions.

form in which the catalogue is published and the manner in which catalogues are filed and indexed. The size and shape of the catalogue has a great effect on the filing process of catalogues. Recognition of the importance of catalogues as a source of information on suppliers and types of products induced many large companies to appoint a librarian whose job is to maintain the catalogue file as one of her duties.

Trade shows and conventions.

The trade show or convention is another source of information about suppliers. Some industrial groups hold trade shows during various times of the year. The members of an industry display their products at a trade show in an attempt to attract buyers and build up their interest. The trade convention, on the other hand, is a meeting of members of an association, held primarily for the purpose of the exchange of ideas. In some conventions, members of an association are able to display their equipment and materials. Such conventions are ideal places for a supplier to show his products to potential customers. They also enable buyers attending them to find out about new products and other possible sources of supply.

Vendor files.

Vendor files contain information concerning the address of the vendor, past transactions made with the company, data concerning its reliability, and other pertient information of any sort that might be of value to the buyer. The purchasing department usually keeps a record of a commodity file, which is usually classified on the basis of types of products. The commodity files contain information about sources of supply from which products have been purchased in the past, the prices paid, a cross reference to the vendor files, and other pertinent information.

Criteria for evaluating suppliers.

Having a list of available vendors at hand, the purchasing officer must evaluate each supplier so that the list may be reduced to retain only the most likely sources of supply. In evaluating suppliers, there are several factors that must be considered. Those factors are related to the ability of suppliers to provide the desired quality, quantity, service and price.

Quality.

Quality of a product is viewed by the industrial buyer as that quality which will be suitable for the purpose for which it will be used. The best quality, therefore, is not necessarily the highest quality. Quality should always be judged on the basis of its suitability for the purchaser's needs rather than its perfection.

Reliability in delivery.

Reliability in delivery involves two elements, speed and certainty. Speed of delivery can be judged by some aspects such as the maintenance of adequate stocks near using centers and the use of the proper means

Trade directories:

Trade directories include lists of manufacturers according to the products they make on a nation-wide basis. They provide some other information on such matters as size of manufacturers, their financial status, their methods of distribution, and location of sales offices. Some trade directories are specialized by industries. They include all companies within specific industry and their products as well as other pertinent data. Besides, there are regional directories issued by State Chambers of Commerce as well as local classified telephone directories. Most of these directories contain enough information to enable the purchasing officer to prepare a tentative list of possible suppliers.

Trade Journals.

Trade journals are other useful sources of information about suppliers. The purchasing officer should choose from different kinds of business magazines those publications dealing with the fields in which his firm has primary interest. In general, trade journals are not useful as directories to be consulted as the need arises. Rather, they are considered general sources of information on new products and methods which are usually described in the advertisements or the editorial pages.

Salesmen.

Salesmen are considered one of the valuable sources of information on matters regarding sources of supply, types of products, and trade information generally. Although in most cases salesmen information relates to their own companies, a salesman may be able to give information about a source of supply for an item that his company does not sell. Because of the importance of salesmen as a source of information, many purchasing officers make it a practice to see as many salesmen as they possibly can. Many buyers maintain a record for each salesman containing data that they expect to be valuable in the future. In addition, some companies have provided their purchasing personnel with suggestions concerning the relations between the purchasing office and the vendors' representatives in recognition of the importance of salesmen as a source of information.

Although the purchasing executive is expected to be familiar with his company's operation, materials, equipment, and other needs, and be qualified to carry salesmen's suggestions and proposals to the using department, he does not, as a rule, have the technical qualifications of a specialist. Therefore, he should refer proposals and suggestions by technical salesmen regarding products of interest to department heads when necessary.

Catalogues.

Catalogues constitute a valuable source of information on suppliers. They are utilized by the majority of purchasing agents for this purpose, especially in cases of standard items. The effectiveness of catalogues as a source of information on suppliers depends, to a large extent, on the

IV. Selection of Sources of Supply.

The process of the selection of a supplier is one of the most important function of purchasing. The complexity of the process, however, depends largely on the item purchased. It is much simpler for an item which is bought frequently and does not require substantial funds than for a new item or an old item involving substantial expenditures. The process will be more formal and systematic in the latter case.

Selection of acceptable and willing vendor is necessary to make a satisfactory purchase. Some suppliers may not be capable of providing desired quality standards or can not provide adequate service; others may not be able to supply the amounts needed at the same time they are needed; still others who may be able to meet these requirements but are not willing to sell at the desired price. The purchasing officer must find the vendor who can provide the optimum combination of all the pertinent factors of quality, price, service, and delivery schedules. Money and effort spent on careful selection of sources of supply usually prove to be a good long-term investment. Proper selection of suppliers makes it both easier and more economical for issuing orders in the future. Frequent dealings will also increase confidence on both sides. Moreover, periodic reviews of suppliers are easier to make when the buyer and seller are on friendly terms as a result of frequent dealings with each other.

The selection of good suppliers is indispensable to the relationships between the purchasing department and the using departments within the organization. The choice of suppliers is usually left to the purchasing department as long as the using departments are satisfied with the quality, amount and prices of materials they obtain. If departments find that supplied materials are not satisfactory, they are likely to insist on specifying suppliers. This of course will make the purchasing department lose control over purchasing, and as a result, the morale of this department will suffer serious harm.

Sources of Information about Suppliers.

The process of selecting a supplier starts with preparing a list of prospective suppliers. Some purchasing officers rely on their past experience and their memory for their knowledge of sources of supply. This practice may be satisfactory when the items are simply, repetitive in nature, and do not require large amounts of funds. However, since human memory is uncertain, and sometimes biased, it is important to maintain records of actual and potential sources of supply for efficient operation of the purchasing department. Beside past experience and memory, there are other sources of information about suppliers. The principal sources consist of trade directories, trade journals, salesmen's interviews, catalogues, trade shows and conventions, and vendor records.

highest quality. It rather involves search for offers that include the best combination of price, quality and service.

4. To develop reliable multiple sources of supply.
5. To develop good supplier relationships. Such relationships are important in solving problems that arise between a company and its suppliers. This would also make a vendor willing to give advance information on new products and prices, and provide better service.
6. To achieve maximum coordination and integration with the other departments of the firm. This involves providing concerned departments with information received from suppliers regarding materials and prices. Besides, the purchasing department should understand the needs of each department so that it can secure the goods and services suitable for such needs.

These objectives apply in principle to all types of organizational buyers: manufacturing concerns, governmental units, hospitals, and all other types of institutions that do not buy for purpose of resale. The principles are also applicable to all sizes of organizations, although in some situations, some changes in some of the objectives may be required to make them fit a particular organization.

Purchasing activities.

The purchasing department, trying to achieve the objectives of purchasing, performs a variety of activitiies. Typical activities of a purchasing department include the following:

1. Recognizing the needs of using departments of various supplies and precise description of such needs.
2. Selection of sources of supply.
3. Ascertaining prices of items purchased.
4. Placing the order.
5. Follow-up of the order.
6. Checking invoices
7. Maintenance of records and files.
8. Developing and maintenance of vender relations.
9. Traffic management.
10. Receiving purchases.
11. Inspection of goods purchased.
12. Storekeeping.
13. Inventory control.
14. Scrap and surplus disposal. 4

4 For detailed discussion of purchasing activities, see J. H. Westing, I. V. Fine and Gary Joseph Zenz, **Purchasing Management: Materials in Motion** (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1969), pp. 10-22.

service industries, contract construction companies, commercial enterprises, governmental units, certain professional groups such as doctors, and other nonprofit organizations. The most important group of these is the manufacturing group. The purchase of industrial goods by commercial enterprises is confined largely to furnitures and fixtures, cleaning materials, wrapping and packing materials, stationary, and business machines. The purchases of professional groups of this type of goods include mainly items that are highly specialized as well as other items such as stationary items.

III. Purchasing.

Purchasing is one of the basic functions of business that are directed toward achieving company objectives. On the average, half of a manufacturing firm's income from its sales is spent on goods and services by the purchasing department. This fact makes evident that every dollar saved in purchasing is a new dollar of profit. Applicable expenses must be deducted before obtaining net profit. Besides, additional profit from purchasing savings can be achieved with little increase in expenses, sometimes without any increase at all. Additional profit from increase in sales volume, however, requires increase in expenses as well as increase in the risk of capital. All these factors make evident the importance of the purchasing function's profit making potential. Efficiency in performing this function will, accordingly, increase the opportunities for profit of an enterprise.

Objectives of Purchasing.

The purchasing responsibility is sometimes defined as buying materials of the right quality, in the right quantity, at the right time, at the right price from the right sources. This definition describes the objectives of purchasing in a broad way. However, the basic objectives of purchasing may be stated as follows. 3

1. To secure materials, equipment, and other supplies necessary for an organization's operations. The purchasing function must be performed so efficiently as to minimize or eliminate interruption of production resulting from shortage of supplies.
2. To keep inventory investment and inventory losses resulting from obsolescence and theft at minimum.
3. To buy both competitively and wisely. Buying competitively means trying to be free of forces that greatly increase prices and restrict availability of materials. To buy wisely, on the other hand means to get the goods that are best suited to company operations and end-products. This does not, however, necessitate obtaining the

3 Stuart F. Heinritz and Paul V. Farrel **Purchasing: Principles & Applications**, (Englewood Cliffs, N. J. : Prentic-Hall, Inc. 1965), p. 7; and Lamar Lee, Jr. and Donald W. Dobler, **Purchasing and Materials Management** (New York: McGraw-Hill Book Company 1965), pp. 11-12.

II. Buyers of Industrial Goods Versus Buyers of Consumers' Goods:

Goods can be classified broadly into consumer goods and services, and industrial goods and services. The differences between these two types of goods do not arise from variation in their physical characteristics as from differences in the ways and the purposes of buying them. Consumer goods and services are bought by individuals for personal or household use. Industrial goods, on the other hand, are bought by business firms and other organizations for use in the conduct of such enterprises. Behavior patterns of the buyers of these two types of goods result largely from differences of purposes for which buyers purchase them. Consumer goods are usually bought in small quantities, many times by individual buyers, and often through decisions based upon habits rather than careful consideration of the purchase situation. Besides, they are bought by many people, and some of them are bought by everybody. Personal taste and preferences are the dominant factors underlying the behavior of buyers of these goods.

Although buyers of consumer goods and services are similar to buyers of industrial goods and services in that both acquire such goods and services to serve a purpose, the objectives to be achieved through purchases are different for each group. The objective of a buyer of consumer goods is almost always the personal satisfaction of the buyer or someone associated with him in a family or friendship relation. But the objective of an industrial buyer that he aims to achieve through his purchase of industrial goods is usually the making of profit or, sometimes, the operation of an enterprise. Goods purchased by business firms or organizations may be used for the purpose of increasing productivity of an operation, a reduction in its cost or an increase in the salability of the end products or services.

Industrial goods are mostly bought by corporations and organizations. They are usually bought in large quantities. Each purchase may affect the cost structure of a buying firm, and influence its operations and end products. Therefore, decisions of making purchases are based upon careful consideration of the effects of such purchases on a firm's operations and profit. Moreover, such purchases are negotiated by professionals whose business is to buy. Impulse, whim, and emotion are minor factors in determining behavior of industrial buyers. The profit that may be realized from the use of goods purchased, or their effect on the operating efficiency are the dominant factors motivating the industrial buyers' behavior. 2

Types of Industrial Buyers:

Buyers of industrial goods, who purchase such goods for use in carrying out their business activities are distinguished from buyers for the purpose of resale. The chief groups of buyers of industrial goods are manufacturers,

2. For a more elaborate discussion of industrial goods and their characteristics see E. Jorome McCarthy, **Basic Marketing: A Managerial Approach** (Homewood, Ill, Richard D. Irwin, Inc., 1971), pp. 321-341.

ORGANIZATIONAL PURCHASING : ITS OBJECTIVES, ACTIVITIES, AND FACTORS RELATED TO THE SELECTION OF SOURCES OF SUPPLY

DR. MOHAMED BASTAMI MANSOUR *

I. INTRODUCTION

Earlier marketing scholars looked at marketing as a subject which was concerned with both buying and selling. Consequently, organizational purchasing emerged as an important area of marketing. However, with the emergence of the marketing concept following World War II, marketing scholars and practitioners emphasized the importance of marketing activities from the seller's point of view. Purchasing, accordingly, became a neglected subject, and marketing curriculum, at American schools of business reflected this development. However, recent views of some marketing educators give a great deal of importance to purchasing as marketing function. 1 Purchasing has been also considered an important business function by many firms.

Three events contributed to the change of business philosophy which resulted in viewing purchasing as a major business function. The shortage of both materials and qualified suppliers resulting from unexpected increase in demand for all types of goods during World War II clearly demonstrated the importance of effective purchasing to the wellbeing of manufacturing concerns. Besides, increasing intensity of competition in many major industries resulted in the need to cut costs in order to survive and to protect profit margins. Management, then, started searching in all elements of cost. Since the expenditures by the average industrial company on materials and services it purchases from outside suppliers range from 40 to 60 per cent of sales, anything contributing to the reduction of this element of cost would be of great help in reducing total cost and in increasing profit margins. However, the rapid change and technological development caused expenditures on materials and equipment to increase. This necessitated searching for new ways and methods of developing the purchasing function.

---

* Assistant professor of Marketing, Kuwait University.

1 Philip Kotler and Sidney Levy, "Buying is Marketing Too," Journal of Marketing, Vol. 37 No. 1 (January 1973) pp. 54-59.

REFERENCES

1. Chenery, H. B. "Restructuring the World Economy" in Foreign Affairs, January' 1975, PP. 242—263
2. El-Sheikh, R. "Kuwait, Economic growth of the Oil State", Kuwait University 1973
3. El-Hamad, A. "Surplus Oil Funds and the Arab Capital Markets" Euromoney, February 1975.
4. Mikdashi, Z. "The Community of Oil-Exporting Countries, a study in Government Cooperation", George Allen and University Ltd., 1972.
5. Tuma, E. "Economic Development in the Middle East", April 1973.
7. World Oil, October—December 1974.
8. Canada Commerce, 1973
9. Forbes, April—June 1973.
10. Oil and Gas Journal, December 1974.
11. Overseas Business Report, U.S. Department of Commerce, October 1974, March 1975.
12. The Economist Intelligence Unit, Q.E.R. "Oil in the Middle East". No. 1 — 1973.
13. The Time Magazine
14. Middle East Economic Digest — Meed — London.
15. The Economist — London.

STATISTICAL APPENDIX

COUNTRY				
Algeria *	R — $3,384 Billion E — $1,585	$571	14.2	30%
Bahrain *	R — $225 E — $177	n.a.	230,000	n.a.
Egypt	R — $6.2 Billion E — $6.3 Billion	$260	35.0	30%
Iraq *	R — $9.3 Billion E — $9.9 Billion	$798	10.4	25%
Jordan	R — $33.9 Million E — $374 Million	$350	2.5	33%
Kuwait *	R — $7 Billion E — $2 Billion	Over $4,000	850,000	50%
Lebanon	R=E — $602 Million	$935	3 (est.)	85%
Libya *	R = $3.1 Billion	$2,500	2	27%
Qatar *	R = E — $150 Million	$620	130,000	Low
Saudi Arabia *	R = E — $27 Billion	$2,500	55	n.a.
Syria	R = E — $1,705 Billion	$340	6.89	40%
Tunisia	R = E — $483	$455	5.5	55%
U.A.E. *	R = E — $428	n.a	250,000	n.a.

E = Expenditure

R = Revenue

* Oil-Exporting countries

n.a. = Not available

Source of table: Overseas Business Report, U.S. Department of Commerce, March 1975.

do not provide encouragement to foreign investment. Therefore, these countries should adopt economic policies aimed at correcting these problems. This will provide a better environment for international economic cooperation.

One final remark: All the above analysis is based on the following assumption; the oil revenues are going to increase in a linear pattern (i.e. straight line estimates). In other words, oil revenues, are treated as a linear function of the quantity supplied of oil; with no alolwance whatsoever being made for exogeneous variables on the national and/or the international level to enter the picture and affect the validity of the estimates. It stands to reason that once one of the explanatory variables changes. then one is apt to come up with different results; in our case with different futurc revenue estimates. (1)

(1) This might explain partly, the difference of opinion concerning the size of petro-money revenues; where the latest estimates (made by a senior U.S. official in the Department of Commerce) puts the oil revenues at the end of the decade at $200 billion instead of the originally estimated $650 billion. See Wall Street Journal, May 23, 1975., P. 4.

Table IV *: The Expenditure Pattere of Petro-money in 1974 (U.S. Dollars, Billions)

Domestic Expenditure by the oil countries	25
Addition to official international reserves	20
Loans to World Bank & International Monetary Fund ...	3.5
Loans to developing countries	2.5
Aid to "frontier" Arab States	1.5
Loans to industrialized states	5
Foreign investment in shares and property governments ...	3...
Private foreign investment	10
Floating short-term in the European & American money markets	9.55
Total	80 ·

These outflows of Arab petro-money to the outside world served two important purposes:

(1) Provide profitable returns to the investing countries (the oil-producing countries); although sometimes they were badly affected by the now-and-then occuring devaluations of the major currencies in the world (e.g. Pound Sterling, and American Dollar).

(2) The second purpose is of substantial significance. Many of the oil-consuming countries suffer from deficits in the balance of payments. The recycling of petro-money help ease their balance of payments deficits. This fact carries additional importance when account is taken of the high degree of interdependence of the world economy. In today's world, economic fluctuations within one country are not confined to that country alone, but are transmitted through international trade to the rest of the world. Capital flows help stabilize such fluctuations and this contributes to the stability of the world economy as a whole.

IV. Concluding Remarks

In this paper we have discussed the role of Arab Petro-money in the domestic, national and international economies. We have showed that such funds have contributed — and is expected to contribute — to economic activities in these three areas to the mutual benefits of all parties. Petro-money has provided the Arab countries with the capital that is critically needed to develop their economies. Due to the surplus of oil funds; the outside world has also derived benefits from the recycling of such funds. The prospects for the continuation of the recycling trend look promising. However, economic conditions in the industrialized countries are now characterized by a combination of recession and inflation. These conditions

* Source: Middle East Economic Digest — Meed — Feb., 1975.

(1) As a matter of fact, Arab Petro-money has recently become among the most significant factors in stimulating the British economy. The Time Magazine illustrates this by stating that "The (British) government has been borrowing Arab Petro-money to maintain living sandards at home, and thus to keep the workers happy...". Time, May 26, 1975, P. 37.

The significance of the above figures is made clearer when they are compared with Table III. This table shows the total investment requirements of the Arab Countries during the same period — excluding the oil countries listed in Table II.

Table III * :Arab investment requirements and inter-Arab finance 1975-1980 (U.S. Dollars, Billions)

	1975	1976	1977	1978	1979	1980
Total investment Requirements	10.5	12.1	13.9	16.0	18.4	21.2
Inter-Arab finance (25% of requirements)	2.6	3.0	3.5	4.5	4.6	5.3

Even if the above estimates of investment requirements and inter-Arab finance (the portion of investment financed by oil money) were doubled, the new estimates would use up only about (50%) of surplus oil funds. The fact that Arab oil revenues greatly exceed Arab investment requirements points to the limited absorptive capacities of the Arab economies. This leads us to the assertion that investment policies in the Arab Countries should give priorities to the types of investment that would expand the Arab economies absorptive capacity. The factors limiting absorptive capacity — especially in the short-run are the bottlenecks mentioned above. The function of productive investment would be to eliminate these bottlenecks by providing for expansion of cultivable land, skilled labor, organizational and enterprenurial ability, efficient financial markets and institutions. This should be the long-run objective of Arab investment if the economies of the Arab countries are to be able to nearly fully absorb the surplus oil funds.

III International Economic Policies

One conclusion that emerges from the above analysis is that surplus oil funds would still be substantial even after meeting all of the investment requirements of the oil countries and a large portion of the non-oil Arab Countries. The Arab countries are thus left with surplus funds that needs to be invested somewhere. The outflow of Arab petro-money is now being directed to two main destinations outside the Arab World: The industrialized west and the developing third world countries. The flow of petro-money from the Arab oil-producin countries to the outside world has been term "recycling" of petro-money. In 1974 the oil-exporting states were estimated to have earned $80 billion in revenues. The following table illustrates the alternative ways in which these funds were used.

* Source Al-Hamad, op. cit-., P. 20.

of performance." (1) It is according to this more comprehensive measure of the concept of development that the Arab oil as well as non-oil countries are to be considered less developed. However, all Arab countries are engaged in serious efforts to bring their countries economies across the threshold of economic development. Various bottlenecks and obstacles challenge most of these countries development efforts. For the oil-producing countries these bottlenecks manifest themselves in the form of shortages of skilled labor, land, enterpreneurial and/or organizational ability. The only resource that is not binding is capital. The non-oil Arab countries, on the other hand, face severe shortages of capital (as well as other limiting factors of production like land in some and skilled labor in others). Elementary economics tells us that this implies a higher marginal productivity of capital in the non-oil Arab countries than in the oil countries. Consequently there is much to be gained, from the point of view of the Arab world as a whole, by transforming investment funds from the capital-rich (oil countries) to the capital-poor (non-oil countries). This fact, combined with other political and nationalistic considerations should underlie the oil-producing countries' policies concerning the investment of their surplus funds abroad.

The main issue of the political economy of the Arab Middle East today is: to what extent can oil revenues contribute to the overall economic development of the region? The potential for inter-Arab economic cooperation is large and the achievements should measure up to the potential. The following two tables reflect the extent to which the oil-producing Arab Countries can contribute to financing development projects throughout the non-oil producing part of the Arab World. Table II shows the estimated magnitudes of surplus oil funds in some oil-producing Arab Countries during the decade of the seventies. The term "Surplus Oil Funds" refers to the excess of oil revenues over the investment expenditure requirements of the oil-producing countries.

Table II *: Projected Surplus Oil Funds in some producing Arab Countries (U.S. Dollars, Billions)

Country	1975	1977	1978	1980
Saudi Arabia	11.425	12.595	13.225	14.580
Libya	5.025	5.540	5.817	6.412
Kuwait	4.350	4.795	5.035	5.552
Abu Dhabi	3.275	3.610	3.790	4.182
Qatar	.825	.910	.955	1.050
Total	25.000	27.000	28.800	21.800

(1) Tuma, E. "Economic Devedopment in the Middle East", delivered at the Middle East Symposium, California State University at Sacramento, April 27, 1973.

* Al-Hamad, A. "Surplus oil Funds, and the Arab Capital Markets", Eurpomoney, Feb. 1975, P. 17.

industrial origin of these countries' output. For between 80 and 85 per cent of Gross Domestic Product in the Arab oil-producing countries originates in mining and quarrying (i.e. oil extraction). Thus, the main challenge that faces the policy-makers in these countries is to transform the industrial origin of their economies from mining and quarrying into a more "industrially-oriented origins".

This is a necessary condition for these economies to reach the self-sustained growth according to Rostow's terminology. (1) This conclusion is based on the fact that less than five percent of the total labor force in the oil producing countries is engaged in oil-related industries, and that "the major function of the crude oil industry — doesn't relate to the domestic factors employed in the industry, for these cost the industry very little, or less than five percent of the posted price. Neither is it related to the production process in the non-oil sectors of the economy, for the amounts of oil products used up as inputs are very small (in 1970 the amount of oil products consumed in Kuwait was 4.9 million U.S. barrels, while total exports of both crude and refined oil products were over one billion barrels). Being a (non-drinkablell), non-renewable asset, the main fact about oil and gas production is the production decline curve," (2) (i.e. with the passage of time total output of oil extracted from Middle Eastern wells will decline). Huge doses of internal investment are required to achieve a more balanced economic growth. Table 1 puts the costs of such policy-objectives at billions of dollars; nevertheless, such costs are substantially less than the revenues that oil-producing countries get from exporting oil. The rest of oil revenues must therefore be placed back in the outside world. In what follows, the external outlets for investing petro-money are discussed.

II. National Economic Policies:

Not all Arab Countries are oil producers or exporters. However, all of these countries can be said to be economically less developed. This statement implicitly rejects the traditional measures of economic development, namely per capita income. Measuring economic development by per capita income implies that most of the oil-producing countries are highly developed. For in terms of per capita income, many of these countries rank right along or even ahead of such countries as the Unitted States, Sweden and Switzerland. "In addition to a high level of per capita income" writes one scholar, "the concept of development means — the development of a set of institutions and organizational patterns that render the economy self-sustaining at a high and advancing level of performance. Development also means that social conditions have improved enough to sustain that level

(1) To be able to "fuel the process of development", these countries have to spend part of their incomes on buying Western machinery and know-how.

(2) El-Sheikh, R. "Kuwait, Economic growth of the oil state, problems & policies" A publication of the Kuwait University 1972/1973 P. 54.

prices, this problem didn't arise since oil revenues were more or less just sufficient to finance the oil countries' development efforts with modest surplus left over. However, at present, even the most ambitious development plans of the oil producing countries substantially fall short of absorbing the newly acquired increase in wealth. Consequently, many of these countries began to search for investment alternatives beyond their national boundaries in order to fully utilize their financial capital. This article will attempt to generalize the response of the oil countries' economic policy to this newly emerging situation at the domestic, national and international levels.

I. Domestic Economic Policies:

At the domestic level, the governments of the oil producing countries responded to the increased oil revenue by greatly accelerating the pace of economic development. The development plans of most of these countries foresee huge expenditures on developing almost all sectors of their economies. Table 1 shows the planned development expenditures by a selected group of Arab oil-producing countries:

Table 1 *

Country	Population (millions)	Plan Period	Planned Expenditures
Algeria	14.20	1974-1977	$26 Billion
Iraq	10.40	1975-1980	$25 Billion
Kuwait	.850		$3.5 Billion
Libya	2.00	1972-1975	$ 4 Billion
Saudi Arabia	5.00	1975-1980	$50 Billion

The main drivnig force behind these ambitious development plans is the countries' desire to diversify their economies to insure their viability when the oil wells run dry. This is their long-run objective. In the short-run the governments of these countries are paying increasing attention to the immediate welfare of their people. In many of these countries, the ordinary citizen enjoys free medical care and free education through the university level. The leader in this respect has been Kuwait whom the Wall Street Journal describes as the Utopia of a welfare state. The Kuwaiti citizen, writes a staff reporter of the Wall Street Journal, can expect his government to keep him "free of such western worries as income taxes, hospital bills or employment. (The Kuwaiti citizen) can take for granted such good things as a full free education up through a Ph.D., free medical care, modern housing. . . ". (1) The continuity of such prosperity in these countries is conditional upon meeting one main condition: diversify the

* U.S. Department of Commerce Overseas Business Report, October 1974.

(1) Wall Street Journal, April 8, 1974.

UTILIZING MIDDLE EASTERN PETRO-MONEY: ALTERNATIVES AND PROSPECTS

Sulayman Al-Qudsi &

Marwan Masri *

INTRODUCTION

The last two years or so have brought the oil-producing countries of the Middle East (all of which are Arab, with the exception of Iran) many fold increases in wealth, following the quadripling of crude oil prices. The increase in oil prices came about because of the relative scarcity of oil as a basic input factor in almost every economy in the world. This relative scarcity was accentualted by several other factors:

I. Excess demand for oil during and shortly after the period of oil embargo.

II. The socio-economic and political factors in the Middle East in particular, and in the world in general in the early seventies which gave rise to an increased Arab bargaining power (i.e. the war of 1973 made them discover the "mighty oil" as a political and economic weapon; and the occurance of the embargo in the cold season made the oil-consuming countries more vulnerable to fluctuations in the oil supply.)

III. For more than four decades; Middle Eastern oil was underpriced, which caused a constant deterioration in the terms of trade of crude oil vis-a-vis industrial products (e.g. from 1958 = 100 to 81 in 1968). (1) Thus, the increased oil prices came to adjust the oil market structure by charging the fair price (i.e. which clears the market).

IV. The galloping inflation in the developed world which pushes up Arab oil producing countries' import bills (2) (the latter soared (75%) in 1975 from 1973).

The suddeness of the increase in wealth has confronted the oil producing countries with a new problem, namely: the management and utilization of the influx of petro-money. Before the recent hikes in crude oil

---

* Both are graduate students in economics at the University of California at Davis.

(1) Mikdashi, Z. "The Community of Oil Exporting Countries, a study in Government Cooperation," George Allen and Unwin Ltd., 1972 P. 166.

(2) The Economist, London, January 11, 1957.

(3) Wall Street Journal, May 23, 1975 P. 4.

Mail all communications to : Editor, Journal of Social Science, P.O. Box 5486, Kuwait.

19. J. Thibaut, An Experimental Study of Coheciveness of Under-privileged Groups," in Leon Festinger/et al, **Theory & Experiment in Social Communication,** (Michigan: Michigan University Press: 1950), p. 35.

20. Kurk Back, "The Exertion of Influence Through Social Communication," in Festinger et al, **op. cit.** pp. 21-36.

21. Richard Calhoon, **Managing Personnel.** (Row & Harper: 1963), pp. 485-8.

22. R. M. Stodgill, **Individual Behavior & Group Achievement, (Oxf.** Univ. Press: 1959), pp. 281-2.

23. Joseph E. McCorath, **Social Psyychology, A brief Introduction.** (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965), p. 136.

24. Melvin Seeman, **American Sociological Review,** p. 288

25. B. Schreike, **Alien Americans,** (New York: The Viking Press, 1936) p. 18.

FOOTNOTES

1. Paul Tillich and Erich Fromm, **Man in Estrangement,** (Nautville: Vanderbilt University Press, 1965), p. 75.
2. GeGrald Sykes, **Alienation, the Central Climate of our Time,** (Toronto; Ambassadors Book Ltd., 1964), p. 41.
3. Jan Najda, "Alienation and Integration of Student Intellectuals" **American Sociological Review,** XXVIII, No. 5, (Oct., 1963), p. 759
4. Group of Whittier College,, "On the Meaning of Alienation," **American Sociological Review,** (Oct., 1961), p. 780.
5. Melvin Seeman, "On the Personal Consequences of Alienation in Work", **American Sociological Review,** XXXII, No. 2 (Apr. '67), p. 277.
6. Robert Blauner, **Alienation and Freedom,** (Chicago: University Press, 1964), p. 47.
7. Leon Festinger, Stanley Schachter and Kurk Back, **Social Pressures in Informal Groups,** (Standard: Stanford University Press, 1950), p. 32.
8. **Ibid.,** p. 103.
9. Jan Najda, "Alienation and Integration", **American Sociological Review,** p. 759.
10. Herbert Bloch and Predrin Prince, **Social Crisis and Deviance,** (New York: Random House Inc., 1952). p. 31.
11. Gerald Sykes, **Alienation, the Central Climate of our Time,** p. 73.
12. R. Presthus, **Organizational Society,** (Ronald Inc., 1961), p. 59.
13. M. Seeman, "On the Meaning of Alienation," **American Soc. Rev.,** Dec., 1959.
14. R. Blauner, **Ibid.**
15. Lewis A. Coser, (Review of Blauner's Book, "Alienation & Freedom") **American Social Review, 1965.**
16. Peter M. Blau & W. R. Scott, **Formal Organizations,** (San Francisco; Chandler Pub. Co., 1962), p. 60.
17. Kornhauser, **Scientists in Industry, Conflict & Accommodation,** (Berkeley; University of California Press, 1962), p. 10.
18. George A. Miller, "Professionals in Bureaucracy; Alienation Among Industrial Scientists and Engineers." **American Soc. Rev.** (Oct 1967) pp. 768-775.

he moves to another environment or to a new culture. But as time passes, the individual starts to adapt and form new standards and new mores to cope with the new social requirements.

Moreover, the rise in economic status and encouraging greater mobility tends to split the person from the original nucleus. Besides, financial success on the part of the alien foreigner means a severance of ties with his less fortunate brethren whom he leaves behind to struggle alone.

Finally, the power of a group to influence its members towards conformity with shared beliefs and actions depends on the positive and negative sanctions (rewards and punishments) the group has at its disposal. The influence of a group over its members depends on how strongly the members value their membership and its accompanying rewards (including interpersonal rewards such as recognition, status and prestige as well as material rewards) and how much the member wants to avoid the negative sanctions.

But irrespective of any measures taken for social adaptation of the alien or the alien foreigner, there still remains quite a number who will never fit into the working or social surroundings, whatever the scales of measures taken to help them. They will form a minority harmful to the interests of their compatriots, who will suffer from the consequent stiffening of the prejudices and discriminatory attitudes of the population in the community concerned.

VII

SOLUTIONS TO ALIENATION

In a world that is continually changing, adaptation or readjustment are constantly necessary. There are two factors involved in the adaptational process of biological and social existence. These are: The adaptational capacity of the individual himself and the adaptational situation of conditions of the environment, both natural and social.

Under the best circumstances, some individuals fail to adopt successfully because of something within the environment or because of a defect of personality. Some obvious physical defects may hinder adaptation but sometimes intellectual deficiencies keep the individual away from adaptation. Men, however, don't ordinarily fail because they want to fail but because of innumerable personal reasons covering the entire range of human experience, including their own ambitions prejudices, habit patterns, lack of insight, loyalties and social conviction. Some of the psychological elements is the inability or failure to comply with external conditions "It might be for reasons of conscience, political or social idealism or deslogical conviction." 25

There are some measures that could be taken in order to help encourage potential aliens to adapt and integrate either in the working environment or in society in general.

The first measure is called the "leisure solution" either by employees, unions or the government It is the hope of many that the opportunities for self-expression and creativity denied by modern technology and bureaucracy can be found again in the freely chosen pursuits of leisure time. This argument is supported by the technological trends that are reducing the necessary number of hours each employee must work to produce the nation's goods and services.

Secondly, enlargements of the contents and responsibilities of jobs; this tends to introduce interest variety and increase the importance of the product to workers. Others may introduce job rotation — a policy that permits the worker to move from one subdivided jojb to another, adding variety to his work and expending his knowledge of the technical organization.

Thirdly, by increasing opportunity for freedom and dignity of the individual or the worker, a great deal can be achieved in the way of adaptation and integration. A person deprived from expressing himself, suppressed and humiliated, rejected and looked down upon, denied recognition and dignity will never think or try adapting to the society norms and standards.

Fourthly, some people maintain that time is the great assimilator. A person's ties with another group will be stronger at the beginning when

individual meaningfully, the social order should generally be viewed as being less supportive and trustworthy. Finally, alienated work doesn't reward individuals' investment in the work process. It teaches the lesson of withdrawal.

Seeman maintains that work is nothing less than what it is known to be — often not very rewarding in itself and always necessary. And the big task for the worker is not to convert it into a major source of intrinsic satisfaction. but to manage it so that it can be an acceptable life of the moment by creating occasions, however small, for humor, sociality, decision making, competition, argument, etc., that are at once trivial and remarkable. 24

Whatever the findings of a research would be, be fact remains, however, that alienation is but the first step of an individual's estrangement and deviation. And unless the society, the organization or the group to which he individual belongs, diagnoses the symptoms of alienation and tries to find the causes and solutions for this serious sickness, then a great social ill will prevail and it will be far too late to try to draw alienated individuals back to confromity with groups norms and standards. Therefore, a section on solutions for alienation is worth the effect.

VI

CONSEQUENCES OF ALIENATION

Can alienation lead to deviation? To be an alien is to act passively towards the group; to be isolated and socially detract from a community. But if alienation is of a high intensity, the individual might go to the extreme sometimes. Given that an individual, an alien, deviates from a group norm, any of several outcomes can ensue: He may provide others to join his position and thus after the group norms; or he may be provoked to conform to the original norm. If he is free to leave the group and the group is of little importance to him, he may withdraw from it. Conversely, if he is of little importance to the group, he may be faced with the choice of conforming or being rejected by the group. Where the norms of the group to which the individual holds allegiance overlap and conflict, the individual is faced with a choice between them.

Rapid social change can have several different kinds of consequences for the individual. The industrial revolution and subsequent social change has led to anomalism or to normlessless on the part of the individual. "The major consequences of social change for the individual is an increasing in conflict due to his allegiance to an increasing number of differentiated groups." 23

As for workers, the consequences of alienation depend to a greater extent on the age, status, conveniency, and responsibility of the worker Old, senior, well involved employees cannot but be patient to contrive with the alienating work relationship while those who haven't yet been trapped by age or other circumstances, have another alternative — quitting the job. This applies to young people who are characterized by moving from job to job until they get old and settle at a well paying, satisfactory job with a sufficient retirement arrangement.

In the automabile industry, for instance, there is much greater frequency of active dissatisfaction with alienated work among assembly line workers. This dissatisfaction is a reflection of their independence and dignity which is expressed in other ways besides a generalized dissatisfaction. Thus they quit their jobs more frequently than other workers in different industries.

One of the consequences of alienation is that people whose work provides little opportunity for decision on the job will see their world as being more generally unmanageable. When work is meaningless in itself people find it necessary to substitute extrinsic ends as important goals. Besides, with long hours given over to unrewarding tasks, alienated workers build up a reservoir of frustration and dissatisfaction. Minority groups are likely targets for this hostility, hence alienation in work and prejudiced attitudes should tend to coexist. Moreover, where work doesn't bind the

The cohesiveness of a group is the "total field of forces which acts on members to remain in the group." 19 This force toward remaining in the group is a function of the valence or pulling power of the group vis-a-vis an individual's goals of different kinds. The greater the cohesiveness in a group, the greater its power, in relation to individual members. With increased cohesiveness, there is more pressure toward uniformity and conformity. This has strong repercussions on group action and performance. Thus, in highly cohesive groups, efforts to agree on specific issues are strong. Then, too, because of greater pressure toward uniformity, the likelihood is for more change in the behavior of individual members. 20.

On the other hand, splinter groups or subgroups in which circumstances and goals are different tend to reduce cohesiveness in a larger group. Other forces too disrupt group cohesiveness. Blocking of group objectives can temporarily increase cohesiveness if frustration is attributed to an attack from without, but the long-run result may be reduced cohesiveness. Conflicts between goals of different members can have the same results. UNPLEASANT experience of members in the group and failure of the group to progress toward its objectives often lessens cohesiveness. And, of course, personality conflicts as seen in aggression of certain members, rivalry for status, and interpersonal dislikes are to be disruptive. 21

According to "Stodgill", loyalty to the group is determined by the ratio between the cost paid for support and the magniture of discrepancy between expectations and outcomes experienced in the group. So when the ratio is sadly out of balance an individual is (in varying degrees) likely to abandon the group. 22

Cohesiveness can, it follows, be a force in facilitating or blocking management objectives. Where the group aims and those of management are congruent, cohesiveness is a positive force for management. Where they conflict, troubles are bound to follow or at best there will be reduced achievement of organizational goals.

Administratively, a number of actions can alter the cohesiveness of groups. Supervisors who develop loyalty to the group through effective communication have cohesive groups that are high producers. Another way of putting this is to say that adding prastige to a group can increase both productivity and cohesiveness. Maintaining the structure and membership of small groups no only increases cohesiveness but lessens turnover.

and Scott have shown that although professional and bureaucratic modes of organization share some principles in common, they rest upon fundamentally conflicting principles as well. 16 Specifically, there is often a conflict between the assumptions and demands of organizational logic and those of scientific research. Quite apart from personal problems and the scientist's expectations of a great deal of latitude, there is a built-in structural tension. Organizations, in effect, seek accountability, standardization, quantitative standards of performance, predictability, and the like. Such prescriptions however, are often in opposite to the needs of scientific research and the expectations of the scientists. Concerning predictability and budgeting, for example, researchers by defintion do not know what they are going to find. There is inherent risk of failure in all research; yet a function of bureaucratic organiization is to overcome risk. Administrators often experience difficulty in accepting this kind of ambiguity. A researcher, moreover, does not usually know exactly how much money will be required to complete a project. Organizations honor planning, progress schedules and targets, yet research rarely proceeds by schedule; like many creative activities, it often proceeds by fits and starts. Kornhauser 17 concludes that most conflicts between the scientist or engineer and his employing organization stem from the basic organizational dilemma of autonomy vs. integration. These professionals must be given enough autonomy to enable them to fulfill their professional needs, yet their activity must also contribute to the goals of the organization.

The profesisonal who experiences such conflicts in his work may become alienated in his work, the organization, or both. George A. Miller in a research conducted on scientists and engineers employer by a major American aerospace company, found ample support for the hypothesis that alienation from work is a consequence of the professional bureaucratic dilemma for individual scientists and engineers. 18 One method for alleviating conflict is to modify the organizational structure by providing more professional incentives and lessening the degree of organizational control. Although the relationships involving research freedom and professional atmosphere are similar for both scientists and engineers, these professionals may be experiencing work alienation for DIFFERENT reasons. If scientists and engineers differ in their professional goals, then alienation manifested by engineers may result from their lack of power and participation in organizational affairs whereas alienation manifested by scientists may reflect their lack of autonomy to pursue their work.

4. Alienation in Small Groups

While alienation from "work situations" reflects a feeling of disappointment with career and profesisonal development, as well as disappointment over the inability to fulfill professional norms, alienation from expressive relations refers dissatisfaction in social relations with supervisors and fellow workers.

These types are, of course, oversimplified and idealized, but they have value as conceptual tools. They work out their adaptations to the organizations according to their psychological traits of character.

2. Alienation Among the "Indifferents"

Diverse industrial environments produce decisive contracts in the balance of alienation and freedom. Comparing the printing, trades, the textile industry, automobile assembly plants, and the highly automated chemical industry, and using Seeman's specification 13 of different dimensions of alienation, Blauner finds that these industries present very different environments for the worker. In printing, alienation in all its dimensions is minimized through continued adherence to a craft tradition providing job security, a measure of worker control over the job, integration in an occupational community, and fairly degrees of self-expression and self-esteem. In contrast, in the textile industry a sense of powerlessness and meaninglessness is pervasive, but community integration in the tradition mill towns permits the workers to attain relative satisfaction with work in which freedom, control and self expression are lacking. Work on the automobile line is seen as most alienative in all aspects; the worker is self-estranged and suffers from powerlessness and social isolation. In the automated chemical industry, on the other hand, the operators achieve a new kind of control over the automated machinery and as a consequence integration between the self and industrial setting reaches relatively high levels.

Viewing the matter in historical perspective, Blauner suggests that secular developments in technology, industrial structure and the division of labor have affected the various dimensions of alienation in roughly the same direction. In craft industry alienation is low and the workers freedom is at a maximum. The curve of alienation rises sharply in the period of machine industry and reaches its highest point in the assembly line industries of the 20th century. But with automated industry, a countertrend asserts itself. In automated factories the worker gains a new sense of dignity through new responsibilities and this results in more meaningful work in a more integrated industrial climate. 14

"Blauner" permits himself a sense of qualified optimism as he envisages the gradual spread of automated production methods from the oil and chemical industries to other work areas. He does not, however, seem to have considered the possibility that "the industrial system of the future may indeed grant high degrees of a new freedom from alienation to an elite artistocracy of labor while large numbers of displaced workers in other occupations sink further into apathy, self-estrangement and a sense of meaninglessness." 15

3. Alienation Among the Ambivalents Especially Professionals

But alienation from work is not confined to indifferents only. Blauner

V

EFFECTS OF ORGANIZATIONAL ENVIRONMENT

We object to the undifferentiated image of industrial life that has frequently dominated industrial sociology. We grant that there are powerful alienating tendencies in all modern normative organizations. But whether such tendencies are intensified or mitigated depends, inter alia, on the types of personalities in the organization and the effect of organizational environment on the personnel, especially the "indifferent" (e.g. industrial workers), the "ambivalents" (e.g. professionals and staff-line personnel) and small group cohesion.

1. Typology of Personalities

"Robert Presthus", in **Organizational Society,** 12 finds modern Society with big organizations characterized by unbridled competition which has been replaced by an "imperfect market" and by "rational bureaucratic" controls. The kind of personal accommodation an employee displays to the bureaucratic situation is associated with one of his three "ideal" personality types: the UPWARD MOBILES, the INDIFFERENTS and the AMBIVALENTS.

The Upward-Mobiles are those who react positively to the bureaucratic situation and succeed in it. They accept authority without much difficulty They are motivated by a strong fear of failure. They have respect for organization authority, commit themselves fully to the organization, avoid controversies and cultivate virtues for the key positions in a system that values conformity and loyalty above everything else.

The Indifferents are the uncommitted majority who see their jobs as mere instruments to obtain off-work satisfactions. These include the white-collar as well as blue-collar workers. The typical indifferent tends to reject the organizational bargain which promises authority, prestige and income in exchange for loyalty, hard work, and identification with its values. Instead, he separates his work from the "meanginful" aspects of his life, which include recreation and leisure activities. If the indifferent remains committed to his work, he will sometimes distinguish between it and the organization.

Standing between these groups are the Ambivalents, a small, perpetual minority who can neither renounce their claims for status and power nor play the disciplined role that would enable them to cash in such claims. The Ambivalent is usually a man of middle class background, intellectually oriented, having limited talents in interpersonal relations and resisting conventional values. The organization tends to suppress this group as they refuse to pay homage to hierarchs. They are unhappy but potentially creative. In sum, with the exception of his critical function as the agent of change, the ambivalent type is unique to the bureaucratic situation.

IV

THE ALIEN IN ORGANIZATIONAL GROUPS

The alienated nature in the modern society, shows the alien not only as a worker, but as a manager and even as an owner of production. The individual has become an economic atom that "dances to the tune of atomistic management." His place is well settled and assigned; he has to sit in a certain fashion, his arms move x inches in a course of y radius and the time of movement will be so and so. Besides, work is becoming more repetitive and thoughtless as the planners and scientific managers further strip the worker of the right to think and move freely. Life is being denied, need to control, creativeness, curiosity and independent thought are being baulked, and the end result and the inevitable one is "flight or fight — on the part of worker — apathy or destructiveness and psychic regression." 11

The role of the manager is also one of alienation. His role is to employ profitably the capital invested by others. At the same time his stress is more on the efficient operation and expansion of the enterprise. The manager like the worker deals with impersonal "giants"; with th giant competitive enterprise; with the giant national and world market; with the giant consumer who has to be manipulated; with the giant union and with the giant government. All these giants determine the activity of the manager and direct the activity of the worker and work.

The atitude of the owner of the big corporation to his property is one of almost complete alienation. His ownership consists in a piece of paper, representing a certain fluctuating amount of money. He has no responsibility to the enterprise and no concrete relationship to it in any way. This is, of course, the case of stockholders whose main interest is to get dividends at the end of the year.

or from employment to retirement and from concern with that which is casual to concern with the remote, abstract and self-justifying." 9

A high or moderate intensity of alienation should be expected among individuals belonging to religious, ethic, political, educational, occupational, associational, residential and other minorities. The changes in individual social location and has transition from membership in a majority, to membership in a minority where he is hardly recognized leads to some exclusion or self-exclusion and consequently could be expected to be highly associated with alienation.

In their book, "Social Crisis and Deviance", Bloch and Prince, affirm the idea that a frequent result of a rapid change is either the incapacity or unwillingness of individuals and groups to adapt to the conditions of change. The incapacity might be psychological or social. But change may produce deprivation, that in turn will bring in their wake frustration for masses of people. If these feelings are not quickly resolved, rationalized or directed, the newly created frustration will seek outlets for the needs that are denied. 10

In all societies there are conventional patterns, techniques, norms, standards, or channels by means of which individuals may express tension. Thus the society tries to influence the individual to conform and in resisting this influence the individual deviates and becomes an alien.

These are the causes or factors that might lead to alienation in society in general. But there are other factors that may be considered the source of alienation in the organization. This is the focal point of the next part.

SOURCES AND CAUSES OF ALIENATION

The question is always asked, "What are the conditions which produce deviates or aliens?" One straightforward answer to this is that man by nature is sociable. He has the ability, the desire and the need to interact with other human beings. But, when pressures and influences are being exerted on people to adopt a certain way of thinking or a certain pattern of behavior, some people conform quite readily, while others are able to resist entirely these influences. Pressures may be in form of laws, rules, mores or etiquettes. Open pressures are generally accompanied by open punishment for deviation in the form of censure, overt disapproval or even rejection from the group.

But why does an individual resist these influences or pressures? First of all, the group might not fulfill the expectations of an individual, he might see no attractive power within the group. Under these circumstances, the relatively weak influence which the group exerts, cannot overcome personal considerations which may happen to be contrary to the group standards.

Secondly, there may not be sufficient communication between the individual and other members in the group. In such instances the deviate may not ever be aware of the fact that he is different from most of the others in the group

No matter how attractive the group is to a particular person; it will be impossible for an individual to interact with the group if there is no way of communication between both.

Thirdly, the influence of some other group to which the individual belongs may be stronger and the attachment more tight than the influence which the core group is able to exert on him. Under these conditions a person who appears as an alien or deviates so, only because his previous group has chosen to [illegible] him a member of the [illegible] group. 8

Fourthly, another reason for deviation or alienation is isolation. It can be considered both as a cause and an outcome of deviation. Social isolation might be either voluntary, due to the previous mentioned reasons, or compulsory on the individual who is prejudiced against by society. The society might isolate an individual who does not conform to its norms ad etiquettes. He is considered a stranger, an aloof who must not be dealt with at all.

"Jan Najda", in anarticle on "alienation and integration" attributes alienation from a larger society to be associated with a "transition from rags to riches, from paganism to Christianity; from childhood to adolescense

A person is powerless, however, when there is not much that he can do about most of the important problems that he faces today. A worker is powerless when he is an object controlled and manipulated by other persons, or by an impersonal system such as technology, and when he cannot change, modify or act to change this domination.

"Blauner", in his book "Freedom and Alienation" discusses four "modes of industrial powerlessness". First, the separation from ownership of the means of production and the finished products. Secondly, the inability to influence general managerial policies. Thirdly, the lack of control over the conditions of employment and lastly the lack of control over the immediate work process. 6

As a meaninglessness, it reflects a split between the part and the whole. A person experiences alienation of this type when his individual acts seem to have no relation to a broader life program. It also occurs when individual roles are not seen as fitting into the total system of goals of the organization but have become severed from any organic connection with the whole.

"Isolation results from a fragmentation of the individual and social components of human behavior and motivation." 7

Since these are the types, dimensions or intensities of alienation, one has to discuss now the sources of alienation, causes that lead to alienation and factors that contribute to this social phenomenon. The next part will throw light on some of the causes of alienation both in society in general and the working organizations in particular.

II

TYPES OF ALIENATION

In order to understand alienation, one has to discuss some of its types. There is physical as well as mental or intellectual alienation. Alienation differs in both intensity and manifestation. It seems that it differs from culture to culture, both in the specific spheres which are alienated and in the thoroughness and completeness of its process.

The intensify of the feeling of alienation varies with the number of "qualitatively different collectivities" an individual belongs to and thus to the number of subcultures he participates in. It depends on the extent to which his membership in these "collectivities" is supported by the personal primary groups, such as one's family and childhood, adult peer group, as well as by the ties to one's birthplace, neighborhood or community of residence. 3

The intensity of alienation furthermore depends on the extent of continuity of commitment and attachment during his life cycle and the extent to which membership represents or symbolizes the main body of society and are infused with the prevalent values, norms and beliefs.

In an article titled, "On the Meaning of Alienation", a group of Whitier College regarded the concept of alienation as consisting of three stages of development: First; the predisposing stage where three successive phases take place: powerlessness, meaninglesness and normlessness. Secondly; the stage of cultural disaffection; that is when the person conceives himself to have been let down by events and chooses to reject the relevant cultural norms. Having made that choice, he has become isolated from his contemporaries who are now perceived as strangers, and enters a stage of social isolation at this point. Thus he has one foot in and another foot utside of the social system which makes him a marginal man. Such formulation of alienation processing appears applicable to an analysis of alienation among the unemployed. 4

Where this group of Whittier considers "powerlessness", meaninglessness and normlessness as stages of alienation; "Middleton" includes these under five types of alienation. In addition to these three, he mentions cultural estrangement as a type of alienation where some people don't get interested in some activities or norms of society. There is also "social estrangement" or isolation as another type of alienation where some people feel lonely and aloof. The last type of alienation according to Middleton, who depends on his analysis on "Seeman" definition and categorization, is estrangement from work. 5 Some people don't really enjoy work, but they have to do it so as to achieve some goals and satisfy their needs and wants.

Alienation is a general social phenomenon, a feeling that may be experienced in some fashion by any member of a given society. It cannot be understood apart from its opposite, the feeling of belonging, sharing or participation which follows from the individual's inclusion or integration into social "collectivities"

"Gerald Sykes" defines alienation as a mode of experience in which the person experiences himself as an alien. He has become, one might say, estranged from himself. He doesn't experience himself as the center of his world, as the creator of his own acts, but his acts and their consequences have become his masters, whom he obeys or whom he may even worship. 2 The alienated person is out of touch with himself as he is out of touch with any other person in society.

Whatever the method of defining alienation one can generalize that to be alien means to be strange, either to the society or to yourself. This depends on the situation in which the alien finds himself.

I

INTRODUCTION

The primary attitude displayed by an ordered society towards the alien is one of distinct animosity or contempt. An anti-foreign attitude is caused by the fact that the alien is conspicuous because he is different. Even in his own group, an individual who deviates from the established mores. who dresses or behaes differently, is likely to provoke hostility.

It is natural that since the alien does not conform to the societys' patterns, he creates a feeling of revulsion. He is too noisy or too dignified, too free or too reserved. If his moral standards differ from those of society, he is considered immoral. If he has different business methods, he is dishonest or tricky. Thus any deviation from the given schemes of life excites moral disapproval.

The greater the difference in cultural or social linkages, the greater is the repugnance. The experience of difference may vary according to the way in which one makes one's contacts with the alien: as fellow worker. employee, employer, customer, business man, neighbor or competitor.

Not what somebody does or doesn't do, but what he is expected to do, determines the attitude of the group towards him. If people know where you come from, the established opinion of what, in that case, your characteristics should be, will soon be discovered in the anticipated peculiarities.

The alien, therefore, is not only conspicuous as an individual because of his appearance and behavior, but also is objectional as a member of his group whose indesirable peculiarities, opinion is already fixated. He arouses still further resentment if he deviates from the customs and manners arbitrarily assigned to his group.

In the following sections the reader will find a presentation of what the writer thinks fit the topic in the limited time and space assigned to this paper.

Definitions of Alienation:

According to "Webster's" an alien is a "foreigner, belonging to another country, a stranger, a foreign born resident in a country whose language and cultural patterns are different from one's own, or an outsider who bears political allegiance to another country." Authors and writers differ in their definition of alienation. "Erich Fromm" perceives alienation as "awareness of oneself as a separate being, in both the intellective and the effective sense." 1 This means that alienation must be approached on two levels In one sense, any physically mature person who has not achieved full consciousness is alienated. Alienation for Fromm, as indeed for most who apply the term, is separation, and therefore, alienation as experienced, is first of all loneliness and isolation.

ORGANIZATIONAL ALIENATION

By

DR. FAISAL F. MURRAR *

TABLE OF CONTENTS

Preface

I. Introduction
Definition of Alienation

II. Types of Alienation:
a. Dimensions and Intensity
b. Process and Stages

III. Sources and Causes of Alienation:
a. In Society in General
b. In the Organization

IV. The Alien in Society and Organizational Groups:
a. The Alienated Owner
b. The Alienated Manager.
c. The Alienated Worker.

V. Effect of Organizational Environment

VI. Socially Relevant Consequences of Alienation in Work.

VII. Solutions for Alienation:
a. Alienation and Social Adaptation
b. Alienation and Social Integration.

ORGANIZATIONAL ALIENATION

(SUMMARY)

Writing about a topic as alienation one has to present in a comprehensive manner what one feels to be a satisfactory analysis of this concept from different angles. Thus the approach adopted in this paper, although pretty much descriptive, yet it can give the reader a somewhat clearer picture of the dimensions of alienation. There is a lot that has to be said about alienation and it will be beyond the scope of a short article to present fully all the different ideas and analytical studies that touched this topic. And as usual, an article of this sort is but the first step that the writer takes in forming a well developed idea about such an important concept in individuals' behavior either in big communities, developed or underdeveloped, or in small organizational groups at work.

---

* Faculty of Economics and Commerce, University of Jordan.

SUBSCRIPTIONS

In Kuwait :	KD. —.750
In Arab World :	KD. 1.—
Others :	KD. 2.—
Student Rate :	KD. —.500

CONTENTS

DR. FAISAL F. MURRAR
Organizatioal Alienation

Solayman Al-Qudsi & Marwan Masri
Utilizig the Middle Eastern Petro-Money :
Alternatives and Prospects.

Dr. M. Bastami Mansour
Organizational Purchasing:
Its Objectives'
Activities and Factors
Related to the Selection
of Sources of Supply



Kuwait University

Journal of Social Science

Faculty of Commerce, Economics and Political Science.

No. 2 Third Year December 1975

Journal of Social Science , Faculty of Commerce ,
Economics , and Political Science ,
Box 5486 Kuwait



KUWAIT UNIVERSITY

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Faculty of Commerce, Economics and Political Seience

Organizational Alienation

Dr. Faisal F. Murrar

Utilizig the Middle Eastern Petro-Money Alternatives and Prospects

Solayman Al-Qudsi & Marwan Masri

Organizational Purchasing: Its Objectives' Activities and Factors Related to the Selection of Sources of Supply

Dr. M. Bastami Mansour

No. 2 Third Year December 1975

Kuwait University Press